جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات
- دراسة حالة الجزائر 2000-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التسيير

تخصص: مالية وإدارة مخاطر

إعداد الطالبة:

✍ **بوزار أمينة**

تحت إشراف الأستاذ:

✍ **د/ شبوطي حكيم**

أعضاء لجنة المناقشة:

د/قويدر لويزة	أستاذة محاضرة	جامعة المدية	رئيساً
د/شبوطي حكيم	أستاذ محاضر	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
د/ شلابي نعيمة	أستاذة محاضر	جامعة المدية	عضواً ممتحناً

السنة الجامعية: 2015-2016


بسم الله الرحمن الرحيم

متشكر

الحمد و الشكر لله أن هداني ووفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على من بُعث رحمة للعالمين،

لي أرقى آيات العرفان والتقدير وأخلص عبارات الشكر والعرفان نزفها إلى أستاذي المشرف: **شبوطي حكيم**

كما لا أنسى بالشكر نورة بوزار ونبيل العوفي على مساعدتهما لي، وأخص بالذكر أمي وزوجي على صبرهما معي طوال فترة البحث.

وأشكر كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى يومنا هذا.

كما اتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفونا بالجلسة العلمية "بارك الله فيكم"،

أميـــــنـــــة

الإهداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله الكريم سيدنا وحبيبنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

بعدما رست سفينة هذا البحث على شواطئ الختام لا يسعني إلا أن أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى من شقيت وتعذبت في تربيتنا حتى اشتد عودنا "

أمي" لكي مني كل التقدير والعرفان أطال الله في عمرك وجعلك المصباح الذي لايعرف الظلام.

إلى **أبي وجدي** رحمهما الله وتغمدهما في رحمتك وأسكنهما فسيح جنانه.

إلى زوجي وبهجة قلبي **"حمزة"** حفظه الله من شرار الأمور فهو من أ زاح الاشواك من دربي وتعب معي إلى يومنا هذا، لك مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى شمعة البيت ومصباحه إبنتي **"تنسيم"** وبهجت الروح ونسيمها

إبني" عبد السميع" حفظهم المولى ورعاهم.

إلى أخواي "سيدعلي" و"يوسف" أطال الله لهما في أعمارهما وجعلهما لنا سندا في دنيانا.

إلى أخواتي وأزواجهم ولا أنسى بالذكر أبنائهم حفظهم الله.

إلى كل من يعرفني ويكنلي المودة والاحترام



قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول : البعد الاقتصادي والإستراتيجي لصناعة البترول	
مقدمة الفصل	**02**
المبحث الأول: البترول مفهومه، مميزاته وأهميته	**03**
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البترول	**03**
المطلب الثاني : الاحتياطي البترولي	**10**
المطلب الثالث : أهمية البترول في المجتمع الاقتصادي الحديث	**13**
المبحث الثاني : التطور التاريخي للسوق العالمية للبترول	**16**
المطلب الأول : أنواع السوق البترولية وطبيعتها	**16**
المطلب الثاني : نشأة وتطور السوق النفطية العالمية	**18**
المطلب الثالث: التطور التاريخي الأسعار البترول	**22**
المبحث الثالث: محددات سعر البترول في الأسواق البترولية العالمية	**27**
المطلب الأول: الطلب على النفط	**27**
المطلب الثاني: العرض البترولي	**29**
المطلب الثالث: أسباب انهيار أسعار النفط منتصف2014	**31**
خاتمة الفصل	**34**
الفصل الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات	**35**

قائمة المحتويات

مقدمة الفصل	**36**
المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته	**37**
المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات	**37**
المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات	**40**
المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات	**46**
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	**52**
المطلب الأول: معنى التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات والنظريات المفسرة له	**52**
المطلب الثاني: أسباب حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات وأنواعه	**55**
المطلب الثالث: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات وأساليب تسوية لاختلاله	**58**
المبحث الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار البترول فعلى ميزان المدفوعات	**64**
المطلب الأول: العجز والفائض في ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول	**64**
المطلب الثاني:التغيرات في الموازين التجارية في ظل تقلبات أسعار البترول	**68**
المطلب الثالث: الدخل الصافي لحصيلة الإرادات البترولية	**71**
خاتمة الفصل	**74**
الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر 2000-2016	**75**
مقدمة الفصل	**76**
المبحث الأول:تطور الصناعة البترولية في الجزائر	**77**
المطلب الأول: مسح تاريخي عن قطاع البترول في الجزائر	**77**
المطلب الثاني: إمكانية الجزائر البترولية	**79**
المطلب الثالث: قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري	**83**
المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري	**85**
المطلب الأول: عرض ميزان المدفوعات الجزائري	**85**
المطلب الثاني: أثر تغيرات سعار البترول على الميزان التجاري الجزائري المطلب الثالث: أثر تغيرات سعار البترول على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية	**88**

قائمة المحتويات

المبحث الثالث: تطورات عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي في الجزائر	**96**
المطلب الأول: تطور البترول والإيرادات المالية في الجزائر	**97**
المطلب الثاني: دور عائدات البترول في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر	**100**
خاتمة الفصل	**106**
الخاتمة	**108**
المراجع	**112**

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الأصناف الرئيسية للنفط في العالم	5
2-1	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من إجمالي العالم (%) من 2010-2014	11
3-1	تطورات الأسعار المعلنة لكل من البترول العربي الخام والبترول الأمريكي الخام خلال الفترة 1945-1960	24
4-1	تطورات أسعار النفط للفترة 1970-2008	25
5-1	تطور الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك	27
1-2	ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي	45
2-2	مراحل تطور ميزان المدفوعات	49
3-2	تطور الحساب الجاري لمجموعات دول العالم لبعض السنوات الفترة 1996-2005	69
1-3	تطور أسعار البترول الخام وإيراداته في الجزائر للفترة 200-2013	84
2-3	وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة 2990-2010	87
3-3	تطورت بنود الميزان التجاري في ظل التقلبات أسعار البترول للفترة 2000-2014	88
4-3	سعر الدولار والأورو وأهم العملات الأجنبية في السوق الرسمية مقابل الدينار الجزائري	96
5-3	تطور صادرات الجزائر في الفترة 2004-2014	98
6-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014	101
7-3	تطور أرصدة الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000-2013	104

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	توقعات ذروة النفط في العالم	**13**
1-2	تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار	**61**
2-2	العلاقة بين الصرف وميزان المدفوعات	**62**
1-3	احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام من إجمالي العالم للفترة 2010-2014	**80**
2-3	إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم للفترة 2010-2014	**81**
3-3	تطورا احتياطات الصرف الأجنبي الجزائرية خلال الفترة 2003-2015	**95**
4-3	تطور صادرات الجزائر في الفترة 2004-2014	**99**
5-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2014	**102**
6-3	تطور إيرادات الجزائر للفترة 2000-2013	**105**

مقدمة:

سعى الإنسان منذ العصور القديمة إلى إشباع حاجاته المختلفة من مأكل وملبس ومأوى ...الخ، فابتكر وسائل متعددة ليصل إلى مراده، فعرف القار (الزفت)، استعمله للتدفئة لكي يستطيع أن يحتمي من البرد الشديد، وهكذا حتى توصل الإنسان في العصر الحديث إلى البترول فاعتمد عليه بدلا عن الفحم في كل مجالات حياته لتلبية أقصى إشباع لديه من الحاجيات.

وقد تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، فقد احتل النفط مكانة عالمية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية،كما برزت أهميته في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون أخرى في خوض الحروب وبسط القرارات، وقد ارتبط تاريخيا سعر البترول بالدولار الأمريكي، إذ يعتمد الدولار كعملة تسعيرية للبترول، كما تعتبر هذه السلعة عصب الحياة وأهم سلعة إستراتيجية في هذا القرن والركيزة الأساسية لهيكل الصادرات الدول المنتجة، فالعوائد المتأتية منه تودع بالدولار الأمريكي الأمر الذي جعل هذه العوائد تتأثر بتقلباته صعودا ونزولا.

تزداد أهمية البترول لدى دول العالم سواء كانت هذه الدول منتجة أو مستهلكة لهذه السلعة في المجال الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للتجارة الخارجية لها في ظل النمو الاقتصادي المتزايد، نظرا لملائمة التطورات الحاصلة في الصناعة الحديثة، فشهدت أسعاره تطورات عبر الزمن في السوق البترولية العالمية وأثرت بدورها على المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول، وبذلك أثرت على العائدات البترولية للدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة، وأغلب الدول المنتجة للبترول هي من دول العالم الثالث التي تعاني من اختلال في موازين مدفوعاتها (فائض أو عجز) لأن هذه الدول تعتمد على الاقتصاد الريعي بدرجة كبيرة.

تعتبر الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث التي تعتمد في اقتصادها على البترول كمورد أساسي للعملة الصعبة وزيادة في عائداتها البترولية، فأرادت الجزائر بدورها السعي وراء التطور الحاصل، وبذلك أرادت أن تدعم اقتصادها وتنهض به لما تملكه من موارد وإمكانات نفطية تسمح لها من احتلال مكانة أساسية ومميزة بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط، حيث تعززت هذه الإمكانات بعد إنظمامها إلى أوبك سنة 1969، حيث يعتبر البترول العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وظلت معتمدة عليه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، لذلك ظل اقتصاد الجزائر في تبعية كبيرة للبترول، فأي تقلب في أسعاره يؤثر على المؤشرات الكلية للاقتصاد من

تضخم واحتياطي العملة الصعبة وأسعار الصرف، والدخل الوطني الخام، كما بدوره يؤثر على الميزان التجاري(أكثر من 97% من الصادرات) وميزان المدفوعات.

✓ **الإشكالية**

وعلى ضوء ما سبق تتضح معالم الإشكالية لهذا الموضوع، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثر ميزان المدفوعات بالتقلبات الحاصلة في أسعار البترول؟ وما تأثير هذه التقلبات في التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري؟

✓ **الأسئلة الفرعية:**

محاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا أن نطرح بعض الأسئلة الفرعية للإلمام أكثر بالموضوع والتي سنوضحها كالأتي:

1- هل للبترول بعد اقتصادي وإستراتيجي على الساحة الدولية ؟ وهل له أهمية كبيرة على مختف الأصعدة؟ وما هي العوامل المحددة للسعر البترولي؟

2-ما هي مكونات ميزان المدفوعات الدولي؟ وهل لتقلبات أسعار البترول تأثير على توازن في أرصدته؟

3-ما هو واقع الإمكانات البترولية في الجزائر وإلى متى تبقى الجزائر في تبعية إلى هذه السلعة ؟

✓ **فرضيات الموضوع:**

كإجابة أولية الأسئلة الفرعية صغنا الفرضيات التالية:

1-للبترول مميزات تسمح له بمنافسة السلع الطاقوية الأخرى كما لصناعته أبعاد إستراتيجية واقتصادية.

2- أصبح سعر البترول أحد المتغيرات الأساسية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العالمي، وأي تقلب في سعره يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية.

3-تبقى الجزائر من الدول التابعة للبترول وأي انخفاض في أسعاره يؤدي بها إلى أزمة اقتصادية ومالية حقيقية بما أنه ليس للجزائر بدائل اقتصادية تلجأ إليها في الوقت الأزمة.

✓ **أهمية الموضوع:**

يكتسي الموضوع أهميته من أهمية البترول وما له من تأثير مباشر وغير مباشر على الموازين الكلية للدولة، بالإضافة الدور الذي يلعبه في التأثير على النمو الاقتصادي للدولة.

-كما تبرز أهمية الدراسة من خلال المرحلة الراهنة التي يتخللها تراجع رهيب في أسعار النفط الأمر الذي يستدعي أخذ الحيطة والحذر، خاصة في الرؤية المستقبلية ودراسة الخبراء وسياسيين للجوانب التي يمكن تخطيها دون التأثر بمخلفات الأزمة.

-إن معرفة آثار تقلبات أسعار النفط على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تعتبر ضرورة ملحة لدخول آفاق اقتصادية جديدة في المستقبل القريب.

✓ **أهداف الموضوع:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

-التعرف على أهمية صناعة البترول الاقتصادية والإستراتيجية، مع محاولة معرفة سيرورة السوق النفطية والمحددات التي تأثر على تحديد سعر برميل النفط.

-محاولة إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول وبين التوازن في ميزان المدفوعات وتحليل هذه العلاقة.

-دراسة وضعية قطاع النفط في الجزائر وتبيين الأهمية الكبيرة للإرادات النفطية في الاقتصاد الجزائري، وتأثيرها على عجلة النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع يترجم بعدة أسباب أهمها:

– دخول الاقتصاد الجزائري في معترك اقتصادي في هذه الآونة بسبب تدهور أسعار البترول، مع أن الجزائر تعتمد بدرجة ساحقة على هذا المنتوج، وأي اختلال في أسعاره يؤثر بصفة مباشرة على عائداتها.

– نظرا لارتباط هذا الموضوع بتخصص مالية وإدارة المخاطر.

–انهيار أسعار البترول أصبح حديث العامة مما ولد في نفسي رغبة في التعرف به عن قرب، ولأنه من المواضيع التي تتسم بالحيوية.

✓ **الدراسات السابقة:**

يعتبر البترول من المواضيع التي تعرف اهتمام كبير من قبل الاقتصاديين والدراسات الاقتصادية المختلفة، حيث عالجت كل دراسة جانب من جوانب تأثير البترول على القطاعات الأخرى، لذلك فإن دراستي هذه لا تعتبر الأولى ولا الأخيرة في هذا المجال، وخلال البحث صادفتني مجموعة من الدراسات التي لها علاقة بهذا الموضوع، ونلخص فيما يلي بعض منها كالأتي:

1-زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010-2011.

تطرقت إلى ماهية البترول ومميزاته وأهميته مع تطور الصناعة البترولية في الجزائر، ثم انتقلت إلى تطور السوق العالمية البترولية وتطور أسعار البترول مع العوامل المؤثرة في تحديدها، ثم ناقشت العلاقة بين أسعار البترول وميزان المدفوعات وبالتحديد تأثير على ميزان المدفوعات الجزائري، وفي الأخير تناولت تقلبات أسعار البترول على عائدات البترول في تمويل السياسة التنموية في الجزائر، وتوصلت إلى نتائج وتوصيات أهمها أن سعر البترول له تأثير عميق في مجرى الحوادث السياسية والاقتصادية عربيا ودوليا، ويعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية.

2- دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، رسالة ماجستير، فرع علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية.2014-2015

تناول في البداية الأبعاد الفنية والاقتصادية لصناعة البترول بالإضافة إلى العوامل المحددة لأسعار البترول وبعدها ذهب إلى الأهمية التي يحظى بها قطاع البترول مع عرض إمكانيات الجزائر النفطية ومميزاتها التنافسية وفي الأخير كانت دراسته دراسة قياسية باستعمال VAR للأثر تذبذبات أسعار النفط الخام على بعض المتغيرات الكلية الاقتصادية الجزائرية، وتوصل إلى النتائج وتوصيات أهمها، هناك علاقة وثيقة ومتشابكة تربط تربط بين تقلبات أسعار النفط وتقلبات الأداء الاقتصادي الكلي والمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة من خلال عدة قنوات.

- ✓ **المنهج المستخدم:**

للوصول إلى تساؤلات الدراسة والعوامل المرتبطة بإشكالية البحث، وكذا اختبار الفرضيات اعتمدت على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي: استخدم لتحليل البيانات والمعطيات والإحصاءات التي تساعد على تحليل وفهم الظواهر الاقتصادية.

المنهج الاستقرائي: استخدم في الفصل الأخير من أجل تبيين علاقة أسعار البترول مع المتغيرات الاقتصادية الكلية.

✓ **هيكل الدراسة:**

لإنجاز هذا البحث سأقوم بتقسيمه إلى ثلاث فصول تكون محصورة بين مخلبي المقدمة العامة والخاتمة العامة، تتضمن اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، مع عرض النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول: البعد الاقتصادي والاستراتيجي لصناعة البترول الذي يتضمن على ثلاثة مباحث، حيث خصص المبحث الأول لمفاهيم عامة حول البترول وأشكاله مع تبيان أهميته في كل المجالات، والمبحث الثاني تناولت فيه التطور التاريخي للسوق العالمية للبترول، وفي المبحث الثالث تطرقت إلى محددات سعر البترول في الأسواق البترولية العالمية.

الفصل الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، والذي يتضمن بدوره على ثلاث مباحث، المبحث الأول يحتوي على تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته، أما المبحث الثاني فيدرس التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات، وفي المبحث الأخير تناولت انعكاسات تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث واشتمل على عنوان دراسة حالة الجزائر، يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، المبحث الأول يناقش تطور الصناعة البترولية في الجزائر، والمبحث الثاني يعرض انعكاسات تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري، أما المبحث الثالث فخصص لتطور عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الزمنية 2000 إلى 2016.

الفصل الأول

البعد الاقتصادي والإستراتيجي لصناعة البترول

مقدمة الفصل:

يعتبر البترول مادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، فمنذ اكتشافه كان دوره محدودا في النمو الاقتصادي بسبب انحصار انتاجه واستخدامه داخل الولايات المتحدة ولكن بعد اكتشاف خامات ضخمة على نطاق واسع عبر العالم أصبح دوره مركزا في التنمية الاقتصادية للدول المصدرة.

وقد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغييرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم، وذلك من الأهمية الكبرى التي يحظى بها البترول في جميع المجالات المرتبطة بالإمكانات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة، وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى حيث أن هذه الأخيرة لا تعرف استقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح ومنظمات وشركات الدول المستهلكة والمنتجة للبترول، حيث يتأثر سعر البترول بعدة عوامل في السوق العالمية البترولية، فبعدما كانت الشركات العالمية تسيطر سيطرة كاملة على هذه السوق قبل السبعينات لصالح الدول الصناعية المستهلكة، وبظهور منظمة opec أصبحت الدول المنتجة تطالب بحقوقها لحماية مواردها البترولية، بهذا أصبح لصناعة البترول أهمية اقتصادية واستراتيجة على المستوى الدولي والعالمي لما تملكه هذه السلعة من مميزات عن باقي السلع البديلة، لذا تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث بغية دراسة بعض المفاهيم والعوامل التي تأثر على استقرار أسعاره، وهي كالآتي:

المبحث الأول : البترول مفهومه، أشكاله وأهميته.

المبحث الثاني : التطور التاريخي للسوق العالمية للبترول.

المبحث الثالث: محددات سعر البترول في الأسواق البترولية العالمية.

المبحث الأول:البترول مفهومه، أشكاله وأهميته

أخذ البترول نصيبه من الاهتمام في الاقتصاديات الدولية اذ يعد موضوع نقاش في المحافل الدولية ولا يمكن إنكار أنه كان السبب في العديد من التوترات السياسية.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البترول

أولا – تعريف البترول : تعددت التعاريف عند الاقتصاديين وتنوعت ، نذكر منها مايلي :

تعريف 1: يمكن تعريف النفط أنه أحد المصادر المتعددة للطاقة، التي تتضمن أيضا الغاز الطبيعي والفحم والكهرباء والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.[1]

تعريف 2: البترول هو نتيجة تراكم العديد من الصخور المشبعة بالمركبات العضوية تحت سطح الأرض في درجات حرارة مرتفعة وضغط شديد وفترات زمنية طويلة، تحللت تلك المركبات إلى البترول المتعارف عليه.[2]

تعريف 3: اشتقت كلمة (بترول) من كلمتين لاتينيتين هما : بترا(petro) ومعناها صخر وأوليوم (oleum) ومعناها زيت فإذا أدغمت أو جمعت الكلمتان معاً تشكلت كلمة بتروليوم (petroleum) ومعناها زيت الصخر وهي الكلمة المستعملة في اللغة الانكليزية اليوم و منها اشتقت كلمة بترول المستعملة بالعربية وللبترول اسم آخر هو (النفط) وهي كلمة معربة مشتقة من الكلمة الإغريقية (نافثا) والبترول سائل زيتي ذو رائحة قوية ومكوّن من مواد عضوية مختلفة و الزيت الخام سائل أسود لزج يكاد يتكون من عنصرين هما : الهيدروجين و الكربون و مع أن البترول الخام يكون على شكل سائل إلا أنه يحتوي أيضاً على مواد صلبة و غازية و هو يميل إلى اللون البني أو الأخضر الغامق و قد يكون عديم اللون أو أسود أحياناً[3]

تعريف 4: عرف النفط منذ ألاف السنين وعرفته شعوب العالم ذات الحضارات القديمة كمصر وبابل وسومر والصين، وقد ورد ذكر النفط في الكتب المقدسة، حيث جاء في التوراة أن النبي نوح عليه السلام لإستخدم القار[4] لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما إستخدمته أم النبي موسى في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه

---

[1] - يحياوي فاطمة الزهراء ،الطاقة المتجددة كإستراتيجية بديلة للثورة النفطية، الملتقى الدولى حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص3.

[2] - حاتم الرفاعي، البترول "ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار"، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2009، ص41

[3] -- http://www.startimes.com/f.aspx?t=15964662 08-02-2016

4-القار : هو الزفت، أحد المنتجات الثقيلة التي تتخلف من تقطير البترول الخام، وهو جسم صلب في درجة الحرارة المعتادة، لونه أسود، ويوجد كذلك في الطبيعة متشربة به الصخور، يستخدم في رصف الطرق ، قاموس المعاني، عربي –عربي.

قبل إلقائه في اليم، فضلا عن ذلك استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية كما إستخدمه ملك بابل حوالي 600 سنة قبل الميلاد في أعمال البناء وتعبيد الطرق وفي طلاء شرفات الحدائق المعلقة.

ثانيا:أشكال النفط الخام:يوجد النفط الخام في الطبيعة على أشكال وصور مختلفة، لكن غالبا ما يستخرج من الجيوب الباطنية للأرض على صورتين:

الشكل الأول: أن يكون على شكل مادة سائلة، وهو ما يطلق عليه البترول الخام الذي يحمل ألوان مختلفة كالأسود، الأخضر، البني ...كما يتميز النفط الخام بكثافة تتحدد بنسب ذرات الكربون المتواجدة، وكلما ارتفع حجم الذرات في النفط كلما زاد حجمه والعكس بالعكس.

الشكل الثاني: للنفط الخام صورته الغازية وهو ما يطلق عليه الغاز الطبيعي، هذا الأخير يتكون من غازات متباينة كالميثان، الإثان، البروبين، البوتان وغيرهم... ولم تبدأ صناعته في صورته الحديثة إلا في منتصف القرن التاسع عشر عندما حفر أودان دراك edwin L Darace أول بئر للبحث عن النفط عام 1859م في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على عمق 69.5 قدم.[1]

ويصنف المعهد الأمريكي للبترول API* النفط الخام –الشكل الأول الذي هو موضوع الدراسة – إلى ثلاثة أصناف تبعا لدرجة الكثافة، أين نجد النفط الثقيل، المتوسط والخفيف :[2]

فالبترول الثقيل كثافته أقل من25° API ويتميز بالأخص في أمريكا اللاتينية، إذ أن أكثر من90% من انتاجها من هذا الصنف.

أما البترول المتوسط كثافته تتراوح مابين 25° و30° API ويتمركز خصوصا في الشرق الأوسط.

وأخيرا البترول الخفيف كثافته أكبر من 35° API ويوجد بالشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أمريكا الشمالية وبحر الشمال في أوروبا، علما أن إفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي أخذ فيها إنتاج النفط الخفيف يتجه إلى الزيادة مؤخرا ليشكل ما يناهز 60 % من انتاج المنطقة والجدول التالى يحوصل الاصناف الرئيسية للبترول الخام في العالم .

ملاحظة:كلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان البترول خفيف ومن نوعية جيدة، والعكس صحيح.

---

[1] - طروبا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة وهران، 2009-2010، ص9

*-API(American petroleum institute)، وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية أي درجة حرارة المادة المعنية والماء، ويعتبر أهم مؤشر للدلالة على جودة البترول الخام

[2] - طروبا نذير، مرجع نفسه، ص10

الجدول رقم (1-1) : الأصناف الرئيسية للنفط في العالم

النفط الخام			درجة الحرارةAPI
مكان التصدير		التسمية	
الشرق الأوسط	العربية السعودية	العربي الخفيف	33.4
	العربية السعودية	العربي الثقيل	37.8
	دبي	فتح	31.5
	أبوظبي	مرسان	39.6
	العراق	كركوك	36.2
	الكويت	كويت	32
	إيران	الإيراني الخفيف	33.9
	إيران	الإيراني الثقيل	31
إفريقيا	نيجيريا	بوني الخفيف	33.4
	الجزائر	صحاري	45
	ليبيا	السيدر	37
أوروبا الغربية	المملكة المتحدة	برنت	37
	نرويج	ايكوفيسك	42
أمريكا اللاتينية	فنيزويلا	تياجونا	31
	المكسيك	مايا	17
أمريكا الشمالية	الولايات المتحدة الأمريكية	شرق تكساس الوسيط	43.6
	الولايات المتحدة الأمريكية	شرق تكساس سور	33
	الولايات المتحدة الأمريكية	شمال ألسكا سلوب	26.7

المصدر :طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري(1971-2006)، رسالة ماجستير، علوم مالية، جامعة وهران، 2009-2010، ص11

ثالثا : النظريات المفسرة لأصل البترول ونشأته:إن الباحث في طبيعة تكوين البترول وأصل نشأته وكيفية تجمعه يجد أن هناك عوامل وظروف تتوافر وتتحقق حتى يمكن القول بتجمع بترولي في منطقة ما، ومن الجدير بالذكر أن الباحثين قد انقسموا حول نشأة البترول إلى قسمين :

1-النظرية القائلة بالأصل المعدني (غير العضوي):يحاول أنصار هذه النظرية البرهان عليها بواسطة التحليلات المخبرية الكيميائية التي أدت إلى الحصول على البترول من مواد أصلها معدني بعد إخضاعها للشروط الطبيعية والكيميائية نفسها التي يخضع لها تشكل البترول على أنه لم يعد حالياً لهذه النظرية أهمية عملية من الناحية العلمية بل أصبحت نظرية لها قيمتها التاريخية فقط.[1]

في عام 1866 قام العالم (برتلو) بأبحاث في هذا الصدد وبيّن أنه من الممكن الحصول على البترول بمعاملة حمض الكربون بالمواد القلوية تحت تأثير حرارة مرتفعة وبوجود بخار الماء واستناداً إلى هذه النظرية أعلن (مندليف) نظريته القائلة أن البترول الموجود في مكامن الأرض يرجع نشأته إلى تأثير بخار الماء في الكربيدات المعدنية في الطبقات العميقة من الأرض وهذه النظرية أصبحت فيما بعد أساس النظريات الأخرى.

كما بيّن (مواسان) في إحدى تجاربه الطبيعية أن نشأة البترول ممكنة على شكل آخر إذ أنه استخلص في عام 1896 بمعاملة الاستلين مع بعض المعادن المرجعة كالحديد والكوبالت والنيكل على سوائل غنية بالفحوم الهدروجينية لم تقتصر الأبحاث على هذه الاكتشافات بل أخذ بعض العلماء اتباع الوسائل للحصول على أنواع متعددة من البترول لا حصر لها للبرهان على النظرية القائلة بالأصل المعدني.

2-النظرية القائلة بالأصل العضوي: إلى جانب أبحاث العلماء للبرهان على الأصل المعدني للبترول أخذ فريق آخر يوالي أبحاثه للبرهان على نشأة البترول من أصل عضوي نباتي أو حيواني أو فطري فقد استخلص العالم (لوران) على فحوم هيدروجينية بتقطير بعض الحموض الدسمة وتسليط بخار الماء الساخن عليها كما تم الحصول في شروط مختلفة باستعمال أنواع أخرى من المواد الدسمة والسيللوز النباتي على فحوم هيدروجينية من الأنواع نفسها [2].

ولقد برهن العالم (ستاهل) ومن بعده (كرايمر) على أنه من الممكن الحصول على بعض أصناف البترول باستخدام بعض أنواع الشموع والدهون المختلفة توجد في بعض الطحالب الدنيا التي تعيش في مياه البحيرات

[1]- http//www.Fb.com/Annexe17 13-02-2016

[2] -مرجع نفسه

المالحة والحلوة "غطى الماء في الماضي رقعة من سطح الأرض أكبر بكثير مما هي عليه الأن وعاشت كميات من الكائنات الدقيقة في المياه الضحلة أو هامت قرب السطح في عرض المحيط، وبموت هذه الكائنات استقرت بقاياها في قاع المحيط وإنحبست في الترسبات(جسيمات من الطين والرمل ومواد أخرى)، واندفعت تحت قاع المحيط، وكلما دفنت الترسبات أعمق فأعمق، تعرضت إلى درجات حرارة وضغوط متزايدة مما يؤدي إلى تكوين الصخور الرسوبية، وجعلت هذه الظروف الصخر يمر بعمليات كيميائية أدت إلى تكوين مادة شمعية تسمي اليروجين، وعندما يسخن الكيروجين إلى درجات حرارة أعلى من 100°م، ينفصل إلى سائل (زيت) وغاز (الغاز الطبيعي) ولكن عندما يكون الزيت مدفونا في أعماق أبعد ويعرض إلى درجات حرارة أعلى من 200°م، تضعف الروابط التي تشد الجزيئات الكبيرة المعقدة بعضها ببعض وبذا يتحلل الزيت."[1] على أن تفكك هذه المواد وانحلالها وتحولها إلى سائل بترولي لم يتم بقليل من الوقت وبتلك السهولة التي نتصورها فلقد تعاقبت ملايين السنين على هذه التحولات وحدثت انقلابات جيولوجية هائلة قبل أن تصبح مخزونات هذه المكامن مادة بترولية أو فحوماً هيدروجينية مختلفة اكتشفتها يد الإنسان لتخط بوساطتها صفحة جديدة .

رابعا: استكشاف وصناعة البترول وتكريره:تقع حقول البترول الكبيرة في الطبقات الصخرية الرسوبية التي تكونت عبر أزمنة جيولوجية تعود إلى ملايين السنين، ويعتقد أن البترول هو بقايا المزروعات والكائنات الحية التي عاشت خلال هذه الأزمنة وطمرت تحت ضغط وحرارة شديدين، وتحولت من مواد بيولوجية إلى مواد بترولية وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الإستثمار المرتبطة بالإستكشاف والإستخراج تتصف بنسبة عالية من المخاطرة الاقتصادية، ذلك لوجود حالة عدم تأكد من وجود البترول في المناطق المعنية بالاستغلال، وتحمل التكاليف الضخمة قد يكون غير مجدي، لذلك لا يتم الحفر إلا بعد إعداد مجموعة من الدراسات الدقيقة.[2]

ونظرا لاستقرار المواد البترولية (التي قد تكون مختلطة بالماء) داخل مسامات الطبقات الرسوبية، ونظرا لتميزها بطابع الهجرة كلما تحركت القشرة الأرضية متخذة مسارات عبر شبكة من الصدوع والشقوق

[1] – عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص- ص: 24-25

2- بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص – ص: 159 -160

إلى أن تصطدم بطبقة من الصخور الخالية من المسامات فإن طريقة الحفر تعتبر من أهم الوسائل التي بواسطتها يتمكن الإنسان من الوصول إلى هذه المواد، وتعتبر تقنيات الحفر نتاج سنوات من البحث والتطوير من لدن الشركات المتخصصة في هذا المجال، وكلما كانت القدرة على الحفر لأعمق المسافات، كلما دل ذلك على القدرة العالية للشركة على التنقيب والاستخراج، حتى أن بعض الشركات العالمية متعددة الجنسيات الأمريكية استطاعت أن تصل إلى أعماق قياسية، مما أكسبها القدرة العالية في التفاوض حول عقود التنقيب على البترول.

ويمكن للحقول البترولية أن تتواجد في مناطق مختلفة من العالم، في المحيطات والبحار، في المناطق الساحلية والداخلية، في المناطق الصخرية والمناطق الصحراوية، وقد يتواجد البترول والغاز الطبيعي في المحبس البترولي الواحد، إما مختلطين وإما منفصلين، وقد لا يحتوي المحبس البترولي إلا على واحد منهما.

ويتم التعرف على وجود هذه الحقول عن طريق الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية لسطح الأرض والقيام بالمسح الزلزالي، وذلك عن طريق استخدام الطرق الإهتزازية وعن طريق وضع جهاز فحص الإهتزاز بالاستعانة إما بعربات البحث (على سطح الأرض) أو بواخر البحث (على سطح البحار والمحيطات) وكلاهما مجهز بالمعدات والأجهزة الأكثر تطورا، من بينها أجهزة فحص الإهتزازت المرتدة، التي تعطي مؤشرات ودلالات على وجود البترول من عدمه، ولا يوجد إلا الحفر الذي بإمكانه تأكيد هذه الدراسات، بخروج منابع من البترول أو الغاز الطبيعي، ولا تكتفي هذه الدراسات بهذا فحسب، وإنما تقدر الإحتياطي الذي يحتويه المحبس البترولي من الغاز الطبيعي أو البترول وكيفية استغلاله بالطريقة الاقتصادية المثلى، وتلعب التقنيات الحديثة في الحفر دورا أساسيا في تخفيض التكاليف التي قد تصل إلى نسب عالية من تكاليف تطوير الحقول البترولية، وتشتمل التقنيات الحديثة للحفر على استخدام نوعين أساسيين: تقنيات الحفر الأفقي وتقنيات الحفر الخطافي المائل.

1-تقنية الحفر الأفقي: تعتبر من الوسائل الفعالة لزيادة الانتاجية، وذلك لما يحققه من زيادة المساحة المعرضة من البئر للطبقة علاوة على أنه يساعد في الوصول إلى المكامن (المحابس) غير المنتظمة، مثل نواة الشعب المرجانية والجيب المنتجة والعدسة الرملية، ويحقق المرور الكفء بالشقوق الرأسية الطبيعية في

المكامن الكربونية، وتتمثل التطورات التقنية للحفر في إمكانية الحفر الموجه الذي يساعد على التحكم في حفر الآبار الإتجاهية والأفقية.[1]

2-تقنية الحفر الخطافي المائل: فتستخدم من طرف الشركات في حالات عدم التمكن من الوصول إلى الهدف بالحفر الاتجاهي أو الحفر الأفقي، بغية الوصول إلى المكمن البترولي الذي يقع أسفل الفالق، وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقنية صعبة التحقيق على أرض الواقع بسبب تعدد الإتجاه الرأسي للبئر علاوة على حدة الميل الذي سوف يؤثر على وسائل الرفع الصناعي في الإنتاج .

ونظرا لتزايد الطلب على البترول ومنتجاته فقد ارتفعت عمليات المسح الزلزالي وما تبعها من عمليات الحفر إلى مستويات عالية عام 2007 مقارنة بعامي 2006 و 2005.

تشير البيانات إلى تطور نشاط المسح الزلزالي بزيادة قدرها حوالي 7.8 **%** بين عامي 2005 و2006 وبزيادة أكبر بين عامي 2006و2007 حيث بلغت نسبة الزيادة إلى 19%.

ويمكن تلخيص المراحل الأساسية التي تمر بها عملية استكشاف وإنتاج البترول من خلال النقاط التالية[2]:

1.مرحلة الاستكشاف الأولي التي يتم فيها تحديد المناطق التي يحتمل وجود البترول فيها بناءا على الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية من دون الحفر.

2.مرحلة الحصول على المنطقة عن طريق الإستئجار أو الشراء.

3.مرحلة الإستكشاف النهائي التي يتم فيها التأكيد على وجود البترول وتتضمن عملية الحفر.

4.مرحلة الإنتاج، وهي تبدأ بمرحلة إتمام الآبار، حيث يتم تحويلها من آبار غير منتجة إلى منتجة وذلك بالإعتماد على التكنولوجيا المناسبة.

5.مرحلة التطوير التي تقوم من خلالها الشركات بتوسيع عملية الإنتاج لتشمل كامل المحبس البترولي، وذلك من خلال الإعتماد على مجموعة هامة من التجهيزات والمعدات المتطورة تكنولوجيا، حتى يتسنى إستغلال الحقل بشكل اقتصادي وفعال.

6 .مرحلة سد المنطقة وهجرها، حيث يتم طمر وإغلاق الآبار عندما تبلغ حدها الاقتصادي، ويتم فيها أيضا إستصلاح الموقع وإعادته لعهده السابق.

[1] - بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 160-161

[2] - بوبكر بعداش، مرجع نفسه، ص162

المطلب الثاني : الإحتياطي البترولي

يعتبر تقدير حجم الاحتياطي العالمي من البترول من الأمور العسيرة للغاية، وذلك لأنه يخضع لعدة عوامل متشابكة، ولأن بيانات وإحصائيات الدول والشركات تتدخل فيها عوامل سياسية وإقتصادية، وقبل الدخول في البيانات الإحصائية عن حجم الإحتياطي العالمي وتوزيعه نحتاج إلى مراجعة بعض التعريفات الهامة والمستخدمة في هذا المجال :

أولا– تعريف الاحتياطي البترولي: هو حجم النفط الخام الذي يمكن إستخلاصه من المكمن على مدى سنوات الإنتاج، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :[1]

الإحتاطي النفطي = إجمالي حجم النفط الموجود في المكمن × معامل الإستخلاص

بحيث معامل الإستخلاص هو النسبة بين الكمية التي يمكن استخلاصها من المكمن وإجمالي حجم النفط الموجود في المكمن.

ثانيا– أنواع الاحتياطي البترولي: ويمكن تقسيم الاحتياطي العالمي من البترول إلى مايلي :[2]

1–الاحتياطي البترولي اليقيني (المؤكد أو الثابت):وهو يشمل كل ما يمكن توفره من البترول لاستخراجه بطريقة اقتصادية ثم استخدامه في المستقبل، وهذا البترول نسبيا سهل الاستخراج بالتكنولوجيا الحالية، وعليه يكون هناك شبه يقين عند العاملين في مجال البترول أن في إستطاعتهم الحصول عليه، أي احتمالية استخراجه تزيد عن 90%.

2– الاحتياطي البترولي غير المكتشف (الممكن):وهو ذلك البترول الموجود في باطن الأرض راكن في أماكن وآبار غير معلومة حتى الآن، ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف ولكن يمكن تقديره.

3– **الاحتياطي البترولي المحتمل**: وهو البترول الذي تقدر احتمالية استخراجه بأكثر من 50% ويشتمل هذا البترول بالإضافة إلى البترول اليقيني على بترول يكون في أماكن أصعب في الاستخراج مثل ذلك الموجود في الآبار العميقة والبيئات الصعبة، وعليه فإنه يوجد شك في القدرة على الاستفادة منه بالتكنولوجيا المعروفة

[1] - دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986–2014، رسالة ماجستير، فرع علوم التسيير ، تخصص مالية، جامعة المدية، 2014–2015، ص27

[2] - حاتم الرفاعي، البترول (ذروة الإنتاج وتداعيات الإنحدار)، مرجع سبق ذكره، ص–ص:51–52

معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة، من هذه التعاريف يمكن أن نعطي بعض الاشكال والجداول على الاحتياطي البترول العالمي والعربي.

الجدول رقم(1-2):الاحتياطي المؤكد من النفط الخام من اجمالي العالم(%)من2010 إلى 2014

	2010	2011	2012	2013	2014
الامارات	7,94	7,88	7,72	7,63	7,56
البحرين	0,01	0,01	0,01	0,01	0,01
تونس	0,03	0,03	0,03	0,03	0,03
الجزائر	0,99	0,98	0,96	0,95	0,94
السعودية	21,49	21,38	20,99	20,73	20,56
سورية	0,20	0,20	0,20	0,20	0,19
العراق	11,56	11,38	11,47	11,33	11,24
قطر	2,07	2,03	1,99	1,96	1,95
الكويت	8,25	8,18	8,01	7,92	7,85
ليبيا	3,83	3,87	3,83	3,77	3,75
مصر	0,35	0,34	0,33	0,33	0,32
الأردن	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
السودان	0,41	0,40	0,12	0,12	0,12
عمان	0,39	0,40	0,39	0,39	0,40
المغرب	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
موريتانيا	0,01	0,01	0,00	0,00	0,00
اليمن	0,22	0,22	0,21	0,21	0,21
اوابك	56,7	56,3	55,5	54,9	54,4
الدول العربية الخرى	1,0	1,0	0,7	0,7	0,7
اجمالي الدول العربية	57,7	57,3	56,3	55,6	55,1
دول الاوبك العربية	56,1	55,7	55,0	54,3	53,9
الاوبك	80,8	80,5	79,5	78,6	78,0
اجمالي العالم	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص10

مما سبق يمكن أن نطرح سؤال : متى سيفنى المخزون العالمي من البترول ؟

الجواب : هناك أسلوبان لمعرفة متى يفنى البترول وهما[1]:

1-الأسلوب الأول: كم عدد السنين المتبقي قبل أن ينفذ البترول، أول تلك الطرق نسمع عنها في وسائل الإعلام وهي طريقة سهلة للغاية، حيث نقسم قيمة المخزون العالمي من البترول على معدل الاستهلاك السنوي فينتج عدد السنين الازمة لاستهلاك ذلك المخزون.

لكن هذه الطريقة تعرضت إلى الإنتقاد للأسباب التالية :

1-أنها لا تأخذ في الأعتبار أن معدل الإستهلاك كل عام.

2-هذه الطريقة تفترض خطأ أن عملية استخراج أخر برميل بترول ستتم بنفس سهولة وتكلفة استخراج أول برميل.

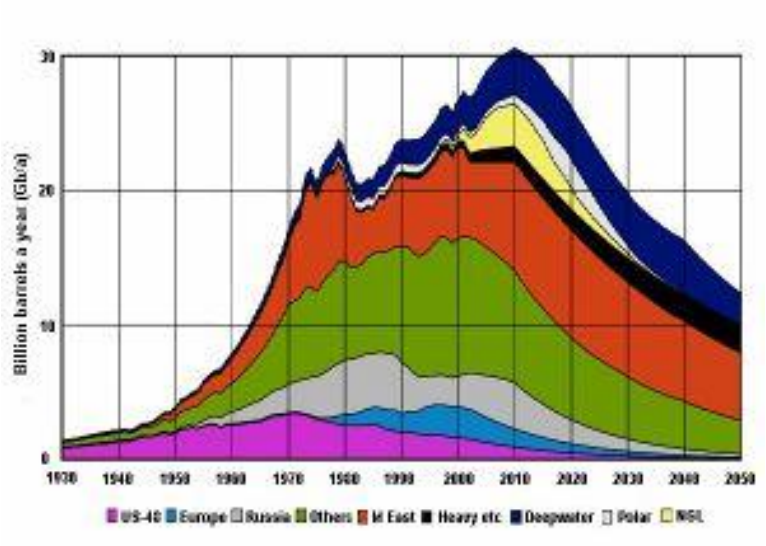
2- الأسلوب الثاني: لمعرفة متى سيفنى البترول فكان أول من قام بذلك هو الخبير البترولي " كنغ هابرت" حيث كان يعمل رئيس المستشارين لقسم الإكتشافات والإنتاج لشركة شل وقد قام بتقدير ورقة بحثه في مؤتمر منعقد في الفترة من 7-9 مارس 1956م بتكساس وكانت بعنوان " الطاقة النووية والوقود الأرضي القديم"

وقد بنا هابرت نظريته معتمدا على معادلات تفاضلية تأخذ في اعتبارها معدلات الإنتاج ومستوى المخزون وطريقة الاستخراج، وقد تنبأ "كينج هابرت" في الورقة العلمية المنشورة سنة 1956م بأن الإنتاج الأمريكي من البترول سيصل إلى ذروته* في أوائل السبعينات من القرن العشرين، وذلك بناء على ما توفرت عليه من بيانات وإحصائيات عن حجم الإنتاج واحتياطات البترول، وقد صدقت حساباته وبالفعل ففي سنة 1971م بلغ الإنتاج الأمريكي ذروته، استمر في النقصان منذ ذلك العام.

[1] - حاتم الرفاعي، البترول (ذروة الإنتاج وتداعيات الإنحدار)، مرجع سبق ذكره، ص60-61

*ذروة النفط هي نقطة زمنية يصل فيها استخراج النفط إلى أقصى معدل انتاج عالمي، وبعدها يدخل هذا معدل الانتاج في هبوط نهائي.

الشكل(1-1): توقعات ذروة النفط في العالم.



المصدر : http://www.eia.doe.gov/emeu/aer/pdf/pages/sec11_10.pdf ^

المطلب الثالث: أهمية البترول في المجال الاقتصادي الحديث

يستخدم النفط في عدة مجالات، ولذلك يكتسي أهمية اقتصادية وسياسية وأمنية وعسكرية بالغة كما يلي:

أولا- الأهمية الاقتصادية: تتجلى الأهمية الاقتصادية للبترول في صور عديدة، أهمها على الإطلاق أنه مصدر أساسي للطاقة التي تحرك مجموعة عديدة من الصناعات التي ترتبط إرتباطا وثيقا بحياة البشر واستمرارية الدول من هذا المنطلق، فإنه منذ حفر الآبار البترولية الأولى، إستثمرت الكثير من الدول والعديد من الشركات في مشاريع ضخمة لانتاج هذه المادة الهامة إلى درجة تسميتها بالذهب الأسود، ويالحظ الدول التي تتوافر على احتياطيات منها، ولقد أولت الدول المتقدمة البترول أهمية خاصة على مستوى تنفيذ إستراتيجياتها في التوسع والسيطرة، حيث عملت من خلال حملاتها الإستعمارية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، على إستغلال منابع النفط في الدول النامية المستعمرة.[1]

إن الأهمية الاقتصادية للنفط تتجسد في[2] :

1-النفط كمصدر رئيسي للطاقة :ترجع أهمية النفط **كأهم** مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها.

[1] - بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، مرجع سبق ذكره، ص166

[2] - نسيمة بن يحي، إنهيار أسعار النفط، الملتقى الدولي حول إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص7

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف.

- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.

2- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة.

3-ا لنفط مصدر الإيرادات المالية.

4-النفط أهم سلعة في التبادل التجاري حيث تزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

نتيجة للتحولات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية تمّ التحول من الاعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الاعتماد على المواد الهيدروكربونية (البترول والغاز)، حيث كان 37 % من إستهلاك الطاقة العالمي سنة1950 كان من النفط والغاز، النفط والغاز، وانتقلت هذه النسبة إلى 65.4 % سنة 2000، وتجلّت الأهمية الاقتصادية في كل القطاعات الاقتصادية، وتبرز هذه الأهمية في بعض القطاعات الإستراتيجية التالية:[1]

1- قطاع الصناعة:يمثل النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة، وذلك لمختلف الأنواع؛

2- **قطاع النقل**:يعتبر النقل شريان الاقتصاد بكل فروعه، فهو يساعد على وصول السلع والخدمات وحركة الأشخاص، ويستعمل كوقود لوسائل النقل، ويستحوذ قطاع النقل من الاستهلاك العالمي للنفط التي بلغت 61.7 % سنة 2009.

3-**قطاع الزراعة** : أدت مكننة الزراعة إلى ضرورة استعمال النفط، ولنتصور كيف كانت ستؤول الزراعة بدون نفط.

ثانيا -الأهمية الاجتماعية: أعيد بناء بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية بفضل البترول الذي يتألف دوره في المجال الاجتماعي:[2]

1-دور البترول في قطاع المواصلات:للنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات.....تستعمل مشتقات النفط لعملها مثل البنزين، المازوت...[3]

[1]- خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، لملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، مرجع سبق ذكره، ص4

[2] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010-2011، ص18

[3] - نسيمة بن يحيى، إنهيار أسعار النفط،مرجع سبق ذكره، ص7

2-دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية: يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

3-المنتجات البتروكميائية واستخدامها:حلت المنتجات البتروكميائية محل المنتجات الطبيعية حيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط...[1]

ثالثا-الأهمية السياسية: يستخدم الدكتور "دانييل يرجن"، رئيس مركز أبحاث الطاقة في الجامعة "كامبرج "وشخصية عالية المستوى في الاوساط البترولية، مقولة شهيرة من أجل تصنيف السوق البترولية الاوروبية في الثلاثينات من القرن الماضي، يقول دانييل يرجن" البترول هو 10% من الإقتصاد و90% من السياسة، لقد إستخدم هذه المقولة ، عندما كانت معظم اقتصاديات أوروبا خاضعة لسياسات الدولة أو الدول"، اليوم يعتبر أنه لايوجد مادة أولية لها علاقات جيدة وقوية مع الجيوبوليتيك كما هو البترول[2].

أصبح النفط عاملاً أساسياً مؤثراً في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، كما اُستعمل كسلاحٍ سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973، ولذلك تستخدم أمريكا نفوذها السياسي في مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف دول العالم، وتؤكد الكثير من الشواهد صعوبة الفصل بين النفط والسياسة، كما أنّ النفط هو وقود الآلات الحربية، وكان الهدف الأساسي في معظم الحروب، كالحرب عالمية الثانية والحرب على العراق سنة 2003 وغير ذلك.[3]

وكحوصلة، للنفط أثر كبير على الاقتصاد الوطني لأي بلد، حيث يفيد الدول المنتجة والدول المستهلكة له، حيث تستفيد الأخيرة منه في رفع مستوى الناتج الداخلي الخام، وزيادة المداخيل بالعملة أجنبية وتمويل الموازنة العامة.

رابعا- الأهمية العسكرية:يقول "اوكونورا" (قائد بريطاني في الحرب العالمية الثانية) قي كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 من يملك البترول سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر

[1] - زيتوني هوارية، مرجع نفسه، ص182

[2] - دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص37

[3] - خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على إقتصاديات الدول، مرجع سبق ذكره، ص4

وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها البترول ليتحكم بطاقات إقتصاديات كاملة.[1]

من هذه المقولة يمكن أن نلخص أهمية البترول في الجانب العسكري فيمايلي :

1-البترول مصدر الوقود الضروري لآلات الحرب الميكانيكية.

2-التجهيزات البترولية ذات الاغراض العسكرية مثل السكك الحديدية وخزانات ضخمة،خطوط أنابيب...

3-البترول واتجاهات نتيجة الحرب: الدولة التي تملك البترول لها أكبر حظ في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4-البترول سبب للحرب وهدفا لها أي محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الاولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للسوق العالمية للبترول

النفط كسلعة ليس كافيا وحده إذا لم تكن له أسواق تتداوله، ونظرا لأهميته في الأسواق العالمية فهو ليس له بديل وليس من السهل مقارنته بالسلع الأخرى التي لها بدائل كثيرة، وخاصة مع التطورات التكنولوجية المستمرة، والتي لا تزال تعتمد على الموارد البترولية كأهم مصدر للطاقة، وفي هذا المبحث سأتطرق لأهم التغيرات التي طرأت على هذه السوق والمراحل التي جعلتها تأخذ طابعا إستراتيجيا مهما.

المطلب الأول : أنواع السوق البترولية وطبيعتها.

كما هو المتعارف عليه لأي سلعة إستراتيجية في هذا العالم سوق يتم تداولها فيه، فللبترول سوق يتداول فيه بين مختلف البلدان حيث تتنوع هذه السوق من سوق فورية إلى سوق آجلة، وسنتطرق لكل سوق بالتفصيل.

أولا-تعريف السوق البترولية:تنقسم الأسواق البترولية من حيث العقود التجارية التي تتم فيها إلى أسواق فورية وأسواق أجلة، وبالنظر إلى الأطراف المهيمنة على هذه الأسواق والمتمثلة في الشركات البترولية الكبرى والشركات المستقلة التي ظهرت بعدها يمكننا أن نعتبر بأن أسواق البترول عبارة عن سوق احتكاري القلة.[2]

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة.[3]

[1] – زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري–، مرجع سبق ذكره، ص20

[2] – زيتوني هوارية، مرجع نفسه، ص44

[3] – دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص40

ثانيا: أنواع السوق البترولية:بعد ما تطورت الصناعة البترولية وانتشرت في أنحاء العالم، تطورت بذلك سوق البترول العالمية فحل محل عقود الامتياز التي كانت قائمة بين الدول المنتجة والشركات البترولية الكبرى عقودا طويلة الأجل، خاصة بعد الأزمة البترولية الأولى في سنة 1973إذ لم تكن تمثل السوق الفورية جانبا كبيرا من حجم المعاملات، لكن بعد الأزمة الثانية في 1979-1980 تطورت الأسواق الفورية وأصبحت سببا في تحديد سعر البترول الخام ومختلف الموارد البترولية الأخرى، وسنتطرق بشيء من التفصيل لهاذين السوقين فيما يلي:

1-الأسواق الفورية (السوق الأنية أو الحرة) spot market: تعرف سوق المعاملات الفورية على أنها تلك السوق الحرة أو المفتوحة التي تعني سوق الوقت أو المكان الحالي أو كلاهما، وتتواجد هذه السوق في روترتردام بهلاندا. بحيث أن سعر الوحدة النفطية (طن. برميل) في هذه السوق غير ثابت، وإنما مرتبط بمقدار الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط في مكان معين، وهي معاكسة للسوق المستقبلية التي تكون فيها التبادلات النفطية متوسطة أو طويلة المدى. ومع بداية الثمانينات أصبح هناك تقارب بين السعر الرسمي(السعر المعلن) والسعر الفوري. وكان الإختلاف الوحيد بينهما في أن السعر الفوري يأخذ بعين الإعتبار نوعية النفط المعروض، عكس السعر الرسمي.

وقد ظهرت هاته الأسواق منذ نشأة الصناعة البترولية، ويكون فيها التبادل عن طريق التفاوض لشراء أو بيع عدد مختلف من المنتجات أو السلعة الخام فتتم هذه المبادلات عن طريق الهاتف أو شبكة الانترنت، ويتم الإستعانة بعاملين مختصين يلعبون دور الوسط (traders) في هذه السوق وتوجد شركات كبرى متخصصة في القيام بهذه الوساطة[1].

2-الأسواق الآجلة (الأسواق المستقبل)[2] forword market : السوق الآجلة بالدرجة الأولى هي سوق مالية، حيث أن التبادلات لا تقوم على المنتجات الفيزيائية (المادية) فقط ولكن أغلب التعاملات فيها تقوم على أساس سندات مالية، كما يحدث في الأسواق المالية، هذه السندات هي عبارة عن عقد يتم فيه التعهد ببيع منتوج نفطي خام أو مكرر في تاريخ متفق عليه فالأسواق الآجلة من الناحية التقنية مهمتها الأولى السماح للمتعاملين بتفادي الأخطار المترتبة عن تقلبات الأسعار، كما تساهم في زيادة تحركات الأسعار على

[1] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري-، مرجع سبق ذكره، ص44

[2] - دخلي عبد الرحمان، مرجع نفسه، ص40

المدى القريب، وصارت هذه الأسواق تعد معيارا مباشرا أو غير المباشر في تكون الأخطار المترتبة عن تقلبات الأسعار، ومن أشهر هذه الأسواق نجد:

-سوق نيمكس(NEW YORK Mercantile Exchange) NYMEX متواجد في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية.

-سوق (International Petroleum Exchange)IPE متواجد في لندن.

ثالثا: خصائص السوق العالمية البترولية: تتميز السوق البترولية بثلاثة خصائص هي:[1]

1**–سوق إحتكار القلة:** يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات، وهو نوع من لإحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات بالتركيز على عدد من المشروعات الضخمة التي تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

2**–الإتجاه نحو التكامل الكلي:** حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه، فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية إستخراج النفط الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

3**–الإتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق البترولية على إتفاقيات المسبقة فيها بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل واحدة منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعها تتجه نحو التكتل الكامل.

المطلب الثاني: نشأة وتطور السوق النفطية العالمية

يمكن تقسيم تطور السوق البترولية العالمية إلى عدة مراحل وهي:

أولا– المرحلة الأمريكية للبترول (1856–1911)[2]: منذ نشأة السوق البترولية والشركات الأمريكية تتحكم في تحديد سعر البترول الخام، حيث كانت بئر الكولونيل دريك ينتج 25 برميلا في اليوم بسعر20 دولار للبرميل أي أن إيراداته قد بلغت 500دولار في اليوم، مما أدى الإندفاع للبحث عن البترول واستخراجه لما كان الطلب لايزال ضعيفا فقد إنخفضت الأسعار بسرعة ووصلت إلى 3 دولار عام 1860 و02دولار عام 1861، حتى وصلت إلى 01 سنة 1862.

[1] – دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 46–47

[2] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري–، مرجع سبق ذكره، ص –ص :46–47

ثانيا – مرحلة تدويل الصناعات البترولية (1911-1928)[1]: تميزت بداية القرن العشرين باستخدام المحركات وتقدم البترول ليحتل مكان الصدارة كالوقود لهذه المحركات وتراجع كل من الفحم حتى الكهرباء لمدة قرن كامل تقريبا. وهكذا عمل كل من المازوت والبنزين والكيروسين على تطور الصناعة البترولية بمعدل متسارع 20 مليون طن عام 1900 إلى 97 مليون طن عام 1930 وبدأ تنقل الإنتاج.

وفي نفس الفترة بدأ ظهور البترول في الشرق الأوسط، واستطاع وليام نوكس دارس* أن يحصل على إمتياز في إيران يغطي جميع أراضي البلاد ولمدة وصلت إلى 60 سنة وأسس في عام 1908شركة أنجلو إيرانيان أويل Anglo Iranian Oil حاليا (بريتيش بتروليوم) التي قامت ببناء أكبر معمل للتكرير في العالم حينذاك في عام 1913. في هذه الفترة كانت الشركات السبع الكبرى ، والتي كونت فيما بعد الكارتل العالمي للبترول، أثبتت فعلا سيطرتها على السوق العالمية للبترول وهذه الشركات تعرف باسم البيع الكبار وهي:

1- جرس ستاندار Jersy standard

2- بريتيش بتروليوم British petroleum

3- مجموعة رويال دتش شل Royal dutch schell group

4- جلف أويل Gulf oil cirporation

5- تكساكو Texaco corporation

6- موبيل أويل Mobil oil company

7- وتضاف أحيانا الشركة الفرنسية للبترول Companie francaise de petrol

ثالثا– مرحلة التنظيم الاحتكاري أو الكارتل العالمي للبترول (1928–1950)[2]:بدأت بالفعل منذ عام 1928 وكان هذا التنظيم الإحتكاري يهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين :

1- استبعاد المنافسة التخفيظية في الاسعار.

2-الاشتراك في توسيع السيطرة على الاحتياطات خاصة بالشرق الاوسط.

والضروف المباشرة التي هيأت الوضع لقيام الكارتل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- اكتشاف احتياطات بترولية كبيرة في كامل الشرق الأوسط وفينيزويلا.

[1] - زيتوني هوارية، مرجع نفسه، ص47

*مهندس ورجل أعمال البريطاني الاسترالي وليام نوكس يحصل من الشاه (مظفر شاه) على إمتياز للتنقيب عن النفط

[2] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري–، مرجع سبق ذكره، ص 49

– قيام المنافسة التخفيضية للأسعار في سنة 1927 بين شركتي شل وستاندر أوف نيويورك في السوق الهندية وامتداد أثرها إلى الاسواق والشركات الأخرى.

– وهكذا بدأ التنظيم الإحتكاري للسوق العالمية للبترول (الكارتل) الذي أقيم بمقتضى اتفاقيات، وظلت هذه الاتفاقيات نافذة المفعول حتى سنة 1948 وكانت لها أثار هامة على الصناعة البترولية، كطريقة تحديد الأسعار العالمية للبترول (وتنظيم الإنتاج).

في النهاية كشفت لجنة تحقيق رسمية في السويد أن الكارتل العالمي كان لايزال يعمل حتى سنة1948، أي أن الحرب العالمية الثانية لم تكن في الواقع نهاية للكارتل على الأقل في بعض البلاد ولكن الكارتل وسياسته لم ينبذا نهائيا، ففي الكثير من الحالات قد لايكون من الضروري لمعرفة وجود كارتل أن يكون هناك إتفاق مكتوب وصريح بين الأطراف ينص على ذلك بل يكفي أن يكون سلوك الاطراف مماثلا تماما لها كان أن تكون عليه الحال لو هناك اتفاق كارتلي صريح ومكتوب وهذا هو حال سلوك الشريكات الكبرى في السوق البترولية في الواقع ابتداء من بعد الحرب العالمية الثانية.

رابعا – الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950–1970)[1]: تميزت هذه المرحلة بظهور منظمة الأوبك كما تميزت أيضا بالتوسع السريع، وهي الفترة المرتبطة بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة وبالإنتعاش الإقتصادي في أوروبا واليابان وتحول النفط من وقود أمريكي إلى وقود عالمي، وإن كان لايزال مقتصرا إلى حد كبير على بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) حينذاك وذلك خلال الفترة الممتدة مابين (1950–1970).

خامسا– فترة الاضطرابات في السوق النفطية العالمية [2]:شهدت السوق النفطية خلال هذه الفترة موجة من الإضطرابات صاحبها خوف من حدوث خلل في تدفق الإمدادات ووصول الإنتاج النفطي إلى ذروته، وارتفاع النفط بنحو 10 أضعاف، والركود الاقتصادي العالمي وتغيير ملكية الموارد النفطية من الشركات النفطية العالمية الكبرى إلى البلدان المضيفة، وشهدت هذه الفترة معارضة "أوبيك* " لسياسات الشركات الكبرى في تسعير النفط، ولجوء بلدان "أوبك " الى تأميم الثروة النفطية وفرض الحظر النفطي بعد نشوب حرب أكتوبر 1973

[1] – دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 41

[2] – دخلي عبد الرحمان، مرجع نفسه، ص 40

سادسا– الفترة من أواخر السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات[1]: تميزت بانهيار الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) وعودة ظهور الإنتاج من خارج أوبك، وعدم قدرة أوبك المحافظة على الإرتفاع في مستويات الأسعار والإبقاء على الحد الأدنى من حصة السوق، وقد امتدت هذه المرحلة حتى بداية الثمانينات حينما اضطرت " أوبك " تحت ضغط أوضاع السوق النفطية وسياسات المستهلكين إلى بداية اللجوء لما يسمي بحصص وسقف الإنتاج.

سابعا– الفترة من منتصف الثمانينيات إلى أوائل عام2002: لم تكن أسعار النفط خلال معظم هذه الفترة مرتفعة جدا بحيث تؤثر سلبا على الطلب، وليست منخفضة بالدرجة التي قد تحد من الإستثمارات، وابتداء من عام 1986 انهارت أسعار النفط ثم حصلت زيادة تدريجية في حصة الأوبك من السوق النفطية، وشهدت الطاقة الإنتاجية الإضافية إنخفاظا في مستوياتها، وقد امتدت هذه المرحلة من عام 1984 حتى عام 1998 حيث استمرت بسيطرة شبه تامة من قبل الدول المستهلكة، كما شهدت أيضا تدهور نفوذ " أوبك" وانخفاض الأسعار إلى مستويات قريبة من تلك السائدة قبيل حصول الحظر النفطي جراء نشوب حرب أكتوبر 1973، وأضحى يطلق على السوق النفطية في هذه المرحلة بسوق المستهلكين.[2]

ثامنا– الفترة من عام 2002 إلى 2013: لم نشهد انهيارا لأسعار النفط للعديد من الأسباب، ربما تأتي على رأسها أن سوق النفط قد شهدت تغيرات جوهرية نتيجة عودة "أوبك" لتصبح طرفا رئيسيا فيها بعد فترة غياب طويلا تقلصت خلالها قوتها، حيث كانت السوق خلال هذه الفترة سوق مشترين لا سوق بائعين، وعليه يمكن القول بأن السوق النفطية شهدت ابتداء من نهاية سنة 1999 نوعا من التوازن في القوى بين كل من المنتجين لاسيما دول "أوبك"، والمستهلكين الذين سيطروا على السوق لفترة تقارب 15 عاما، من عام 1974 إلى 1999.[3]

تاسعا– من جوان 2013 إلى يومنا هذا: تعرف أسعار النفط أدنى مستوى لها منذ حوالي خمس سنوات في الأسواق الدولية، حيث استمر هذا التراجع في الأسعار ليصل إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام 2009

*منظمة الدول المصدرة للبترول وتختصر "أوبك" هي منظمة عالمية تضم إثنا عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40%من الناتج العالمي و70% من الإحتياطي العالمي للنفط. تأسست في بغداد عام 1960 من طرف السعودية، إيران، الكويت، فينزويلا، ومقرها في فيينا

[1] – دخلي عبد الرحمان، مرجع نفسه، ص –ص: 46-47

[2] – دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات اسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 47

[3] – دخلي عبد الرحمان، مرجع نفسه، ص 47

ب50% منذ شهر جوان 2013، حيث بيع البرميل منذ تسليمات شهر جانفي في المعاملات الإلكترونية لأسواق آسيا ب55دولار و67سنتا فيما بيع برميل البرنت لتسليمات نفس الشهر ب60 دولار و84 سنتا.

وفي تقريرها الشهري عن سوق النفط، خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" الطلب العالمي على نفطها بنحو مليون برميل يوميا، وهو أقل مستوى للطلب على نفط دول المنظمة في 10 سنوات.

سجلت بورصة العقود الأجلة للنفط في لندن سعر برميل البرنت بحر الشمال أقل من76 دولار، في حين استمرت انخفاض أسعار البترول بنفس الوتيرة حتى سنة 2016 في ظل وجود مؤشرات لا تشجع على ارتفاع الطلب، حيث سجل أدنى مستوى له في شهري جانفي وفيفري، فوصل سعر النفط الخام 28دولار للبرميل الواحد في منظمة "أوبك"، ويتوقع الخبراء عودة الأسعار إلى الارتفاع.

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار البترول

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائما أمران يصعبان على فهم، الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، وقبل التطرق إلى العوامل المحددة لأسعار النفط نقوم أولا بتناول مفهوم السعر النفطي.

أولا– مفهوم السعر النفطي: يتميز سعر النفط عن غيره من أسعار المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمته العديد من العوامل في تحديد قيمته، فسعر البترول يعني تلك قيمة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية، مناخية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها، وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الانتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب.[1]

[1] – طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، الملتقى الدولي حول إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص3

ثانيا– أنواع أسعار النفط: تتعدد أنواع الأسعار بالنسبة للبترول، يمكن تلخيص أهمها كما يلي: [1]

1–السعر الاسمي: هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين بموجبها بسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها.

2–السعر الحقيقي: هو السعر الاسمي الحالي منسوبا إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.

3–السعر الاقتصادي: قد يشرك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل (القيمة المنفيعة لها، قدرتها في الطبيعة، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، وتحتوي نفس المواصفات، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي (أو الموضوعي).

ثالثا– التطور التاريخي لأسعار النفط:على مدى نصف قرن من الزمن شهدت السوق النفطية العالمية تغيرات جذرية جاءت كنتيجة لتقلبات دورية، بمعنى أن الصناعة النفطية تمر بدورات حيث ترتفع أسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوياتها ثم تبدأ في الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوياتها ثم تعاود الصعود، تارة أخرى، إلا أنها عرفت سلسلة من الانهيارات بدءا من المنتصف الثاني من سنة 2014.

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر النفط حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

1–تطور أسعار النفط قبل 1970:لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ "الكارتل النفطي" على عاتقه مهمة تقسيم

[1] – طيبي حمزة، مرجع نفسه، ص3

الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول، وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير:[1]

– نقطة أساس وحيدة للتسعير .

–الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

1- وبصفة عامة فإن أسعار البترول بقيت متدنية في جميع مناطق العالم بسبب تحكم الشركات البترولية الإحتكارية الكبرى في السعر والإنتاج والجدول التالي يوضح تطورات أسعار النفط التي سادت في الفترة في كل من الخليج العربي والمكسيكي:

الجدول رقم(1–3): تطورات الأسعار المعلنة لكل من البترول العربي الخام والبترول الأمريكي الخام خلال الفترة1945–1960 **الوحدة: دولار للبرميل**

السنوات	البترول الخام في الخليج العربي	البترول الخام الأمريكي فيالخليج المكسيكي
1945	1.05	1.36
1950	1.75	2.76
1952	1.75	2.76
1954	1.97	3
1956	1.97	3
1958	2.12	3.25
1960	1.8	3.14

المصدر: نسيمة بن يحي، إنهيار أسعار النفط، الملتقى الدولى حول إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص5

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر البترول العربي لم يتجاوز 2 دولار أما سعر البترول المكسيكي لم يتجاوز 3 دولار للبرميل خلال الفترة المدروسة من1945-1960، ونلاحظ كذالك أن كلا السعرين البتروليين كانا مستقرين في فترة الدراسة.

[1] - نسيمة بن يحي، إنهيار أسعار النفط،مرجع سبق ذكره، ص4

2-تطور أسعار النفط في الفترة 1970-2008:[1] لقد شهدت هذه المرحلة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيها وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض أخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت فقامت بفرض سقف إنتاجي حدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987، ونبين تطورات أسعار البترول خلال الفترة محل الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-4) : تطور أسعار النفط للفترة 1970-2008 بالدولار

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
أسعار البترول	1.67	2.03	2.29	3.05	10.73	10.73	11.51	12.39
السنوات	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
أسعار البترول	12.7	17.25	28.64	32.51	32.38	29.04	28.24	27.01
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
أسعار البترول	13.57	17.73	14.24	17.31	22.26	18.62	20.05	17.80
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
أسعار البترول	16.30	17.60	21.70	19.49	12.94	17.91	28.5	24.85
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
أسعار البترول	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.95	99.97	

المصدر: نسيمة بن يحيى، إنهيار أسعار النفط، الملتقى الدولى حول إنهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، مرجع سبق ذكره، ص5

[1] - نسيمة بن يحيى، انهيار أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص5

3-تطور أسعار النفط في الفترة 2009-2015 : عادت الفوائض المالية للارتفاع من جديد ابتداء من سنة 2011 بسبب تجاوز أسعار البترول 100 دولار للبرميل واستمرارها عند هذا المستوى إلى غاية نهاية جويلية من سنة2014، وذلك لأسباب نذكر منها:[1]

-تعافي الاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة المالية ابتداء من سنة 2010، وتحسن معدلات النمو بعد تدخل الدول المتقدمة لمعالجة الوضع وتجنب الإنهيار المالي بمجموعة من خطط الإنقاذ كان من أبرزها ضخ السيولة، شراء الأصول الهالكة وكذا حصص من رأس مال عدد من البنوك الخاصة، وتأميم بعضها إلى جانب رفع حجم النفقات العمومية لدعم الاستهلاك وحماية مناصب العمل.

- تقليص دول أوبك لحجم صادراتها بعد القرار المتخذ في ديسمبر 2008 بوهران والقاضي بإجراء تخفيض تدريجي ل4.2 مليون برميل يوميا، وهو ما أدى إلى تراجع المعروض النفطي لدول المنظمة من 37 مليون برميل يوميا في أكتوبر سنة 2008 إلى 33 مليون برميل خلال الربع الأول من سنة 2009.

- التوترات السياسية والعسكرية خاصةً في مناطق إمداد النَّفط والغاز على غرار الأزمة الإيرانية النووية وكذا الحروب الأهلية في العراق وليبيا ونيجيريا، وقد دفعت هذه الأسباب الاقتصادية والجيوسياسية إلى انتقال متوسط سعر برميل خام الجزائر من 60.88 دولار سنة 2009 إلى 112.54 دولار سنة 2011 و109,55 دولار بالنسبة لسنة 2013 ليستمر عند هذا المستوى حتى السداسي الأول من سنة 2014، ويمكن توضيح تطور الأسعار النفط لسلة خامات أوبك من2012-2015

[1] - نسيمة بن يحيى، انهيار أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص6

الجدول رقم(1–5): تطور الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك الوحدة: دولار أمريكي/ برميل

	2012	2013	2014	2015
يناير	111.8	109.3	104.7	44.4
فبراير	117.5	112.8	105.4	54.1
مارس	123.0	106.4	104.2	52.5
أبريل	118.2	101.1	104.3	57.3
مايو	108.1	100.7	105.4	62.2
يونيو	94.00	101.00	107.50	60.20
يوليو	99.6	104.4	105.60	54.20
اغسطس	109.5	107.5	100.00	45.50
سبتمبر	110.7	108.7	96.00	–
أكتوبر	108.4	106.7	85.10	–
نوفمبر	106.9	105.00	75.60	–
ديسمبر	106.9	107.7	107.7	–

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مرجع سبق ذكره، ص112

المبحث الثالث: محددات سعر البترول في الأسواق البترولية العالمية.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات وفقا لقوى العرض والطلب، وتختلف السوق البترولية عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الإقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الإقتصادي وحدها.

المطلب الأول: الطلب على النفط.

يعد الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة على أسعاره، فالطلب الدولي على البترول يختلف عن طلب أي سلعة، وذلك نظرا لتأثره بعوامل متعددة تجعله يختلف عن باقي السلع، ولاحظنا سابقا أنه كلما زاد الطلب عليه ارتفعت أسعاره وعكس صحيح.

اولا : مفهوم الطلب على النفط: يتحدد الطلب على المواد النفطية بمدى رغبة وقدرة الإفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف اشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو إستهلاكية.[1]

كما أن الطلب على النفط ينطوي على فرعين، الطلب على النفط الخام والطلب على المنتجات النفطية المشتقة، وبينهما علاقة مفادها أن الطلب الأول دالة تابعة للطلب الثاني. وفي ازدياد مستمر.[2]

ثانيا: محددات الطلب البترولي في السوق النفطية: يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الإقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

1-النمو الإقتصادي العالمي: إن النمو الاقتصادي في الدول الصناعية هو العنصر الأساسي والفاعل في الطلب على البترول، فلكي ينمو الاقتصاد العالمي ينبغي استهلاك الطاقة بنفس النسبة ويرتبط النمو ارتباطا وثيقا بالطلب البترولي والعلاقة بينهما هي علاقة طردية، خاصتا في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يسمح بكميات الطلب بالتقلص .

تعتبر معدلات النمو الإقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الإقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 4.7% عام 2000 ليرتفع إلى 5.9%عام 2004.

وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام 2000 ارتفاعا في إجمالى الطلب على ليصل إلى 75.7 مليون برميل يوميا، أما سنة 2004 بلغ إجمالى الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يوميا، مايعني وجود إرتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب البترولي.[3]

---

[1] - موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراء جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص93

[2] - طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصاد الجزائرى (1971-2006)، مرجع سبق ذكره، ص43

[3] -موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفط-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص95

2-الإستقرار السياسي في العالم : "يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقليص الإمدادات النفطية مايدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات[1]، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط مستويات عالية فاقت 70دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الإستقرار في الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا،[2]" وما يحصل في الدول العربية من إنقلابات وخاصتا ليبيا وغيرها مايثير الخوف بين الحين والأخر حول إنقطاع إمدادات النفط.

3-المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يتزايد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الطلب العالمي على البترول بسبب العطلة الصيفية، والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر إلى المشتقات البترولية كالبنزين.

4-النمو السكاني: يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع، والنمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لايتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم 2.5

مليار نسمة استهلكوا 11.7 مليار برميل نفط، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6مليار نسمة استهلكوا 96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط.

5-أسعر السلع البديلة: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكين السلع البديلة وبأسعارها منافسة من حلول محل البترول مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على البترول.

[1] -ضياء مجد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجزائر، 2004، ص29

[2] - -موري سمية، مرجع نفسه، ص95

المطلب الثاني: العرض البترولي.

للعرض البترولي أهمية كبيرة في رفع أسعار البترول والتأثير عليه إيجابا أو سلبا وذلك حسب الكمية المعروضة.

أولا– مفهوم العرض البترولي: العرض النفطي يتمثل في الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت خاما أو مكررة، وخلال فترة زمنية معينة لتلبية احتياجات المجتمع من هذه المادة، ويختلف العرض من النفط عن غيره من أي عرض من سلعة أخرى، لكونه يتأثر بعوامل اخرى خصوصا السياسية منها، كما أن النفط طاقة غير متجددة ومهددة بالنفاذ في العالم، مما يعني أن الإقتصاد العالمي مهدد بقوة مالم تكتشف طاقة مكافئة أو أفضل من النفط، وانطلاقا مما أشرنا إليه مسبقا يتبين لنا أن أسعار النفط تتأثر بقوة العرض، فنقص هذا الأخير يدفع بالأسعار إلى الأعلى والعكس صحيح، لكن ما العوامل التي تحدد الكمية المعروضة من البترول في السوق العالمية.[1]

ثانيا– العوامل المحددة والمؤثرة في العرض من البترول:ويتأثر العرض البترولي بمجموعة من العوامل بدرجات متفاوتة، وهي كما يلي:

1–الطلب على البترول: يعتبر الطلب على البترول من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، إنطلاقا من فكرة أن الطلب يخلق العرض، بحيث إذا لا حظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على البترول نتيجة للعوامل التي سبق شرحها، فإن ذلك يشجعه على رفع عرضه البترولي في السوق وزيادة الاستثمار في الصناعة البترولية لزيادة الإنتاج، أما إذا حدث نقص في الطلب فإن ذلك يدفعه إلى تقليص الكميات المعروضة من البترول، إذن العلاقة بين هذين المتغيرين طردية متداخلة فكل منها يؤثر في الأخر، فالعوامل المؤثرة على الطلب البترولي تؤثر أيضا على العرض وتنعكس مباشرة على الأسعار، فالاستقرار السياسي والأمني وعامل المناخ وفصول السنة تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد الكميات المعروضة، وبالتالي تكون هذه العلاقة متشابكة.[2]

2–الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول: تلعب الاحتياطات البترولية والطاقة الإنتاجية دورا في التأثير على عرض البترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد أن هناك قدرة على زيادة الإنتاج، إضافة إلى عمليات التنقيب والبحث التي تؤثر على العرض البترولي، فالدول

[1] – طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصاد الجزائري (1971–2006)، مرجع سبق ذكره، ص48

[2] – كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة2000–2014، ملتقى دولي حول إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على إقتصاديات المصدرة له(مخاطر وحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي7–8 أكتوبر 2015، ص8

المنتجة من خارج أوبك كثفت هذه العمليات بعد أن تضررت مع الدول المستهلكة من تخفيض العرض البترولي لدول أوبك، وتستلزم عمليات التنقيب عن البترول تكنولوجيا عالية واستثمارات 1973 في أزمة كبيرة،كما أن تطور تقنيات هذه العمليات يسمح بضخ كميات كبيرة من البترول في وقت قصير وبتكلفة أقل مسايرة للطلب المتزايد على البترول، لكنها لا تسمح بزيادة الاحتياطات البترولية بشكل كبير من خلال عمليات البحث، وحسب إحصائيات 2005 فإن الاحتياطات البترولية التي تستخرج يوميا تقدر ب 55 مليون برميل، وبهذا المعدل سوف يواجه العالم عجزا في المعروض البترولي في سنة 2020 يقدر ب 19 مليون برميل يوميا.[1]

3–تكلفة الإنتاج: كلما زادت تكلفة استخراج البترول وتكريره تقلصت الكميات المعروضة منه لانخفاض الطلب عليه بسبب انخفاض جودته وارتفاع تكاليف إنتاجه، والعكس صحيح فكلما انخفضت تكلفة الإنتاج زادت الكمية المعروضة من البترول، وعلى هذا الأساس يزداد الطلب على البترول العربي ذو الجودة العالية، لأن تكاليف استخراجه وتكريره أقل بكثير من غيره من أنواع البترول، وفي نفس الوقت يقل الطلب على البترول المستخرج من الصخر الزيتي الكندي لأن تكاليفه مرتفعة جدا ولايميل المنتجون للاستثمار فيه.[2]

4–سعر البترول الخام:أي زيادة في عرض البترول عن الحاجة إليه تتسبب في انخفاض الأسعار، وأسعار البترول كلما عرفت مستويات عالية تشجع الدول المنتجة على رفع عرضها البترولي للحصول على موارد أكبر، بما يخدم مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول النامية، والعكس صحيح فكل انخفاض في أسعار البترول لايعوض تكلفة استخراجه يقلص من الكميات المعروضة في المدى القصير، أما إذا استمرت الأسعار في الانخفاض فالدول المنتجة خاصة النامية منها التي تعتمد على البترول كمصدر الإيرادات المالية لن تلجأ إلى تخفيض إنتاجها من البترول.

5– سعر مصادر الطاقة البديلة:يعتبر مدى توفر مصادر الطاقة البديلة للنفط بأسعار تنافس سعر البترول وإمكانية إحلالها محل البترول في المدى الطويل، عاملا مؤثرا على عرض البترول بالتقلص نتيجة اتجاه الدول المستهلكة إلى هذه المصادر بدل البترول الذي هي تابعة فيه لدول منظمة أوبك.

[1] – كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000–2014، مرجع سبق ذكره، ص 8

[2] – كمال باصور، مرجع نفسه، ص 8

المطلب الثالث: أسباب إنهيار أسعار النفط منتصف2014

تعددت أسباب انهيار لبترول لسنة 2014 وكان من أهمها عاملي قوى العرض والطلب...الخ وسنذكرها بالترتيب فيما يلي:

أولا: زيادة العرض وانخفاض الطلب العالميين على النفط:انخفضت أسعار النفط بنحو 45 %منذ سبتمبر 2014، وساهمت في ذلك مجموعة متنوعة من العوامل منها ضعف النشاط العالمي عن المستوى المتوقع، وضعف الطلب على النفط نظرا للنشاط الاقتصادي، وزيادة العرض وكان لضعف الطلب الغير متوقع في بعض الاقتصاديات الرئيسية، وخاصة في اقتصاديات الأسواق الصاعدة دور واضح في انخفاض أسعار النفط وربما جاء بعض هذا الضعف في الطلب في بداية 2014، بينما كان تأثيره على أسعار النفط ضغيفا في بداية ارتفاع الطلب الإحترازي بسبب تصاعد التوترات الجغرافية السياسية.[1]

وتشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب على حد سواء: فزيادة المعروض النفطي عن المستوى المتوقع لا سيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الانتاج من الدول الأعضاء في المنطقة "أوبك"، كما أن الطلب العالمي على النفط (وخاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو) كان أخذا في الإنخفاض.

فقد قامت الولايات المتحدة بزيادة إنتاجها من النفط الخام من 07.4 مليون برميل يوميا في عام 2013 إلى 08.6 مليون برميل يوميا في عام 2014، يعزي ذلك إلى تنامي ظاهرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية فقد إرتفع إنتاجها من 03.2 مليون في عام 2013 إلى 04.2 و 04.8 مليون برميل يوميا عامي 2014 و2015 على التوالي مما أدى إلى إنكماش صافي الواردات النفطية منذ عام 2012 بنحو 08.8% لتصل إلى 06.4 مليون برميل يوميا عام 2015مقارنة بحوالي 08.5 و07.6 مليون برميل يوميا عامي 2012و 2013 على التوالي أثار تباطؤ الاقتصاد العالمي خاصة في منطقة اليورو ودول آسيا في الطلب على النفط الخام، بالتالي تراجع سعر البرميل في الأسواق العالمية.

ثانيا: انخفاض النمو الاقتصادي العالمي:لا يزال الاقتصاد العالمي بعيدا عن التعافي من تداعيات الأزمة المالية العلمية التي ألمت به منذ أكثر من سبعة أعوام في ظل إرتفاع مستويات المديونيات العامة الخاصة وارتفاع

[1] – طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، مرجع سبق ذكره12

مستويات البطالة، اللذين يأثران سلبا على مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري في الدول المتقدمة والنامية رغم السياسات التحفيزية غير المسبوقة التي تبناها صانعو القرار لتجاوز أثار الأزمة.[1]

وانعكست هذه التطورات على معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي بلغ في المتوسط نحو 02%خلال الفترة (2008-2014) مقارنة بنحو 04%لمعدل النمو المسجل خلال الفترة (2003-2007)، وتشير التقديرات الدولية إلى أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في 80 في المائة من دول العالم في الأونة الأخيرة لاتزال أقل من مثيلاتها المسجلة قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما قد يلمح إلى جوانب ضعف هيكلي في الاقتصاديات المتقدمة والنامية لا تزال تدفع بمسار النمو العالمي إلى الاستقرار عند مستويات منخفضة من الناتج، ويؤكد في الوقت ذاته الحاجة إلى تبني إصلاحات هيكلية من شأنها حفز معدلات النمو ورفع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه.

ومن المتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي العالمي تحسنا طفيفا عام 2015، مع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 03.5%، وكان معدل نمو الاقتصاد العالمي عند مستوى 03.3%خلال عام 2014، وهو نفس المستوى المسجل تقريبا عم 2013 وفق التقديرات صندوق النقد الدولي، فيما بلغت تقديرات كل من البنك الدولي والأمم المتحدة لمعدل النمو العالمي عام 2014 نحو 02.6%، بارتفاع طفيف مقارنة بالنمو المسجل خلال عام 2013، ويشير هذا النمو المحدود إلى استمرار الصعوبات التي تواجه تعافي مستويات النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان المتقدمة والنامية.

ثالثا: ارتفاع قيمة الدولار:تخضع ديناميكية أسعار النفط لعدة عوامل رئيسية تساهم برجة كبيرة في تغيير سعر برميل النفط بالأسواق العالمية، كالتوازن بين العرض والطلب والوضع الإقتصادي الكلي لاقتصاديات العالم والمتغيرات الجيوسياسية،كما يساهم الدولار الأمريكي، بالتالي فإن أي انخفاض في سعر صرف العملة الأمريكية سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على النفط والعكس في حالة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي.[2]

[1] - طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، ص13

[2] - طيبي حمزة، مرجع نفسه، ص13

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا إلى هذا الفصل تبين لنا أن خلال مدة تقل عن القرن أصبح النفط مادة أساسية تحتل المرتبة الأولى في الطاقة، حيث أعطته كل الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة إهتماما كبيرا لما يلعبه من دور كبير في جميع المجلات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وتبينت هذه الأهمية من خلال التطور التاريخي لصناعته وتجارته.

-نظرا لمميزات البترول وخصائصه التي لا تتوافر في بدائله فإنه أكثر من مجرد مصدر للطاقة فهو سلعة إستراتيجية لها أهمية على مختلف الأصعدة.

-النفط سلعة إستراتيجية ومصدر أساسي للطاقة، يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، بحيث تم استعماله كوسيلة ضغط وكسلاح أيضا في العديد من المرات.

- تناولت الدراسة أسعار النفط وتقلباته، ولاحظنا تعدد هذه التقلبات منذ سنة 1970 لغاية 2015 وتوصلنا إلى أنّ النفط مصدر أساسي للطاقة وهو مهدد بالنضوب بسبب محدودية احتياطاته وتزايد الإقبال عليه، كما أنّ أسعار النفط غير مستقرة على الدوام، وأنّ هناك عدة عوامل ساهمت في ذلك مجتمعة أو منفردة، منها الاقتصادية و الجيوسياسية والمناخية والنفسية، كما تخلّف تقلبات أسعار النفط تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية، لكن بدرجات مختلفة ومتفاوتة بين الدول المنتجة والمستهلكة.

الفصل الثاني

أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات

مقدمة:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس صحيح، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة والقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويستأثر المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا والتقلبات التي تحدث في الأسواق الدولية سواء كانت مالية أو حقيقية.

وتلعب أسعار البترول أهمية كبيرة في التأثير على التوازن في ميزان المدفوعات الدولية لما لهذه السلعة من دور فعال واستراتيجي في التجارة العالمية وبين دول العالم، سواء كانت دول منتجة أو دول مستهلكة لهذه السلعة، وعليه سنحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة بين ميزان المدفوعات والتغيرات في أسعار البترول وتأثيره هذه الأخيرة في التأثير على الميزان التجاري للدولة في ثلاث مباحث وكانت كالآتي:

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته.

المبحث الثاني:التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

المبحث الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته.

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات، الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية ومن هذا المنطلق سيتناول هذا المبحث، ميزان المدفوعات في نقاط محددة.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

نحاول الإلمام في هذا المطلب بتعريف وأهمية ميزان المدفوعات.

أولا: تعريف ميزان المدفوعات: هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

1-التعريف الأول: يعبر ميزان المدفوعات عن بيان مصنف بجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد les residents كأفراد ومنشآت وهيآت حكومية والمقيمين في بقية العالم، ويشار إليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين les non residents وذلك خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة ميلادية.[1]

2-التعريف الثاني: يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الإقتصادية الدولية، وهو يبين صافي التعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى، وبتعبير أخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، وسيتم في هذا المجال التركيز على أبرز ما يتصل به.

ولذلك فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معنية، والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون السنة.[2]

3- التعريف الثالث: يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبين لتلك المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ماتكون سنة.[3]

---

[1]- الأخضر أبو العلا عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص275

[2] -فليح حسين خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص93

[3] -سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2011، ص70

4-التعريف الرابع: ميزان المدفوعات عرفه صندوق النقد الدولي بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذلك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق سحب خاصة وحقوقها اتجاه بقية دول العالم.[1]

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لميازن المدفوعات فهو سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة وهي في العادة سنة كاملة، وبما أنه سجل محاسبي فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنة أو مدينة.

-فالمعاملات الدائنة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلية أو حقوق للدولة اتجاه الخارج، وتسجل بإشارة موجبة(+)، مثلا الصادرات.

-أما المعاملات المدينة: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو إلتزامات الدولة اتجاه الخارج، تسجل باشارة سالبة(-)، مثلا الواردات.

من خلال هذا التعريف لميزان المدفوعات يتضح أنه يتكون من العناصر التالية:

أ-سجل إحصائي أو محاسبي: يقوم هذا السجل بتمكين السلطات المعينة من الحصول على بيان دقيق بالطبيعة، وحجم المعاملات الاقتصادية التي تمت بين دولتهم وباقي الدول التي تتعامل معها.[2]

ب-المعاملات الاقتصادية: وهي تلك المعاملات التي تقيد في ميزان المدفوعات، وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، وهي معاملات ليست من طبيعة واحدة، فمن هذه المعاملات ما يجلب للبلد محل الدراسة إيرادا خارجيا ومنها ما يلزم البلد بمدفوعات للعالم،[3] وتأخذ هذه المعاملات أشكالا مختلفة يمكن تلخيصها في الأتي:

- الصادرات والواردات من السلع والخدمات.
- تدفقات الدخل من أرباح والفوائد المتأتية من الإستثمار في الأسهم والسندات والتحويلات.
- وإضافتا إلى ذلك التدفقات المالية مثل الإستثمار المباشر والاستثمار في الأسهم والسندات.

من هذه التعاريف يمكن أن نفسر بعض المصطلحات التي جاءت فيها:

[1] -شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان،2012، ص188

[2] -موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة(1990-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013، ص52

[3] -سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، القاهرة، 1993، ص334

- **تحديد المقصود بالمقيم:** المقيم هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقة قوية بإقليم الدولة ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها وقت اللزوم، ويشترط لكي يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معين أن يقطن هذا البلد بصفة دائمة، فالمسافرين والسائحون القادمون من بلاد أخرى يعتبرون غير مقيمين.[1]
- **تحديد مفهوم الدولة:** يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والمؤسسات التجارية والمالية والوكالات التجارية) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة الواحدة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضيف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والأصل في ذلك هو خضوع الأفراد والشركات لتوجيهات وقوانين الدولة وتمتعهم بحمايتها عند الضرورة.
- **الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان:** يغطي ميزان المدفوعات فترة زمنية معينة هي في المعتاد سنة واحدة وهنا لا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات: وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الإقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسة لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث اختلال خارجي.[2]

هذا إلى جانب أنه كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية و ذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب الفائض أو إزلة العجز وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم أو الإنكماش المتولد عن إختلال ميزان المدفوعات الدولية.[3] وتبرز أهميته في معاونة واضعى السياسات الإقتصادية في توجيه دفة الأمور بالبلاد نظرا لأنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات المالية

[1] -سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره، ص335

[2] -سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص71

[3]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص- ص: 236-237

النقدية بحالة ميزان المدفوعات لتلك الدولة، وتعتبر البيانات الواردة فيه أداة لتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.[1]

وبدون شك يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، حيث أنه يبين المركز التجاري للبلد والتغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، والتغير في احتياطاته من الذهب والعملات الأجنبية، فميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، مما يضطرنا إلى دراسة هيكل ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

حتى يتسنى لنا الوقوف على الهيكل ومكونات ميزان المدفوعات يجب أن نبدأ بشرح مختلف البنود، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم ميزان المدفوعات أفقيا وعموديا إلى مايلي:

أولا– التقسيم الأفقي: يمكن تقسيم ميزان المدفوعات أفقيا كالأتي:[2]

1-**الجانب الدائن** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

2-**الجانب المدين** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

ثانيا–التقسيم العمودي: أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والمنطقية.

1–حساب المعاملات الجارية:ويطلق عليه أيضا حساب الدخل، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل بشكل مباشر، وتتمثل هذه المعاملات في كل عملية اقتصادية دولية متعلقة بتجارة السلع والخدمات والتحويلات، وينقسم هذا الحساب إلى ثلاث أجزاء هي:

أ–حساب التجارة المنظورة: يشمل الصادرات والواردات من السلع المادية، التي تمر بالحدود الجمركية للدولة[3]

---

[1] -سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مرجع سبق ذكره، ص337

[2] - سامي عفيفي حاتم، مرجع نفسه، ص339

[3] -عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، بيروت، لبنان،2003، ص164

ويطلق عليه أيضا الحساب التجاري السلعي، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (تدفقات سلعية)، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج والدخل خلال هذه الفترة.[1]

ب–حساب التجارة الغير منظورة:ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل المتحصلات الدولية لقاء تقديمها خدمات للخارج، مثلا إستخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن، وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين، يشكل الفرق بين المتحصلات الصادرات من الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات[2] الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في:[3]

– **الخدمات النقل**: تسجل في الجانب الدائن كل الإرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية أو جوية، وفي الجانب المدين المدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

– **خدمات التعليم**:هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

– **اتصالات**: تتمثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المتقدمة من الهيئات المحلية الأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

– **السفر وسياحة**: يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسراح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق. ويعرف المسافرون أنهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل، الاستجمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات...الخ يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

---

[1] – سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، مرجع سبق ذكره، ص340

[2] –حنان لعروق،سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2004–2005، ص6

[3] – عادل أحمد حشيش، مرجع نفسه، ص102

– **التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاصة بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.

– **النفقات الحكومية:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات ...الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

– **خدمات أخرى:** تندرج تندرج تحت هذا البند كل الارادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

بالإضافة إلى هذه البنود بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة، والبعض الأخر يضعه كبند منفرد في شكل عائدات الاستثمار.

–عائدات الأستثمار: هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيتة لأصول مستثرة، ويتمثل في:

أ– الدخل من الاستثمار المباشر: أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره و الأرباح الموزعة

ب– الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيتة لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والإكتتاب في أسهم ورأسمال الشركات ويكون الدخل التي تذره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الإستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، فيحين تسجيل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والإستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين.

تعتبر عملية جمع المعلومات المتعلقة بقيمة الخدمات جد صعبة لعدم وجود مصادر دقيقة فها، لهذه فهي تسجل في معظم الأحيان بقيم تقديرية.

2- ميزان التحويلات أو المدفوعات في جانب واحد: وهذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الأهمية لدى معظم الدول، حيث أن الأساس في تعامل هذه الدول في الغالب يقوم على أساس حركة السلع والخدمات فيما بينها، وأن ما يتم من تحويلات ومدفوعات من جانب واحد أقل أهمية في ذلك، ومثالها الإعانات والمنح والمساعدات التي تقدم من جهات في دولة إلى أخرى، وتعامل كما يأتي:[1]

-تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد، والتي تتلقاها دولة معينة من دول العالم الخارجي في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الأخرى، ويكون حساب التحويلات من جانب واحد مدينا بقيمة هذه التحويلات أو المدفوعات التي تتم لصالح الدولة من العالم الخارجي.

-تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من الجانب واحد، والتي تقدمها الدولة المعينة إلى العالم الخارجي في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، باعتبار أن الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي، وبالتالي فهي تمثل ديون عليها للعالم الخارجي، في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات.

3- حساب العمليات الرأسمالية: ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن تدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في الدائنية والمديونية للدولة.[2]

ويضم كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير القيمين حيث أنه يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرأسمالية للبلد.

يشمل هذا الحساب عمليات الرأسمال والمعاملات المتعلقة بالأصول غير المالية غير المنتجة، وتتشكل هذه العمليات بالخصوص من تحويلات المهاجرين المغادرين بصفة نهائية والعمليات المتعلقة بالإبراء من الدين وكذا المعاملات المتعلقة بالأصول غير المالية غير المنتجة، وحقوق الإيجار والأملاك العينية كالأراضي.[3]

[1] -فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص104

[2] -محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د س، ص66

[3] -مكتب الصرف، ميزان المدفوعات، المملكة المغربية، 2011، www.oc.gov.ma، ص13

ويشمل الحسابات التالية:[1]

أ–حساب رأس المال طويل الأجل:يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم تجاه غير المقيمين ،والتي يزيد عمرها عن عام (استثمارات مالية ،قروض مباشرة...).

ب–حساب رأس المال قصيرة الأجل: يشمل كافة التغيرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم اتجاه غير المقيمين، والتي لا يزيد عمرها عن عام، وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

4– ميزان الذهب و النقد الأجنبي: وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا وليس سلعة) والنقد الأجنبي بين القطر والعالم الخارجي .[2]

ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب للأغراض النقدية، وكذا رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.

5– فقرة الخطأ و السهو: لقد أوضحنا أن القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، التي تقتضي تسجيل العملية مرتين، حيث يتساوى فيها الجانب المدين مع الجانب الدائن، من الناحية المحاسبية، قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي. [3]

ومما سبق يمكن توضح ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

---

[1]- http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=22425621/02/2016

[2]– عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 118

[3]. جون هدسون، مارك هرند، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض 1987 ص 205 .

الجدول رقم(2-1): ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

ميزان السلع والخدمات والتحويلات	ميزان حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي
أ - السلع والخدمات	ج-رؤوس الأموال والذهب النقدي
1 - السلع	1-رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل (من دون رؤوس أمول المؤسسات النقدية)
-الصادرات	2-رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل (من دون رؤوس أموال المؤسسات النقدية)
-الواردات	3-المصالح الرسمية المثقلة
2 - الذهب(غير النقدي)	4-الحكومة المركزية
3- خدمات النقل والتأمين على الطرق الدولية والخدمات أخرى نقل المسافرين ومرافئ وسياحة	5- المؤسسات النقدية المركزية
4-عوائد رأس مال	6- باقي المؤسسات النقدية
5-عمليات حكومية(لم تذكر في موضوع أخر)	/
6-عمليات عسكرية	/
7-عمليات غير عسكرية	/
ب-التحويلات من طرف واحد	/
8-التحويلات الخاصة	/
9-التحويلات الحكومية	/
صافي ميزان السلع والخدمات والتحويلات	صافي ميزان حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي

المصدر: فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص108

المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات الدولة من أهم المصادر الموثقة للحسابات الخارجية لأي دولة وذلك لما يحتويه هذا السجل من حسابات حساسة تأثر على الوضعية المالية للدولة، لذا ينبغي تحليل كل الجوانب التي يبنى عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفاؤها من الميزان.

أولا– الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات: التقديم السابق لميزان المدفوعات كان في شكل مجموعة من البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، ومتوازنة في آخر فترة الميزان ومن أجل فهم هذه المشكلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعات كبيرة ومتجانسة، ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز والفائض والتوازن، ويمكن إيجاد العلاقة المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة، والأرصدة الأكثر أهمية هي:

1 – رصيد الميزان التجاري: الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطورا إيجابيا إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطورا سلبيا إذا كانت صادراته أقل من وارداته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:[1]

–المنتج: منتج غذائي، طاقوي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.

–المنطقة الجغرافية: المجموعة الأوربية، شمال إفريقيا...الخ

ويحسب في الميزان التجاري بصفة عامة أو حسب المنتج، أو حسب المنطقة نسبة تغطية الصادرات للواردات وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التغطية} = \frac{\text{صادرات}}{\text{واردات}} \times 100$$

ومن هذه العلاقة يمكن للدولة معرفة ما إذا كانت قيمة صادراتها تكفي لتغطية قيمة وارداتها حيث:[2]

- **إذا** كانت نسبة التغطية =100%، فإن الميزان التجاري في حالة توازن، أي أن قيمة الصادرات تعادل قيمة الواردات.

[1] Josette Peyrard, Gestion Financiere Internationale, 5eme edition, Vuibert, Paris, 1999, p46
[2] Michel Dupuy, jean-Marie Cardebat, Finance internationale, Dunod, Paris, France, 2006, p5

- **إذا** كانت نسبة التغطية <100 %، فإن الميزان التجاري في حالة عجز، أي أن قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.
- **إذا** كانت نسبة التغطية> 100%، فإن الميزان التجاري في حالة فائض، أي أن قيمة الصادرات تفوق قيمة الواردات.

2- رصيد التجارة الغير المنظورة: يعتبر مؤشرا هاما للمبادلات التجارية الخارجية أيضا، لأنه يهتم بالخدمات المرافقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.[1]

3- **رصيد المعاملات الجارية:** هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات وأكثرها استعمالا في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصتا من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه، أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج، وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الإنتاج، وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي، ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (تجارة منظورة، تجارة غير منظورة)، بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.

4- رصيد المعاملات الرأسمالية: وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من إقتصاد البلد ومجموع رؤوس الأموال الداخلية، وتجدر الإشارة أن تعليقات الدليل الخامس لميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل وقد برر ذلك بالإختلاف غير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، فمثلا لم يصبح الإستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبير من الصرف. ويكون الرصيد عجزا إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلية، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

[1] – حنان لعروق،سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص20

5- رصيد التغير في الاحتياطات الدولية: وهو يتمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب والعملة الصعبة، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

6-**الرصيد الإجمالي**:هو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد في الاحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلا أو تصحيحا أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

ثانيا: تطور ميزان المدفوعات بتطور مراحل النمو الاقتصادي:تختلف الدول في العالم من حيث تطورها الاقتصادي، فنقول دولة متقدمة، نامية وأخرى صاعدة...إلخ، هذا التطور ينعكس في كل مرحلة من مراحله على حالة ميزان المدفوعات من خلال حساب المعاملات الجارية وخاصة الميزان التجاري وبقية البنود، بحيث كل مرحلة توافقها حالة أو وضعية لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:[1]

1-**الدولة المدينة الحديثة العهد بالاقتراض:** هي الحالة المميزة للدول النامية، خاصة التي تقوم بمشاريع تنموية لدعم قدرتها الانتاجية، وما يميزها هو عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة استيراد السلع الرأسمالية وزيادة الإستهلاك في وقت تصبح فيه عائدات الصادرات غير كافية من أجل تغطية كل هذه الواردات، كذلك خدمات الاستثمار الأجنبية بتسديد الفوائد على القروض، مما يؤدى إلى عجز في بند دخل الاستثمارات يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج، هذه المرحلة هي نقطة البداية في تطور الدول النامية من خلال بناء هيكل إنتاجي فاعل تحاول به مواكبة التطور الاقتصادي للدول المتقدمة في المستقبل.

2-**الدول المقترضة ذات الفائض:** هذه المرحلة هي ناتجة عن نمو الطاقة الإنتاجية نتيجة للتوسع الاقتصادي في المرحلة الأولى، وزيادة القدرة التنافسية الدولية لها مما ينتج عنه نمو كبير في قيمة الصادرات يساعد على تغطية ما تستورده الدولة من سلع، وحتى تسديد جزء من فوائد وأرباح رؤوس الأموال التي اقترضها، أما الجزء الباقي فالدولة تستمر في الاقتراض من أجل الوفاء بديونها، في هذه المرحلة يكون الميزان التجاري فائضا لزيادة الصادرات عن الواردات، أما بند دخل الاستثمار فيبقى دائما مدين لاستمرار الدولة في تسديد خدمات الدين، وبقاء حساب رأس المال فائضا مع الاقتصاد مدينا للخارج وفي حالة اقتراض، لكن بمقدار أقل منه في المرحلة الأولى.

[1] - حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سبق ذكره، ص25

3–الدول المدينة دون اقتراض: هي تكملة للمرحلة السابقة، حيث يكون فائض في الميزان التجاري بشكل كاف من أجل تغطية خدمات أو أعباء الديون الخارجية مع البدء في تسديد هذه الديون ينتج عنه عجز في حساب رأس المال بتدفقات رأسمالية نحو الخارج نتيجة التسديد.

4–**الدول المقرضة حديثا:** في هذه المرحلة يكتمل النمو الإقتصادي للدول، حيث تستطيع من خلال الفارق الإيجابي العريض بين الصادرات والواردات تغطية كل التزامات الدولة اتجاه الخارج، مع بقاء مبالغ إضافية تقوم بإقراضها إلى دول أخرى ذات عجز، وما يميز هذه المرحلة أيضا فائض طفيف في بند دخل الإستثمارات مع عجز في حساب رأس المال نتيجة تسديد أقساط القروض وكذا عمليات الإقراض.

5– **مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:** نتيجة نمو دخل استثمارات الدول الخارجية تصبح لدى الدولة مورد من أجل زيادة وارداتها لتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى إقراض الدول الأخرى، وتتميز هذه المرحلة بعجز في الميزان التجاري يدعمه فائض في بند دخل الإستثمارات مع حساب رأسمال مدين نتيجة خروج رؤوس أموال.

6– **الدول المقترضة المتقدمة اقتصاديا:** نتيجة للتطور الإقتصادي يزداد الفائض في بند دخل الاستثمارات وتزداد الواردات بمعدل أكبر مما تحققه الصادرات، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري يصبح معه الفائض في دخل الإستثمار تغير كاف للتغطية، فتتوجه الدولة إلى الإقتراض من الخارج.

وهكذا يمكن القول أن حركة ميزان المدفوعات العجز والفائض، مرتبطة بدرجة النمو الإقتصادي للدولة، لكن مع ذكر أن هذه المراحل ماهي إلا إتجاه عام، ولا يعتبر مسلكا حتميا لأي تطور اقتصادي للدول، ويمكن تقديم هذه المراحل في الجدول التالي:

جدول رقم (2–2): مراحل تطور ميزان المدفوعات

المراحل	عمليات جارية	عمليات رأس المال
مدين حديث	—	+ اقتراضات
مدين راشد	+	— تسديدات
مدين متقدم	+	— تسديدات
دائن حديث	+	— (اقتراض + تسديد)
دائن راشد	–	— اقتراض
دائن متقدم	—	+ اقتراض

المصدر: حنان لعروق،سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2004-2005، ص27

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات: يمكن معرفة الوضعية الاقتصادية لبلد ما عن طريق ميزان مدفوعاته، وهذا بفضل مؤشراته الاقتصادية تستخرج أو تستنتج من أرصدة الموازين الفرعية التي رأيناها سابقا.[1]

1-علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي:لدينا العلاقة التالية والتي تحقق المساواة بين الموارد الاستخدامات في اقتصاد ما:

$$\mathbf{Y = C + I + (X - M)} \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

Y: الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام (PIB) بسعر السوق في فترة معينة؛

C: الاستهلاك الداخلي الخاص والعمومي؛

I: الاستثمار الداخلي الخاص والعمومي؛

X: الصادرات من السلع؛

M: الواردات من السلع.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي:

$$\mathbf{Y - (C + I) = X - M} \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

$C + I$: تمثل الاستخدامات الداخلية ونرمز لها بـ (EL) ومنه:

$$\mathbf{Y - EL = X - M} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

$Y - EL$: تمثل الفائض أو العجز في الناتج الداخلي.

$X - M$: يمثل رصيد الميزان التجاري

فإذا حقق البلد فائض من الناتج الداخلي $(Y - EL > 0)$ فهذا يعني أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بجزء من الناتج الداخلي الخام ويوجه الباقي منه (الفائض) إلى التصدير، وهو ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري في هذه الحالة $(X - M > 0)$.

[1]www.iefpedia.com.21/02/2016

2. معدل التغطية (TC):وهو عبارة عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع.

$$TC = (X/M) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذا المعدل يبين مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات ولذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويله وإدارته.

3. معدل التبعية (TD):وهو عبارة عن نسبة الواردات من السلع (M) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB).

$$TD = (M/PIB) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

وكلما كان هذا المعدل أصغر بكثير يعني أن هذا البلد ليس له تبعية وطيدة للخارج.

4. معدل القدرة على التصدير(TE): وهو عبارة عن نسبة الصادرات من السلع (M) إلى ناتج الخام الداخلي (PIB).

$$TE = (X/PIB) \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وكلما كان هذا المعدل كبيرا فإن ذلك يدل أن للبلد قدرات كبيرة للاعتماد على قطاع التصدير.

5-**معدل القدرة على سداد الواردات (CRM)**: هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، حيث كلما كان عددها أكبر فإن ذلك يعني أن البلد قادر على تسديد فاتورة وارداته في أقرب الآجال ومن المستحسن أن لا يقل عن تسعين (90) يوما وثلاثة (03) أشهر وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC/M) \times 360 \text{ Jours} \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

5-العلاقة بين العجز في الميزان الجاري والناتج الداخلي الخام:يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجاري والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية: Boc/PIB

حيث:Bocهو يمثل رصيد ميزان العمليات الجاري.

وعموما إذا كان هذا المعدل يعادل (5%) فهو يعتبر عاديا حسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوز (5%) فإن الوضعية الاقتصادية للبلد تصبح حرجة نوعا ما، حيث أن احتياطيات التمويل في هذا البلد تستدعي الاستدانة.

المبحث الثاني:التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

ينشأ التمويل الدولي ارتباطا بوضع ميزان المدفوعات، حيث أن توازن ميزان المدفوعات لا تنشأ معه حاجة إلى التمويل الدولي، في حين أن الاختلال في ميزان المدفوعات وبالذات في حالة العجز تنشأ معه حاجة ماسة إلى التمويل الدولي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات توفر القدرة على منح التمويل الدولي، وهو الأمر الذي يفرض بالضرورة تناول التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: معنى توازن والإختلال ميزان المدفوعات

يأخذ ميزان المدفوعات وضعيتين مختلفتين في كل نهاية الدورة، فقد يأخذ الوضعية المتوازنة وهي نادرة الوقوع أو غير المتوازنة وهي الوضعية الشائعة، ومن هذا سوف نشرح هذه الوضعيات بكل تفصيل.

أولا– مفهوم توازن ميزان المدفوعات: التوازن في ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى [1] وبمعنى أبسط يعرف توازن ميزان المدفوعات على انه الحالة التى تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة.

ومن هذا التعريف نجد مفهومين للتوازن، 1– التوازن المحاسبي 2– التوازن الإقتصادي[*] و سوف نتطرق إلى كل مفهوم بشيئ من التفصيل كما يلي:

1– التوازن المحاسبي: ونقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية وبتعبير متكافئ لابد أن تتساوى جملة الإرادات الخارجية للدولة مع جملة مدفوعاتها الخارجية،[2] ونظرا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الاحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان.

---

[1] – فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص121

*–هناك بعض الإقتصاديين لم يفرقوا بين التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي فأطلقوا على الأول" التعادل في ميزا المدفوعات"وعلى الثاني ب"التوازن الخارجي"

[2] – حنان لعروق،سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي–دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره، ص29

2- التوازن الاقتصادي: ويقصد به الحالة التي تتكافئ في ظل الإيرادات التي تتحصل عليه الدولة عن صادراتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج.

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة فان التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى، كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة، ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجهيه في اتجاه، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه.[1]

ثانيا-الاختلال في ميزان المدفوعات وأنواعه: بعد تعرضنا إلى التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، نلاحظ أن هذا التوازن قلما يحدث، بحيث هو أحد الحالات الثلاث لميزان المدفوعات التالية: الفائض، العجز، و التوازن، فكل من الفائض والعجز يعدان اختلالا.

1-معنى الاختلال في ميزان المدفوعات: الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى على مطلوباتها لتلك الدول ويحصل هذا في حالة فائض في ميزان المدفوعات، وعجز عندما يتجاوز الجانب الجانب الدائن فيه، أي تتجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى، حقوق الدولة إتجاه تلك الدول.[2]

2-أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات: يمكن التمييز بين عدة أنواع من الإختلالات حسب الأسباب التي أوجدتها وهـي كما يلي[3]:

أ-الاختلال العارض (الطارئ): وهو الذي ينجم عن حدث عارض لايتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القـوى الاقتصادية الحقيقية للدولة، ومثال ذلك العجز الذي يحصل في الدول الزراعيـة، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية على سبيل المثال، ممـا يؤدي إلى وجود اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب إنخفاض المتحصلات من العملات الأجنبية، ومثلما يؤدي الحدث العارض إلى إختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي ومثال ذلك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد

[1] http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=806304/04/2016

[2] - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص121

[3]- http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=4612092016/04/04

الأولية مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى اختلال إيجابي.

ب–الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الإعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الإختلالات الموسمية.

ت– الاختلال الدوري: تجتاح النظام الرأسمالي عادة نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا، وهذا الفائض أو العجز يطلق عليه تعبير الإختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة أخرى من خلال التجارة الخارجية، فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادات في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، والعكس يحدث في حالة العجز.

ث–الاختلال الإتجاهي: وهو الاختلال الذي ظهر، في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال إنتقال الإقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة، أما السبب في زيادة الواردات فهو الطلب المستمر على السلع الرأسمالية والوسيلة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

ج–الاختلال النقدي: يعتبر التضخم المحلي في الواقع أحد مصادر إختلال ميزان المدفوعات، فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد في ظل ظروف معينة طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة، بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير، أضف إلى ذلك، أن إرتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية)، أيضا فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب إرتفاع الأسعار فيها قد يتحول إلى الدولة المنافسة وكل هذا يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

6-**الإختلال الهيكلي**: هو ذلك الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلـــب أو العرض، مما يؤثر في هيكل الإقتصاد القومي وفي توزيع المواد بين قطاعاتـه المختلفـة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

أ-التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذلك بسبب استثماراتها الدولية، وهو مايؤدي إلى تغيير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات .

ب-تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قـدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الإختلال (الإختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعـر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو السياسة الأسعار مثل الاختلال النقـدي أو الدوري، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تختلف تكاليـف الإنتاج في الداخل، وكذا الإتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة، كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للإقتصاد القومي، وتجديد شامـل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية.

المطلب الثاني: أسباب حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات

قد يكون الاختلال في توازن ميزان المدفوعات ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب، وهذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:[1]

1-**سعر الصرف المعتمد للعملة الوطنية**: إذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتناسب مع الأسعار السائدة في السوق المحلية، يؤدي إلى جعل السلع المحلية مرتفعة السعر مقارنة بالدول الأخرى الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات، والعكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل مما يتناسب والأسعار السائدة في السوق المحلية مما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات.

2-**تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية**: إن تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي يؤدي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات كما يؤدي تحكم بعض

[1]http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=8063204/04/2016

الدول في الفن الإنتاجي وبالتالي زيادة صادراتها في الوقت الذي تنخفض فيه صادرات الدول الأخرى التي لا تزال تكاليف إنتاجها كما هي.

3-**التدخل الحكومي**: هناك فاصل زمني بين ظهور الرواج والكساد في الدول المختلفة، وبالتالي استخدام أدوات السياسة الاقتصادية يمكن أن يحدث خللا في ميزان المدفوعات لأن الرخاء لا يبدأ في جميع الدول في وقت واحد وتختلف حدته من دولة لأخرى.

4-**الظروف الطبيعية**: تتسبب الظواهر الطبيعية والحروب في اختلال موازين المدفوعات الدولية وذلك لما تستدعيه من زيادة الطلب على بعض المنتجات وعدم القدرة على التصدير بسبب مخاطر الطريق مما يؤدي استفادات الدول الأخرى التي تصدر نفس المنتجات.

وهناك بعض الاقتصاديون أشاروا إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية والتي أسهمت كل منها بدرجات متفاوتة من بلد إلى آخر في أحداث هذا العجز، وسوف نتطرق إليها بشيء من التفصيل كما يلي:

أولا- الأسباب الخارجية: تعددت الأسباب الخارجية نوجزها فيما يلي:[1]

1- الارتفاع في أسعار الفائدة: يلاحظ أن أسعار الفائدة كانت منخفضة في فترة السبعينيات نظرا لزيادة الائتمان الذي قدمته البنوك التجارية الدولية، وهذا ما أنجر عنه مدفوعات خدمة الدين، أي أن مدفوعات خدمة الدين التي واجهت البلدان النامية لم يصاحبها زيادة في الصادرات، بل حدث انخفاض في الطلب على صادرات البلدان النامية، بسبب السياسات الحمائية التي تتبعها البلدان المتقدمة (كالقيود الكمية وغير الكمية على الاستيرادات)، ترتب على ذلك تزايد أعباء الديون وتناقص مكاسب التصدير مما أدى إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات.

2- الركود الإقتصاد العالمي: ترتب على الزيادة الكبيرة التي حدثت في أسعار النفط في بداية السبعينات ونهايتها، أثارا انكماشية على البلدان المتقدمة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية وكان ذلك بصفة أساسية لتخفيض معدلات التضخم المرتفعة، وترتب على ذلك اثارا ركودية في النشاط الاقتصادي، وبسبب هذا الركود الإقتصادي العالمي واجهت القيمة الحقيقية لصادرات البلدان النامية خسارة تقدر بحوالي 25 مليار دولار في فترة الثمانينات، ومما لا شك فيه أن هذه الخسارة في صادرات البلدان النامية كان لها أثر كبير في تزايد العجز في موازين مدفوعاتها.

[1] - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79

3- **تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي للبلدان النامية:** كان متوسط خسارة البلدان النامية من معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي(0.4-)، وكان متوسط مكاسب البلدان المتقدمة في نفس الفترة حوالي (0.8) سنويا هذا فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية للنفط حيث الارتفاع في هذه الأسعار يزيد تكلفة استيراد النفط بالنسبة للبلدان النامية غير النفطية، وانخفاض أسعار النفط يزيد من عجز ميزان المدفوعات البلدان النامية للبلدان النفطية التي تعتمد بصفة أساسية على الصادرات النفطية والتي تشكل أكثر من 90% من دخلها القومي.

ثانيا- الأسباب الداخلية تعددت الأسباب الداخلية نوجزها فيما يلي:[1]

1- اتساع فجوة الموارد المحلية: يلاحظ أن البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد السكان بنسبة أكبر من تزايد الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، الأمر الذي يؤثر على نسبة المكون المحلي بالاستثمار، ويزيد من العجز في ميزان المدفوعات بسبب التحويلات والأرباح والفوائد والعوائد.

2- نمط التنمية والتصنيع: لجأت العديد من البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال إلى إتباع أنماط مختلفة للتنمية، كان من بينها التركيز الجهود على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الأخرى خاصة القطاع الزراعي، وذلك عن طريق سحب الفائض الاقتصادي من هذا القطاع الأخير لصالح القطاعات الأخرى بشكل توفير الغذاء الرخيص للعمال وسكان المدينة، وباستخدام الصادرات الزراعية لتمويل الاستيرادات وتوفير المواد الخام الرخيصة للصناعة المحلية، ترتب على ذلك تدهور مستويات المعيشة في الريف وتزايد الهجرة إلى المدن، وتدني إنتاجية الأرض الزراعية الأمر الذي أدى إلى تزايد الحاجة إلى المواد الغذائية، والمواد الخام اللازمة للصناعة المحلية، بالإضافة الى تناقص حجم الفائض الزراعي المخصص للتصدير، وكل ذلك انعكس على ميزان المدفوعات حيث تزايدت الاستيرادات من المواد الغذائية والمواد الخام اللازم للصناعة، مما أدى إلى تزايد العجز في موازين المدفوعات البلدان النامية، فضلا عن ذلك فإن الاستراتيجيات التصنيع التي اتبعتها هذه البلدان كان من شأنها أيضا أن تزيد من العجز في الموازين المدفوعات سواء كانت إستراتيجية الإحلال محل الاستيرادات أم إستراتيجية تشجيع الصادرات.

[1] - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات،مرجع سبق ذكره، ص –ص: 80-82

3- **تزايد معدلات التضخم**: من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا الانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، الأمر الذي يؤد إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ اذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج فإن ذلك يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض.

4- **هروب الأموال إلى الخارج**: مما لاشك فيه أن ظاهرة هروب الأموال في البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عوز دائم لرؤوس الأموال اللازمة للقيام باستثمارات وستراد سلع ضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، ومما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه، ويلاحظ أن هناك خلافا في تفسير سبب هروب رأس المال من البلدان النامية للخارج، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان.

المطلب الثالث: آثار عدم التوازن في ميزان المدفوعات وأساليب تسوية الإختلاله

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، وفي الاختلال الدائم عنه في اختلال المؤقت، وتختلف أساليب معالجة هذه الاختلالات من نوع إلى آخر، ومن هذا سوف نتطرق إلى بعض الآثار التي خلفها الاختلال مع بعض طرق تسويته.

أولا–أثار عدم التوازن لميزان المدفوعات: عدم التوازن في ميزان المدفوعات يخلف آثارا عديدة على كل القطاعات، وما يرتبط بالاقتصاد وموازينه وذلك في حالة العجز أو حالة الفائض.

1–في حالة العجز: في حالة العجز يكون له تأثير بالنسبة لدولة كما يلي:

أ–الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة: فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول، وكذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها.

ب–التمويل الخارجي: لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها، وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها.

ت–معدل النشاط الاقتصادي: الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز، بالإضافة إلى أنها قد تخضع لشروط الدولة الدائنة من أجل ضمان سداد التزاماتها[1].

ث–الدخل القومي: يكون للاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي العجز إلى انخفاضه وبالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية، أي بصفة عامة التأثير على حجم النشاط الاقتصادي[2] في الاتجاه السالب، خاصة إذا كان الميل الحدي الاستيراد مرتفع ويزيد من حدة الانكماش.

2–في حالة الفائض: في حالة الفائض يكون له تأثير بالنسبة لدولة عكس حالة العجز، فالفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الاحتياطات الرسمية للبلد، لكن استمرار الفائض لا يعني أن الدولة في أوضاع جيدة، لأن هذا التراكم هو أموال جامدة يؤدي إلى مشاكل دولية، صحيح أقل حدة من العجز لكنها تؤثر، حيث يؤدي إلى ندرة العملة المحلية للبلد ذو الفائض في السوق الدولية، لأنها تصدر أكثر مما تستورد، فتصبح الدول الأخرى غير قادرة على التعامل معها فتجد نفسها مضطرة إلى تقييد علاقتها التجارية بينها وبين البلد ذو الفائض، الذي يجد نفسه في أزمة تهدد توازنه الخارجي[3]، وبالتالي اضطراره إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل إنقاص الفائض، كمنح الإعانات أو إقامة استثمارات أو غيرها من أساليب لتخفيض صادراتها وزيادة وارداته التفادي الوقوع في أزمة.

يمكن القول أن الآثار الناتجة عن الاختلال يمكن التخفيف من حدتها بمحاولة علاجه باستعمال سياسات تصحيحية للمعاملات الخارجية دون أن تكون لها أثار على عناصر أخرى ويكون في أسرع وقت ممكن من أجل تفاقم هذا الإختلال خاصة إذا كان دائم، أما المؤقت فهو لا يمثل خطر.

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص19

[2] – محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص125

[3] – صفوت عبد السلام عوض الله ، ،مرجع نفسه، ص20

ثانيا– أساليب تسوية اختلال ميزان المدفوعات:ويبرز في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وعلاجه العديد من النظريات ومن أبرزها النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة (الكينزية)، كما للدولة دور مهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وسنرى ذلك فيما يلي.

1- **التصحيح عن طريق آلية السوق:** ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وبالتالي فهي لا تعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر وهي على ثلاثة أشكال:

أ–التصحيح عن طريقة آلية الأسعار (النظرية التقليدية):ويختص هذا التصحيح بفقرة قاعدة الذهب* والتي تبنى على شروط أساسية هي:

تقوم هذه النظرية على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد وسريان الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية، والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساسا، وحرية التجارة وترى أن الاختلال في ميزان المدفوعات حالة وقتية تزول بفعل آلية السوق، أي من خلال التفاعل الحر لقوى السوق المستند إلى حرية التجارة.[1]

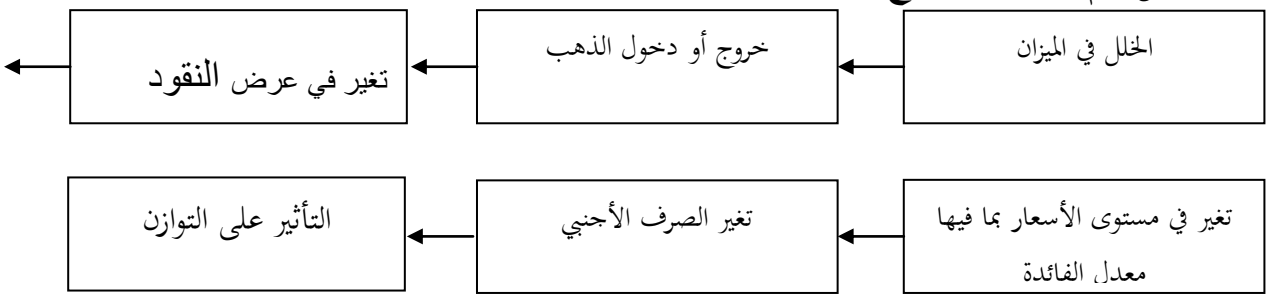
وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية التي سادت خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين وتتلخص هذه الطريقة بالاعتماد المتبادل لحركة الذهب من والي القطر مع حالة ميزان المدفوعات وفي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى القطر يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو الارتفاع في إستيرادات القطر من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني القطر وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحدث العكس، كما أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان، فمثلا في حالة الفائض يستطيع البنك المركزي خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي على تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي

[1]- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص –ص: 130-131

* لا تقتصر هذه النظرية على تفسير التغيرات في ظل قاعدة الذهب، والتي كانت أساس النظام السائد في عصر المدرسة التقليدية، إذ هي تطبق أيا كان نظام النقد السائد، والظروف العملية فقط هي التي تختلف من نظام لأخر.

التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ويحدث العكس في حالة العجز.مما تقدم فإن تصحيح ميزان المدفوعات بهذه الطريقة يكون كما يلي:

الشكل رقم(2-1): تصحيح ميزان المدفوعات عن طريق آلية الأسعار



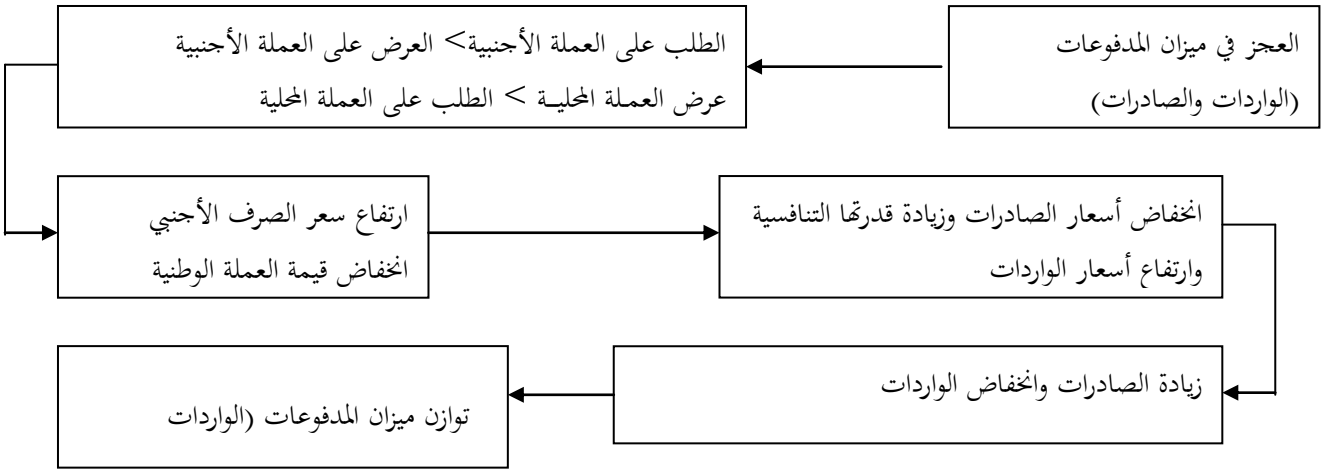
المصدر:عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص130

ب-التصحيح عن طريق سعر الصرف:ويتضمن هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين ومن أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.[1]

وفي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فيحدث العكس، ونوضح هذه الطريقة في الشكل التالي :

[1] - محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999، ص319

الشكل رقم(2-2):العلاقة بين الصرف وميزان المدفوعات



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص320

ت-التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية):وتهتم هذه النظرية بالتغيرات الخاصة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي وضع ميزان المدفوعات وتقوم على عدة شروط مثل:

- ثبات سعر الصرف.
- جمود الأسعار.
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل (مضاعف الإنفاق) .

ومضمون هذه النظرية هو أن الاختلال الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال، وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما: الميل الحدي الاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصان ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض، أو تسبب في حدوث عجز، في ميزان المدفوعات الدولية مع الدول الأخرى.[1]

وتصحيح ميزان المدفوعات حسب هذه النظرية وبفرض حدوث فائض في ميزان المدفوعات يكون كما يلي:

توضح أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية، لا بد أن يؤدي إلى حدوث تغيرات في الدخل القومي، بالشكل الذي يؤدي إلى العودة إلى التوازن حيث أن وجود الفائض يرتبط بزيادة الإنتاج في الصناعات التصديرية، وزيادة التشغيل فيها وزيادة الدخول وزيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات المنتجة والمستوردة،

[1] -زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية،د س، ص113

وهذا يؤدي إلى زيادة إنتاجها وزيادة التشغيل وزيادة الدخل، وزيادة الطلب الفعال من جديد على الإنتاج المحلي ولاستيراد، وهذه الزيادات المتتالية في الاستيراد ستؤدي بالنتيجة إلى استنفاذ الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات، وهو ما يقود بالتالي إلى تحقيق التوازن، ويحدث العكس في حالة العجز.[1]

– علاوة على ذلك تستطيع السلطات المالية استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات، غير أن الكينزيين لا يعتدوا عليها مقارنة بالسياسة المالية، أما أهم أدوات السياسة النقدية فهي سعر الفائدة، حيث يتم خفض عرض النقد في التداول والذي يؤدي بدوره إلى رفع سعر الفائدة مما سيؤثر على حجم الإنفاق الكلي نظرا لانخفاض الإنفاق الاستثماري في هذه الحالة، وهو ما يشجع على تدفق رؤوس الأموال وعندها سيتحسن ميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية للحيلولة من معالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات سياسات الاستقرار.

2– التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة: يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادي الخارجي، وفي هذه الحالة تلجأ السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني والإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني.[2]

أ–إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني :

1–الرقابة على الصرف

2– بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في ميزان المدفوعات .

3– بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي .

4– استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

[1] – فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص132

[2]– زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية،مرج سبق ذكره، ص117

5- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

ب-إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

1-تقديم الدعم أو الإعانات للصادرات.

2- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية ...الخ .

3- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي إلى الخارج .

4- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العام في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

المبحث الثالث: انعكاسات تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات.

يمكن لأسعار البترول أن تلعب دور هام في التأثير على التوازن في ميزان المدفوعات الدولية إيجابا أو سلبا، ليس فقط بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير البترول مثل الجزائر، ولكن أيضا على الدول المستهلكة له، وذلك لما له من خصائص يتميز بها عن باقي السلع البديلة،والأهمية التي يلعبها على جميع القطاعات، وعله سأتطرق في هذا المبحث للعلاقة التي تربط أسعار البترول بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: العجز والفائض في ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار البترول.

تتلخص أهم آثار التغيرات في أسعار البترول على ميزان المدفوعات في زيادة الأعباء وتفاقم الديون الخارجية التي تؤدي بالدولة إلى التبعية الاقتصادية للدول الأخرى الدائنة، وسنتطرق إلى بعض الآثار التي يخلفها التغير في أسعار البترول:

أولا- زيادة أعباء ميزان المدفوعات:أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تحميل موازين مدفوعات معظم الدول الصناعية الغربية مزيد من الأعباء بقدر زيادة قيمة وارداتها من البترول الخام، وفي الواقع فإن العبء قد اختلف باختلاف مصادر الطاقة في هذه الدول فكلما زاد اعتماد الدول على مصادر داخلية كلما خف العبء على ميزان مدفوعاتها والعكس صحيح فالدول الصناعية تؤمن الجزء الأكبر من حاجاتها إلى البترول من الموارد الداخلية ومن ثم فإن تأثير ارتفاع أسعار البترول على ميزان المدفوعات في كل منها كان أقل كثيرا إذا ما قورن بأثر هذا الارتفاع على بقية الدول الصناعية الأخرى وخصوصا اليابان التي تعتمد اعتمادا أساسيا على الطاقة المستوردة.[1]

[1] - كاحل بكري، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص224.

ثانيا– تفاقم عجز ميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى تراكم عجز موازين المدفوعات في كافة الدول المستوردة بصفة عامة، ولكن الأثر كان أشد بالنسبة للدول النامية التي تستورد البترول بصفة خاصة وللرد على هذه الزيادات قامت الدول الصناعية بتخفيض الإنفاق واتخذت بعض السياسات الإنتاجية أدت جميعها إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعاتها، إلا أن هذه السياسات لم تنجح في وقف التضخم النقدي، بل أدت على العكس إلى إيجاد تضخم نقدي مقرون بكساد اقتصادي عام وهو ما أطلق عليه الكساد التضخمي، وبطالة عمالية وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

وانعكست هذه السياسات سلبا على الدول النامية المستوردة للبترول بعد أن كانت حققت بعض الفوائد الاقتصادية نتيجة فتح أسواق الدول الصناعية أمام صادراتها وبصفه خاصة السلع الصناعية وتراكم الآثار السلبية على اقتصاديات هذه الدول نتيجة ارتفاع أسعار البترول وانخفاض صادراتها انخفاضا كبيرا، وكذا انخفاض هذه الصادرات، وازدياد أسعار وارداتها بصورة كبيرة سبب التضخم النقدي، قد أدى إلى انخفاض قيمة صادراتها بالنسبة إلى وارداتها أي تدهور شروط التبادل بالنسبة لها وهو ما أدى إلى تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها.[1]

ثالثا– ظاهرة العجز في موازين المدفوعات ومشكلة الديون الخارجية: يترتب على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة الغربية والدول النامية المستوردة للبترول وتزيد مشكلة الدين الخارجي بالنسبة لهذه الأخيرة، ولكن تفاوتت هذه المشكلة في حدتها من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية حيث استطاعت المجموعة الأولى التغلب تقريبا على هذه المشكلة في حين لم تستطع هذه الأخيرة الإفلات منها. [2]

وعند محاولة تقدير أثر زيادة سعر البترول على كل من الدول المتقدمة الصناعية والدول النامية، من الضروري التفرقة بين أثرين منفصلين: الأثر المالي والأثر الحقيقي، ويقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع الدول المنتجة للبترول بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فيقصد به المدفوعات النقدية، وبحيث الفرق بين الاثنين لأن المدفوعات النقدية ترد مرة أخرى حيث تقوم الدول المنتجة للبترول بشراء مزيد من السلع والخدمات وكذا تخفف المدفوعات الحقيقية من المدفوعات المالية.

[1] – زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص107

[2] – منى البرادعي، مذكرات في اقتصاد البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2008، ص 135.

بالإضافة إلى ذلك تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية أيضا، إلى الدول الصناعية من خلال استثمارها في هذه الدول، أما الباقي فيمكن الاحتفاظ به في بنوك أخرى، والمهم في هذه النقطة هو في بنوك أي دولة يتم الاحتفاظ بالأرصدة، وإذا توازنت موازين مدفوعات هذه المجموعات من الدول نجد أنه بين عامي 1971م ـ 1978م دفعت الدول الصناعية84.4 مليون دولار مقابل وارداتها من البترول، أعادت الدول البترول من هذا المبلغ 72.9 بليون دولار للدول الصناعية أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تحقيق العجز في موازين مدفوعات الدول الصناعية.

أما بالنسبة للدول النامية الغير المصدرة للبترول، فتبدو الصورة مختلفة حيث لاتتناسب الزيادة في صادرات هذه الدول إلى الأوبك (9.4 بليون دولار بين عامي 1971ـ1978م مع إراداتها من البترول 24.1 بليون دولار عامي 1971ـ1978م كما لا تبلغ معنوية الأوبك لهذه الدول سوى جزء يسير من هذه المبالغ.)

أما الأثر الثاني على موازين مدفوعات الدول الصناعية والنامية، فهو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك يتم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية (في البنوك أو المستثمرات القصيرة الأجل)، أي أن هذه الأموال لم يكن لها أثر على عرض النقود في هذه الدول أو كان أثرها ضعيفا جدا.

ومنذ عام 1975م بدأت الصورة تتغير حيث بدأت دول الأوبك تنقسم إلى مجموعتين بالنسبة للدول العربية في الشرق الأوسط كان ميزانها التجاري في حالة فائض، أما الجزائر والأكوادور، اندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا فقد أصبحت تعاني من عجز في الميزان التجاري بسبب زيادة وارداتها وأصبح الكويت مصدرا لرأس المال طويل الأجل، بينما كانت المجموعة الأولى تزيد من احتياطاتها كانت الثانية تسحب منها وكنتيجة صافية تسير المقارنة بالنسبة للأوبك كمجموعة إلى تناقص التراكم الصافي للاحتياطات.

ولكن الوضع ضل خطيرا بالنسبة للدول النامية غير المنتجة للبترول، فقد دفعت 11.4 بليون دولار عام 1975 زيادة من عام 1970 مقابل وارداتها من البترول، وتحصلت على 5.2 بليون دولار مقابل صادراتها لدول البترول مما كان يشكل خسارة حقيقية بالنسبة لها، على الرغم من زيادة أسعار بعض صادراتها من المواد الأولية ومع ذلك فالزيادة الحقيقية في سعر البترول كنسبة مئوية من ناتجها الوطني الإجمالي (المنخفض) كانت أكثر خطورة من أثرها على الدول الصناعية بكثير.

ويصبح موقف الدول النامية أكثر صعوبة أذا أخذنا في الاعتبار الآثار الغير مباشرة مثل عدم امتلاك معظم هذه الدول لمعامل التكرير أو الصناعات البتروكمياوية، وعلى ذلك فوارداتها من البترول لا تأتي مباشرة من الأوبك وإنما من الدول الصناعية.[1]

رابعا–مشكلة الديون الخارجية: واجهت هذه المشكلة كل من الدول الصناعية والدول النامية غير المصدرة للبترول ولكن بطريقة مختلفة فاحتياطات الأوبك المتزايدة المحتفظ بها في الدول الصناعية تشكل دينا على هذه الأخيرة لدول الأوبك، فالاحتياطات عبارة عن حق مقابل سلع وخدمات تتم في المستقبل في الدول الصناعية وهناك طرق عديدة يمكن بها للدول الصناعية أن تدافع عن نفسها في حالة المطالبة بهذا الحق أقلها التضخم وتقليل قيمة العملة، أما بالنسبة للدول النامية التي تكون ديونها بعملات غير عملتها الوطنية فإن خطر الإفلاس يكون أكبر.

وقد تزايدت الديون الخارجية للدول النامية بمعدل السريع منذ عام 1973م، ولكن بداية المشكلة كانت في مطلع حقبة السبعينات، مع أزمة الكساد التضخمي التي واجهت الاقتصاديات الرأسمالية في ذلك الحين وقد ترتب على هذه الأزمة من ناحية، تراخي شديد في الطلب العالمي على المواد الأولية التي تصدرها دول العالم الثالث، صاحبة تزايد نزعة الحماية في التجارة الدولية، مما شكل عقبة إضافية أمام صادرات البلاد النامية وقد أدى ذلك إلى نقص في حصيلة النقد الأجنبي للبلاد المختلفة، ومن ناحية أخرى اتجهت أسعار الواردات من البترول إلى الارتفاع، وخاصة بعد 1973، حيث ارتفعت أسعار السلع الصناعية بنسبة أكبر من أسعار البترول، كما سبق الإشارة وقد نجم عن ذلك زيادة عجز موازين المدفوعات وحدوث أزمات حادة في السيولة النقدية الخاصة بها.

وقد لجأت هذه الدول إلى الافتراض الخارجي بشكل متزايد، ساعد عليه أن ظروف الأسواق النقدية العالمية في ذلك الوقت، وبالذات في إعقاب عام 1973، كانت تسمح بتلبية حاجات الدول المتخلفة إلى الافتراض حيث كان هناك إفراط في السيولة، ساعد البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في البلاد الرأسمالية إلى إقراض الدول المتخلفة بسخاء دون ضوابط أو مراعاة بقواعد الإقراض المعروضة سعيا وراء الربح.

وكانت السبب وراء هذه الزيادات في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الدولارات الأوربية من ناحية، وانخفاض طلب الدول الرأسمالية الصناعية على تلك الموارد النقدية من ناحية أخرى نتيجة لموجة الكساد التضخمي،وقد ارتبط نمو سوق الدولارات الأوربية بظهور عاملين رئيسيين هما:

[1] – سامي السيد، محاضرة في اقتصاديات البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، 2008، ص02.

1- زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، وخاصة بعد حرب الفيتنام، العام الذي أدى إلى ضخ كميات هائلة من الدولارات الأمريكية من الولايات المتحدة وبقائها تحت سيطرة البنوك التجارية القوية في غرب أوربا.

2- ظهور ما يسمى بالبترو-دولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت عن تدوير الفوائض المالية بدول الأوبك في السبعينات والتي انسابت إلى تلك البنوك الغربية تحت تأثير وزيادة سعر الفائدة.

وقد ازداد النمو الهائل للقروض المصرفية مع الارتقاء الكبير الذي حدث في سعر الفائدة على هذه القروض بعد تعميمه في أواخر السبعينات، حيث حققت البنوك التجارية أرباحا هائلة من تلك القروض.

وفي نفس الوقت ازدادت أزمة الديون الخارجية للدول المتخلفة حدة، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي للدول النامية ذات الدخل المنخفض.

والخلاصة أن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للبترول من الناحية الحقيقية وتمكنت من المحافظة على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات الأوبك منها واستثماراتها فيها واحتفاظها باحتياطاتها في البنوك الغربية أو غيرها من الأدوات المالية، أما الدول النامية الغير مصدرة للبترول فلم تكن على نفس الدرجة من حسن الحظ فقد تكبدت مدفوعات حقيقية أكبر سواء كمدفوعات مباشرة لأعضاء الأوبك أو كمدفوعات غير مباشرة من خلال الشراء بأسعار أعلى للمنتجات البترولية من الدول الصناعية، وهذه المدفوعات الحقيقية قد قللت من قدرتها على تنفيذ برامج التنمية بها، وقد لجأت الدول النامية إلى تمويل جزء من العجز في مدفوعاتها عن طريق مؤسسات الإقراض العالمية مما أسهم في زيادة حدة المشكلة.

المطلب الثاني: التغيرات في الموازين التجارية في ظل تقلبات أسعار البترول

لتقلبات أسعار البترول العالمية مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على الموازين التجارية ليس فقط بالنسبة للدول التي يحتل فيها البترول نسبة كبيرة في تجارتها الخارجية، ولكن أيضا بالنسبة لكثير من دول العالم الأخرى، وذلك لما يتصف به البترول من طبيعة معنية وعلاقات متداخلة ومتماسكة مع غيره من قطاعات الاقتصاد وما يمتلكه من أهمية نسبية كبيرة في حركة التجارة الدولية.[1]

والجدول رقم (8) يمثل التغيرات الهيكلية في الموازين التجارية لمجموعة دول العالم، والذي يشمل ثلاث مجموعات حسب التقسيم الإحصائي الوارد، وعلاقة تقلبات الأسعار البترولية بهذه التغيرات، وذلك لسنوات مختارة من الفترة (1996-2005)

الجدول رقم(2-3): تطور رصيد الحساب الجاري لمجموعات دول العالم لبعض سنوات الفترة1996- 2005

الوحدة:مليون دولار

	دول منظمةOECD	الدول النامية المستوردة للبترول	الدول النامية المصدرة للبترول
1996	9.2	9.0	(1.2)
1997	19.5	(27.2)	(63.9)
1998	(27.2)	30.5	(4.4)
1999	48.7	22.9	66.6
2000	4.0	(84.0)	102.4
2001	27.3	74.1	90.6
2002	28.0	41.2	50.1
2003	65.8	64.6	70.6
2004	57.5	24.2	171.6
2005	19.8	27.1	25.4

المصدر: زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، علوم تجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010-2011، ص111

ومن خلال الجدول يمكن استنتاج مايلي:

أولا- بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:تعتبر مجموعة هذه الدول من أكثر دول العالم تأثرا وتأثيرا في صناعة البترول العالمية، لما بهذه الدول من تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في تحديد أسعار البترول عالميا، وقد تأثرت الموازين التجارية لهذه الدول بالتقلبات في الأسعار العالمية للبترول فقد تحول الفائض في الميزان التجاري لهذه الدول في عام 1996 إلى 9.2 مليار دولار إلى عجز قدره 27.2 مليار دولار في عام 1998 وذلك مع الإخفاق المفاجئ لأسعار البترول سنة 1998 ومع حدوث الارتفاع التالي لأسعار البترول سنة 2000 قفز الفائض ليصل إلى 04 مليار دولار وقد قلل من العجز لهذه الدول التحويلات الخاصة في بعض السنوات خلال هذه الفترة حتى أن رصيد الحساب الجاري سجل فائضا في عام 2000 وقد كان لهبوط الأسعار في 2007 أثر واضح على تحسن شروط التبادل التجاري بالنسبة لهذه الدول، وعلى سبيل المثال نجد أن الهبوط في أسعار البترول سنة 2005 أدى إلى انخفاض الفائض في الحساب الجاري ليصل إلى 19.8.

ثانيا– بالنسبة للدول النامية المستوردة للبترول: تمثل الواردات البترولية نسبة كبيرة من إجمالي واردات هذه الدول وتعاني هذه الدول عجز مستمر في موازين مدفوعاتها يرجع أساسا إلى عجز الحساب الجاري لهذه الدول، فمع حدوث الارتفاع في أسعار البترول، وصل رصيد الحساب الجاري لهذه الدول إلى عجز قدره 27.2 مليار دولار، وقد استمر هذا العجز بصفة أساسية إلى ارتفاع فاتورة الواردات البترولية لهذه الدول من ناحية، وتفاقم العجز في رصيد ميزان التجارة غير المنظورة لهذه الدول خلال هذه الفترة من ناحية أخرى.

وعندما أخذت أسعار البترول في الهبوط استفادت هذه الدول من ذلك حيث انخفضت قيمة وارداتها البترولية، وقد اتضح ذلك في رصيد الحساب الجاري لهذه الدول حيث أخذ في الانخفاض منذ عام 2003 حتى وصل إلى نفس رصيد العجز سنة 1996 تقريبا، وقد كان من الممكن أن ينخفض هذا العجز إلى أكثر من ذلك لولا أن انخفاض العجز التجاري السلعي لهذه الدول خلال هذه الفترة صاحبة انخفاض في الرصيد الايجابي للتحويلات الخاصة لهذه الدول بسبب انخفاض تحويلات مواطني هذه الدول الأخيرة عن عدد كبير من العاملين الأجانب لديها بعد انخفاض أسعار البترول.

ثالثا– بالنسبة للدول النامية المصدرة للبترول: تعتبر هذه الدول المصدر الرئيسي للإمدادات البترولية في العالم وتشمل هذه الدول أعضاء منظمة الأوبك بالإضافة إلى بعض الدول النامية الأخرى المصدرة للبترول من خارج هذه المنظمة، وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول بصورة ايجابية على الموازين التجارية السلعية لهذه الدول، فمع حدوث الارتفاع الأول في أسعار البترول، قفز الفائض التجاري لهذه الدول ليصل إلى 102,4 مليار دولار سنة 2000 ومع استقرار أسعار البترول خلال الفترة 2001ـ2005 انخفض الفائض ليصل في عام 2000 إلى حوالي نصف ما كان عليه في عام 2000 ومع الارتفاع الثاني للأسعار قفز الفائض إلى 70.6 مليار دولار سنة 2003، ونجد أن الفائض حطم رقما قياسيا في عام 2004 حيث وصل إلى 171 مليار دولار وتجدر الإشارة إلى أن هنا الكثير من دول هذه المجموعة استعانت بفوائضها البترولية التي تحققت خلال هذه الفترة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجذبت في سبيل ذلك الملايين من العمالة الأجنبية، مما جعل رصيد التحولات الخاصة وميزان التجارة غير المنظورة يسجلان عجزا يمتص جزءا كبيرا من فائض موازينها التجارية وهذا يتضح من انخفاض الفائض في رصيد الحساب الجاري لهذه الدول بالمقارنة مع الفائض التجاري المحقق لها خلال هذه الفترة.

وتجدر الإشارة هناك أن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة OPEC ظلت خلال فترة محل الدراسة على حالة عجز مستمر في تعاملها التجاري مع مجموعة الدول التنافسية المستوردة للبترول، بينما سجلت الموازين

التجارية للدول النامية المصدرة للبترول فائضا مع كل المجموعتين الأخيرتين، وهو عكس ما سجلته موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للبترول.[1]

ومجموعة الدول المتخلفة قد اتخذت مجموعة من الإجراءات والوسائل لعلاج العجز في حساباتها التجارية ومن أهم الإجراءات التي اتبعت في هذا الصدد، هو تخفيض معدلات النمو الاقتصادي، حيث كان هذا التخفيض هو الوسيلة المشتركة في جميع دول العالم لمحاولة إجراء عمليات الموازنة في موازين مدفوعاتها خلال الفترة موضع الدراسة.

ومن خلال العرض السابق للعلاقة بين التغيرات في الأسعار العالمية للبترول والاختلالات في موازين مدفوعات العالم، توصلت إلى:

أ- هناك علاقة نسبية واضحة بين ارتفاع أسعار البترول عالميا وبين العجز التجاري في موازين مدفوعات الدول الصناعية والدول النامية المستوردة للبترول من ناحية، وبينه وبين الفائض التجاري في موازين مدفوعات الدول النامية المصدرة للبترول من ناحية أخرى.

ب-تأثر التغيرات في أسعار البترول على موازين مدفوعات العالم لا يقتصر فقط على الأثر المباشر لهذه الأسعار على الميزان التجاري، بل يتعدى ذلك إلى حدوث آثار أخرى غير مباشرة تتمثل في الأثر على البنود الأخرى لميزان المدفوعات، فالمساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المصدرة للبترول لغيرها من الدول النامية واستمرارها في دول العالم، وتحويلات العاملين الأجانب لديها... كل هذه البنود وغيرها ترتبط ارتباطا طرديا مع مستوى الأسعار العالمية للبترول وتترك آثار هامة على موازين مدفوعات كثير من الدول العالم.

المطلب الثالث: الدخل الصافي لحصيلة الإيرادات البترولية.

تتضح أهمية الدخل الصافي لقطاع البترول من النقد الأجنبي في تحديد الدور الحقيقي لهذا القطاع في تمويل احتياجات التنمية بوجه عام وفي سداد العجز في ميزان المدفوعات بوجه خاص، حين أن حقيقة هذا الدور يجب أن يتكرر على تحديد الدخل الصافي لهذا القطاع من النقد الأجنبي وليس الدخل الإجمالي منه كما يمكن تأكيد هذا الدور ببيان مدى كفاءة القطاع في الحصول على النقد الأجنبي بأقل تكلفة ممكنة.[2]

وتشير الدراسات أن صافي دخل قطاع البترول من النقد الأجنبي، عبارة عن الفرق بين حصيلة الصادرات وموارد هذا القطاع من هذا النقد وإيراداته ومدفوعاته من هذا النقد.

[1] - حسن عبد العزيز حسن، الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية، القاهرة، 1980، ص81.

[2] حسين عبد العزيز حسن، مرجع نفسه، ص120

ولتحديد التكلفة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من النقد الأجنبي بواسطة هذا القطاع أو المشروع، أي أنه لقياس هذا المعدل يستلزم حساب ثلاث عناصر رئيسية:

-إجمالي التكلفة المحلية للقطاع.

-إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي.

-إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي.

أولا-التكلفة بالنقد المحلي: تشمل هذه التكلفة كل ما يتحمله قطاع البترول من تكلفة بالنقد المحلي في سبيل إتمام عملياته المختلفة من إنتاج وتكرير ونقل وتسويق واهم بنود هذه التكلفة مايلي:

-التكلفة الرأسمالية وتشمل الإعلام السنوي والفائدة على القروض المحلية للقطاع.

-تكلفة الأجور للعمالة الماهرة وغير الماهرة في القطاع.

-تكلفة المواد الخام المستخدمة بواسطة القطاع.

-أي نفقات أخرى يؤديها القطاع بالنقد المحلي.

1-التكلفة الرأسمالية: ونجد من ضمنها:

أ- الإهلاك: ويقصد به المبالغ التي تحجز لمواجهة النقص في القيمة الحقيقية الأصول الثابتة للقطاع نتيجة استعمال هذه الصول.

ب-الفائدة على القروض المحلية: تحسب هذه الفائدة على المكون المحلي في الأصول الثابتة أي بعد استبعاد الواردات الاستثمارية للقطاع من الأصول، باعتبار أن هذه الواردات لا تمول بقروض محلية وبالتالي لا تدخل ضمن بنود التكلفة المحلية وتؤخذ في الحساب عند تقرير تكلفة القطاع بالنقد الأجنبي.

2-أجور العمال: تمثل أجور العمالة في قطاع البترول احد البنود الهامة، في حساب عنصر التكلفة المحلية في هذا القطاع، ويستبعد أجور هؤلاء العاملين الجانب تدخل ضمن حساب تكلفة القطاع بالنقد الأجنبي.

ثانيا- إجمالي إيرادات القطاع من النقد الأجنبي: تشمل إيرادات البترول من النقد الأجنبي، حصيلة الصادرات من الزيت الخام والمنتجات البترولية والإيرادات من تمويل السفن والطائرات وإيرادات أخرى متنوعة هذا بجانب الموارد غير المنظورة للقطاع.

وعليه فإن حصيلة قطاع البترول من صادرات الزيت الخام والمنتجات البترولية والإيرادات من تموين السفن والطائرات، تمثل إيرادات ترتبط ارتباطا وثيقا الأنشطة الرئيسية للقطاع وبما يتحمله من تكلفة محلية، وبالتالي تمثل هذه الإيرادات إجمالي إيرادات قطاع البترول من النقد الأجنبي.

ثالثا– إجمالي تكلفة القطاع من النقد الأجنبي: تتمثل تكلفة قطاع البترول من النقد الأجنبي في المدفوعات المختلفة التي يؤديها القطاع لمواجهة وارداته السلعية وواردات الأخرى غير المباشرة وأيضا الواردات من حصة الشريك الأجنبي، وتشمل هذه التكلفة أيضا مدفوعات قطاع العمالة الأجنبية والفوائد على القروض الأجنبية التي يحصل عليها القطاع.[1]

1–واردات قطاع البترول: وتشمل واردات مباشرة وواردات غير مباشرة إضافتا إلى الواردات من حصة الشريك الأجنبي.

أ–الواردات المباشرة: تشمل الواردات السلعية والإستثمارية مقدرة بالنقد الأجنبي على أساس الأسعار العالمية.

ب–الواردات غير المباشرة: تشمل الواردات السلعية في المكون الأجنبي في السلع والمنتجات المحلية التي يستخدمها قطاع البترول كمدخلات في أنشطة مختلفة.

ج–الواردات من حصة الشريك الأجنبي: يستخدم قطاع البترول جزء من موارده بالنقد الأجنبي في تمويل وارداته من حصة الشريك الأجنبي.

2– أجور العمال الأجنبية: يعمل قطاع البترول على الاستفادة من الخبرات المتقدمة في الأنشطة المختلفة بصناعة البترول، ولهذا فإن القطاع يستخدم عددا من العاملين الأجانب في هذه الأنشطة لتكوين الخبرات اللازمة الإنجاز الأعمال الحالية والمستقبلية وحتى يمكن رفع كفاءة العاملين في القطاع الاستفادة من كل ما هو حديث عالميا في صناعة البترول.

وفي الأخير يتضح لي أن قطاع البترول يعتبر الآن أهم بند من بنود ميزان المدفوعات، حيث يمثل المصدر الرئيسي للحصول على النقد الأجنبي اللازم لتحويل احتياجات التنمية في البلاد، بل يعتبر من أكثر قطاعات الاقتصاد كفاءة في الحصول على هذا النقد حيث ينخفض معدل تكلفة الموارد المحلية للحصول على الدولار بواسطة هذا القطاع.

[1] – زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص116

خاتمة الفصل:

من خلال ما توصلنا له في هذا الفصل تبين لنا مايلي:

ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لوجه كل دولة من دول العالم، فهو يمثل الوضعية المالية والاقتصادية لها التي تتضمن كل من موازين المالية: ميزان التجاري وميزان رأس المال، وعلى ضوء ما يتبين في ميزان المدفوعات يمكن لكل دولة أن تبني إستراتيجيتها الاقتصادية المقبلة، ويسمح بمقارنة الاقتصاد الوطني بباقي اقتصاديات دول العالم الأخرى.

إن لميزان المدفوعات أهمية بالغة فهو يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد القومي لما له من تأثيرات داخلية كانت أو خارجية لأنه يشمل ما يتعلق بكل معاملات الدولة مع العالم الخارجي سوى تعلق الأمر بالعمليات الجارية المنظورة (سلع وخدمات) أن العمليات الجارية غير المنظورة وإلى جانبها العمليات الرأسمالية لتشكيل في مجملها ميزان المدفوعات إلا أنه يظهر في حالة فائض وفي حالة ملائمة, وهذا الأخيرة لا تحدث عفوية بل هنالك عدة عوامل تسمح بتسويته قد تكون بتدخل الدولة أو بعدة طرق أخرى.

توجد علاقة قوية بين تقلبات أسعار البترول ووضعية الميزان التجاري خاصتا في الدول النامية المصدرة للبترول والدول الصناعية المستوردة لهذه السلعة، فتغيرات أسعار البترول تؤدي إلى حدوث عجز أو فائض في الميزان التجاري وهذا الأخير يؤثر على ورصيد ميزان المدفوعات وبالتالي على الوضعية الاقتصادية للدولة، وهذا مانشاهده في أيامنا هذه في الحالة الإقتصادية للجزائر وما نجم عن انخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة، وسنوضح ذلك في الفصل القادم بالتفصيل.

الفصل الثالث

دراسة حالة الجزائر

مقدمة الفصل:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، لأن اقتصادها مبني أساسا على إنتاج وتصدير النفط، وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا أو صعودا، مما ترتب على ذلك نتائج تراكمية على الاقتصاد الجزائري، الذي يعتبر الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار البترول، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاض مستمر في أسعار البترول مما يجعل الاقتصاد في تبعية لظروف الأسواق العالمية، فالاعتماد الكامل على منتج واحد خاصة النفط يعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، وما يصاحب ذلك من تأثيرات سلبية على أغلب القطاعات الاقتصادية، التوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

سنسعى من خلال محاورها إلى الإشارة الى مدى مساهمة العوائد النفطية في ترقية المبادلات التجارية الخارجية للجزائر بالإضافة الى مدى مساهمتها في برامج التنمية الاقتصادية وتأثيرها على رصد الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ومدى مساهمة تقلبات أسعار البترول في التأثير على العائدات وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي، وعلى ضوء هذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبينة كما يلي:

المبحث الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري

المبحث الثالث: تطورات عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الأول: تطور الصناعة البترولية في الجزائر

منذ حصول الجزائر على السيادة الوطنية باشرت في استرجاع القطاعات المهمة في اقتصادها الوطني وعلى رأسها قطاع البترول للأهمية التي يلعبها هذا الأخير في التأثير على جميع القطاعات (السياسية، الاجتماعية والعسكرية...)، حيث عرفت الجزائر تطورا كبيرا في صناعته منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، فاعتمدت عليه بصفة كاملة للنهوض بالاقتصاد.

المطلب الأول: مسح تاريخي عن قطاع البترول في الجزائر

بالجزائر قاعدة اقتصادية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها البلاد وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي، فهذين الموردين لهما أهمية كبير في التأثير على المؤشرات الاقتصادية لها.

أولا-اكتشاف النفط في الجزائر: يعود اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين وأول محاولة البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام1913م في ولاية غليزان حيث كانت هذه الاكتشافات عرضية لا تدخل حيز مخطط البحث والتنقيب، وفي عام 1946م اكتشفت شركة بترول فرنسية أول حقل بترولي في واد قطربي غرب عين صالح، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر (S.N.REPAL)، بداية من الخمسينات من القرن الماضي ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر ففي أكتوبر 1953م أعطت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء (CREPS)،

وبعدها تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الجزائر جانفي سنة 1956م وهو حقل (عجيلة) وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل (حاسي مسعود)،وفي نوفمبر من نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي،وتجدر الإشارة أنه منذ بدء عمليات الإنتاج النفطي عام 1957 كان نقل النفط من الصحراء إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط يتم عن طريق أنبوب (OKI) يمتد من حاسي مسعود إلى حوالي 200كلم داخل تقرت ثم يشحن في صهاريج على عربات إلى سكيكدة[1].

ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير إلى يومنا هذا وتتبع الجزائر سياسة بترولية تسعى إلى زيادة حصتها في السوق العالمية خاصة الأوربية والأمريكية.

[1]- Rabah mahiout, le ptrole algrien, ENAP, ALGER, 1974, P 106

تعتمد الجزائر في إنتاج النفط على حوضين أساسيين هما: حوض حاسي مسعود باحتياطي يقدر ب700مليون طن، ومن أهم حقوله حاسي مسعود وقاسي الطويل، إلا أن تكاليف الاستخراج في هذه الحقول مرتفعة بسبب عمق آباره التي تصل إلى 3000 متر، أما الحوض الثاني فهو حوض عين أميناس ومن أهم حقوله زارزاتين إجيلي طين فوي، وتتميز آباره بعمق اقل عن تلك الموجودة بحاسي مسعود (من400م إلى 1400م).[1]

ثانيا-نشأة الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها"سوناطراك": صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 الذي يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك، وقد حدد عدة أهداف تتمثل في القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات، بناء وسائل النقل، شراء وبيع المحروقات، الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول، تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة والقيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات وقد خطط لذلك عبر عدة مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" لكسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية على معظم الأنشطة البترولية، وكان دورها محصورا في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز عام 1966عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تتولى بداية من 1971 مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية.

ثالثا- تأميم المحروقات: التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية.

في يوم 24-02-1971 عرفت الجزائر تأميما لقطاع المحروقات، حيث مرت عملية التأميم بعدة مراحل مختلفة يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1-تأميم المؤسسات غير الفرنسية: تمت عمليات تأميم الشركات غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 وكان هذا على النحو التالي:[2]

-تأميم شركة Bp British Petroleum في بداية 1967.

[1] - وفاء شماني، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص2.

[2] -طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات،رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص111

-تأميم شركة ESSO.MOBIL OIL في 24-أوت 1967.

-تأميم شركة شلSHELL في ماي 1968.

2- **تأميم المؤسسات البترولية الفرنسية:** تمت عملية التأميم لشركات البترولية الفرنسية بعد رفض هذه الأخيرة رفع أسعار البترول من 2.08دولار للبرميل إلى 2.85 دولار للبرميل، وكان ذلك في خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في 24-02-1971 والذي نص على مايلي:[1]

-أخذ حصة 51%من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما يسمح للجزائر بمراقبة 56%من مجمل الإنتاج البترولي.

-التأميم الكامل لحقول الغاز.

-تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب البترول موجودة على التراب الجزائري، وكرد فعلي على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر وبأسلوب مختلف للتراجع عن هذا القرار ومنها مايلي:

-رفض تعبئة البترول الجزائري كوسيلة ضغط، وتأكيدها على أن البترول الجزائري لا يمكن أن تجد له سوق خارج فرنسا

-الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي تحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر.

ولقد واجهت الجزائر صعوبات في الدخول الأسواق العالمية في بادئ الأمر بسبب تردد الدول على إبرام عقود معها مساندتا للموقف الفرنسي، لكن تبين للجميع جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في التعاملات مع الجزائر، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر وانتصارا لها.

المطلب الثاني: إمكانية الجزائر البترولية

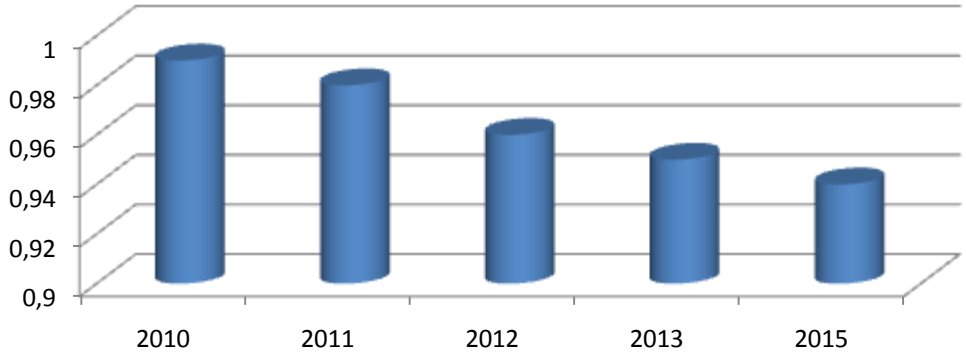
تهدف الجزائر كغيرها من دول العالم إلى الحصول على حصة معتبرة في الأسواق الدولية أو في المنظمة الدول المصدرة للبترول، ولكي تكسب وتصل إلى هذا الهدف عليها أن تتصف بمزايا وإمكانيات بترولية تنفرد بها تأهلها للفوز بهذه الحصة، وتجعل المتعاملين معها مطمئنون على استمرارية العلاقة الاقتصادية بينهما، وتتمثل هذه الإمكانات النفطية في الاحتياطي البترولي للجزائر مع حجم الإنتاج والتصدير لهذه السلعة.

[1] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص35

أولا- الاحتياطي البترولي للجزائر: قدرت احتياطات النفط سنة1974م 7.64مليار برميل من البترول وطاقة إنتاج889ألف برميل يوميا، مما يعني أن سنوات استهلاك البترول المتوقعة تقارب 24 سنة، غير أن توقعات سنة 2014 حسب تقرير بريتيش بتروليوم المؤكدة في الجزائر قدرت ب1202 مليار برميل من البترول وهي كمية متواضعة مقارنتا بباقي الدول النفطية العظمى في الأوبك، لذا تحتل الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا بامتلاكها ل108 مكمن لإنتاج النفط معظمها في حاسي مسعود.[1]

وقد قدر الاحتياطي النفطي للجزائر لسنة 2014 ب4505 مليار متر مكعب أي ما يعادل 12.2 مليار برميل، وتقدر حصتها من دول الأوبك ب1.21%، وحصتها من منظمة الدول العربية المصدرة للبترول 1.73%، كما تقدر حصتها من إجمالي العالم ب0.94%.[2]والشكل التالي يبين نسبة حصة الجزائر من الاحتياطي البترولي المؤكد من إجمالي العالم للفترة الممتدة من 2010-2014.

الشكل رقم (3-1):احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط الخام من اجمالي العام 2010-2014 بالمائة



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، مرجع سبق ذكره، ص10

ثانيا-الطاقة الإنتاجية والتصديرية للجزائر:فتحت الجزائر قطاع الاستكشاف والإنتاج البترولي أمام الشركات الأجنبية لأسباب تكنولوجية واقتصادية وجيوسياسية، حيث ترجع أهم الأسباب من الناحية التكنولوجية هو تراجع إنتاج الآبار البترولية ومهما كانت الحقول البترولية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية، وللحفاظ على مستويات الإنتاج يتطلب ذلك استثمارات رأس مالية كبيرة، وتلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما

[1] - وفاء شماني، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص3

[2] -منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2015، ص12

ومؤثرا في صناعة البترول بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

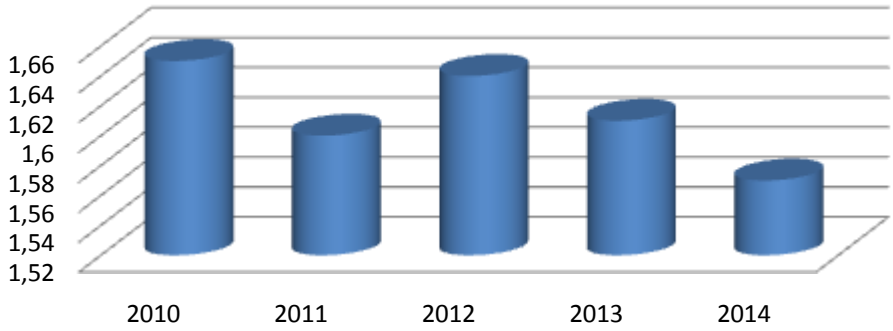
-ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توفر الرأس مال الوطني للقيام بهذه المهام.

-ارتفاع درجة المخاطرة وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والتنقيب.

-احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات ومتخصصة خاصة في مراحل البحث والتنقيب.

إن الطاقة الإنتاجية للجزائر تقارب 1.5 مليون برميل في اليوم وتسعى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية إلى 2مليون برميل، وإن أحدث التقارير تؤكد أن الجزائر تحتل المركز الأول في شمال إفريقيا في مجال الطاقة والمصدر الثالث للغاز في العالم والمركز الرابع عشر في مجال البترول، وأن الكمية المنتجة والمصدرة تتغير من سنة لأخرى، حيث أنتجت الجزائر 1190 ألف برميل يوميا في سنة 2010 م أما سنة 2011م فأنتجت 1162ألف برميل يوميا، وفي سنة 2012و 2013 فأنتجت 1203ألف برميل يوميا، وفي سنة 2014إنخفض الإنتاج الى 1193ألف برميل يوميا،[1] وفي سنة 2015 انخفض الإنتاج بنسبة1.3%عن سنة 2014 [2] والشكل التالي يبين حصة الجزائر من الإنتاج النفطي من العالم:

الشكل رقم (3-2):انتاج النفط الخام للجزائر من إنتاج اجمالي العالم للفترة 2010-2014 (لمائة)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، مرجع سبق ذكره، ص10

[1] - منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي2015،مرجع سبق ذكره، ص28

[2]- http://www.alwasat.ly/ar/news/economy/101503 2016-04-25 /

ثالثا- الميزة التنافسية للبترول الجزائري:إن قيمة أي منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي الجودة، التكلفة، الآجال أي المزايا التي تقدمها أو يتصف بها المنتوج، بناء على ومع ذكر أن البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة فان مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تدخل إلى جانب التكاليف والمدة في تحديد إحدى مكونات قوة التنافسية، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في البترول الجزائري المميزات التالية وتتمثل فيما يلي:[1]

1-**مزايا تنافسية تتعلق بالجودة:** إن بترول الجزائر المعروف ب(صحاري بلند) يتضمن خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها، كما أن أهم أنواع المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة الاستخراج الغاز الطبيعي، وتعد من أجود أنواع البترول ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له، وللبترول الجزائري درجة كثافة تقدر(API) ب 44°وهو من بترول الخفيف، وكما أشرنا سالفا أنه كلما كان البترول خفيف وزادة درجة كثافته كان من أجود أنواع البترول كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت.

2-تنافسية البترول الجزائري من حيث ميزة الموقع: ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يكسبها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من الموانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى بالفرق الناجم عن النقل يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط ، اندونيسيا ونيجيريا أو روسيا، وبذلك تستفيد الجزائر من ريع تفاضلي بسبب قرب الموقع.

3- **ميزة انخفاض التكاليف:** إن ميزة انخفاض التكاليف بسبب الموقع الجغرافي، وميزة النوعية تجعلان البترول الجزائري ذو قدرات تنافسية كبيرة وستستمر كذلك، وهذه القدرة التنافسية ستمكن الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية وستستفيد من وضعيتها من:

-حصولها على عائدات مالية والحصول على الأرباح إضافية (الريع التفاضلي).

-تجنبها تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن.

[1] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 39-40

-كل هذا يعطي للجزائر قوة تفاضلية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار، لذلك يمكن أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة.

المطلب الثالث: قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري على البترول كمادة أساسية حيث تأخذ هذه السلعة حصة الأسد في الصادرات الجزائرية (<90% من إجمالي الصادرات)، فبذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بالدرجة الأولى، وتمثل إيراداته 80% من الإرادات الجبائية لذلك يلعب البترول أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري من حيث الإيرادات ومن حيث تكوين القيمة المضافة.

أولا- مساهمة البترول في تحصيل الإيرادات: يعتبر البترول المصدر الأساسي لإيرادات للدولة لتمويل نفقاتها من خلال حصيلة صادراته، فلقطاع البترول مساهمة مالية كبيرة، بالإضافة إلى مساهمته في إحداث التكامل بين القطاعات، من خلال تغطية الطلب الوطني على الطاقة بأسعار منخفضة للعائلات، وللقطاع الصناعي، فدور قطاع البترول تحصيل الإيرادات يظهر من خلال:

-زيادة الإمكانيات المالية وخاصة العملة الصعبة.

-تمويل القطاع الزراعي وتوسيع التكامل الصناعي.

-يمثل البترول أهم مصدر للنمو الاقتصادي.

لذلك تم اعتبار قطاع البترول القطاع الوحيد القادر على تحويل القطاع الجزائري من خلال تمويل القطاع الصناعي الذي يساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية، والجدول التالي يبين دور البترول في تحصيل الإيرادات.

الجدول رقم(1-3):تطور أسعار البترول الخام وإيراداته في الجزائر للفترة 2000-2013

السنوات	إيرادات قطاع المحروقات (مليار دينار)	سعر البترول الخام وإيراداته(بالدولار الأمريكي)
2000	1173.24	27.69
2001	950.3	24.85
2002	1007.9	25.24
2003	1350	29.03
2004	1570.7	38.65
2005	2352.7	54.6
2006	2799	65.7
2007	2796.8	74.9
2008	4088.6	99.9
2009	2412.7	62.3
2010	2905	80.2
2011	3979.7	112.9
2012	4184.3	111
2013	3678.1	109.5

المصدر: كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له(مخاطر وحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي7-8 أكتوبر 2015، ص13

من خلال الجدول رقم (3-1) نلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار البترول زادت الإيرادات، فبالمقارنة بين سنتي 2011 و2010 ففي السنة الأولى كان سعر البترول 112.9 دولار للبرميل حققت الجزائر إيرادات بترولية تقدر ب3979.7 مليار دينار أما في سنة 2010 فكان سعر البرميل 80.2 فتحصلت الجزائر على إيرادات بترولية تقدر ب 2905، ونلاحظ أيضا أن سعر البترول بدأ في الانخفاض بداية من سنة 2012.

ثانيا-مساهمة البترول في تكوين القيمة المضافة: بما أن الجزائر تعتمد على قطاع البترول بنسبة ساحقة في اقتصادها وخاصة في صادراتها، وتعتبر الجزائر من الدول الريعية، لهذا يمثل هذا الأخير أهمية بالغة في تكوين وتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الجزائري، وبرغم من عدم كفاية هذه القيمة المضافة المحققة للوطن إلا أنها تمثل أكبر نسبة مقارنة بالقطاعات الأخرى، ومع بروز بعض القطاعات الأخرى التي أصبحت تساهم في تحقيق

القيمة المضافة بنسب صغيرة ومتقاربة مثل قطاع الفلاحة وقطاع السياحة، ولكن تظل نسبة هذه المساهمة محتشمة، لذلك تظل الجزائر تابعة لقطاع البترول وتطور اقتصادها يبقى معتمد على الإيرادات البترولية في تمويله.

المبحث الثاني: انعكاس تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري

يشكل ميزان المدفوعات الجزائري المرآة العاكسة لوضعيتها المالية والاقتصادية كغيرها من دول العالم، وذلك من خلال الموازين الفرعية التي ترتبط به، ومن أبرزها الميزان التجاري الذي يبين حركة أسعار البترول المتقلبة من فترة إلى أخري إيجابا وسلبا، وهذا الأخير يؤثر على الاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة زيادتا ونقصانا لذلك ارتأينا أن نبين في هذا المبحث تأثير تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات الجزائري.

المطلب الأول: عرض ميزان المدفوعات الجزائري

منذ الاستقلال انتهجت الجزائر طريق الاقتصاد الاشتراكي بسبب ضعفها وقلة حيلتها لأنها ما تزال في فترة النقاهة والاستيقاظ، فارتأت أن هذا الاقتصاد هو الأفضل لها، وفي هذه الفترة من أواخر الستينات إلى 1978م عانى الميزان التجاري من عجز متواصل ما عدى سنتي 1974 و1976م حيث كان الرصيد ايجابي، يرجع السبب في ذلك طلب الجزائر على المنتجات والمعدات الأجنبية لبناء اقتصادها وتلبية احتياجات التصنيع وهو المعلوم في بداية السبعينات، نتج عنها تحسين الميزان التجاري خلال السنتين 1974 و1976 عن عاملين هما:

-ارتفاع قيمة الصادرات من جراء ارتفاع أسعار البترول من جهة، ومن جهة ثانية انخفاض نسبي لمستوى تغطية الواردات بالصادرات خلال الفترة المذكورة.

بدأ الميزان التجاري يعرف تحسنا متواصلا انطلاقا من سنة 1979م أثر الصدمة البترولية الثانية التي عادت بربح على الدول المصدرة للبترول ومن بينها الجزائر، التي زادت صادراتها بنسبة 50% مقارنة بسنة 1978م وتواصل الميزان التجاري في تحسن من سنة الأخرى إلى غاية سنة 1986م، حيث انخفضت أسعار البترول التي أدت إلى انخفاض الصادرات الكلية بنسبة 38%.

في بداية التسعينات من القرن العشرين حولت الجزائر اقتصادها من الاقتصاد الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، وفي عام 1991م تعرضت الجزائر للجفاف الذي استمر فترة طويلة، وبدأت أسعار بترول الدولة في الانخفاض مرة أخرى واتسم ميزان مدفوعاتها في هذه الفترة بخسائر في الاحتياطات وزيادة الاقتراض.

وهكذا نلاحظ أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا في كل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيدا سالبا ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:[1]

1-الفترة 1990-1994: ففي هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا، كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت مابين 1990إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994إلى 9.2مليار دولار.

2- **الفترة1995-2015**: نلاحظ في هذه الفترة ارتفاعا محسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998م، وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى17.6 و19.8 و21.7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997م إلى ما يقرب 14 مليار دولار.

وفي سنة 2000م بدأت أسعار البترول في الارتفاع، حيث حطمت الرقم القياسي سنة 2008م فوصل سعر البرميل 147دولار للبرميل، وبذلك شهد ميزان المدفوعات الجزائري في السنوات الأخيرة فائضا، ولكن في منتصف سنة 2014 تعرضت أسعار البترول إلى تقلبات رهيبة وسقوط حاد في قيمها، أثرت على موازين المدفوعات الدولية وخاصة الدول المنتجة لهذه السلعة وعلى رأسها الجزائر التي حققت عجز في ميزان المدفوعات سنة 2015.

والجدول التالي يبين صورة تلخيصية عن تطورات ميزان المدفوعات الاقتصاد الجزائري في الإصلاح الاقتصادي وما بعدها.

[1] -جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظلال سعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص231

الجدول رقم(3-2): وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة(1990-2010)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	رصيد الحساب الجاري	الميزان التجاري	ميزان حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	سعر برميل بالدولار
1990	13.50	19.20	14.4-	9.0-	**22.3**
1991	24.00	33.30	18.7-	5.3-	18.6
1992	13.00	20.80	12.3-	7.0	18.4
1993	10.10	14.60	10.3-	2.05-	16.3
1994	18.00-	30.0-	25.00-	4.3-	15.5
1995	23.00-	20.0	39.00-	6.2-	16.9
1996	9.32	41.20	4.96	14.28	20.3
1997	34.50	56.90	22.9-	11.6	18.7
1998	9.10-	15.10	8.3-	17.4-	12.3
1999	2.0	33.60	24.00-	23.8-	17.5
2000	89.30	12.600	13.6-	75.7	27.6
2001	70.60	96.10	8.7-	61.9	23.12
2002	73.6	67.00	7.1-	36.5	24.36
2003	88.40	11.140	13.70-	74.7	28.1
2004	111.2	14.27	18.7-	92.5-	36.05
2005	21.1880	26.470	42.40-	16.94	50.64
2006	28.950	34.060	11.22-	17.73	65
2007	30.600	34.240	10.5-	29.55	72.36
2008	69.2	72.2	12.30	50.75	147.5
2009	45.5	50.0	10.4-	25.5	120
2010	50.9	90.0	9.5-	32.5	70

المصدر: زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره: ص123

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أنه منذ سنة 2000م وميزان المدفوعات يسجل فائضا معتبرا وصل إلى أكثر من 50.75 مليار دينار سنة 2008 وذلك للارتفاع الغير مسبوق لأسعار البترول، ووصل إلى 32.5 مليار دينار سنة 2010م

المطلب الثاني: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري

من أجل معرفة العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات سنحاول تحليل دراسة حركة الميزان التجاري، لأهمية التي يلعبها هذا الأخير في التأثير على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

إن التقلبات التي عرفتها أسعار البترول لها دور هام في التأثر على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، بحيث لعبت أسعار البترول دورا كبيرا في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، ومن أجل معرفة أهم الانعكاسات التي شكلتها تطورات أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2014)، لذلك سنقوم باستعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار البترول على حصيلة الصادرات والواردات، ثم نتناول دراسة الأثل بصفة كلية على الميزان التجاري، حيث يوضح الجدول الموالي أهم الأرقام الإحصائية المتعلقة بتطور بنود الميزان التجاري للفترة (2000-2014).[1]

[1] - كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص-ص:11-12

الجدول رقم(3-3): تطورات بنود الميزان التجاري في ظل تقلبات أسعار البترول للفترة (2000-2014) **الوحدة: مليار دولار**

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	قيمة الواردات	رصيد الميزان التجاري	سعر البرميل من البترول(بالدولار)
2000	21.65	21.06	0.59	9.35	12.3	27.69
2001	19.09	18.53	0.56	9.48	9.31	24.85
2002	18.71	18.01	0.61	12.01	6.70	25.24
2003	24.47	24	0.47	13.32	11.14	29.03
2004	32.22	31.55	0.66	17.95	14.27	38.65
2005	46.33	45.59	0.74	19.86	26.64	54.6
2006	54.74	53.61	1.13	20.68	34.06	65.7
2007	60.59	59.61	0.98	26.35	34023	74.9
2008	78.59	77.19	1.4	38.07	40.52	99.9
2009	45.18	44.41	0.77	37.4	7.78	62.3
2010	57.09	56.12	0.97	38.89	18.20	80.2
2011	72.89	71.66	1.23	46.93	25.96	112.9
2012	71.47	70.32	1.15	51.57	20.17	111
2013	64.38	63.33	1.05	54.99	9.38	109.5
2014	60.04	58.34	1.69	59.44	0.59	100.2

المصدر: كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص11

من خلال الجدول رقم (3-3) نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000-2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار البترول في هذه المرحلة، حيث سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إجمالي الصادرات طوال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن الجزائر حققت حوالي 106 اكتشافا للنفط والغاز خلال هذه الفترة حسب تقرير المركز الوطني الإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا في متوسط برميل البترول بنسبة 37.37 % مقارنة مع 2008، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ليعود بعدها إلى التحسن في سنة 2010 ليصل إلى 71.74 مليار دولار في نهاية سنة 2012، ثم انخفضت قيمة الصادرات تواليا لتصل سنة 2013 قيمة 64.38 مليار دولار وسنة 2014 مقدار 60.04 مليار دولار والسبب المباشر في انخفاض قيمة الصادرات هو الانخفاض

المستمر لسعر البترول خلال هذه الفترة، أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرار 1.1 مليار دولار في 2013 مقارنة بالمستوى المسجل في 2012 و2011، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية لواردات السلع.

أما بنسبة لقيمة الواردات اتجهت نحو الارتفاع من سنة2000 إلى غاية سنة 2014 نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار البترول بالمقارنة مع السنوات السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به الواردات بشكل ملحوظ خاصة خلال سنة 2003 أمام العملات الدولية الرئيسية مما تترتب عنه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي ومشروع دعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة الممتدة من(2001-2015)، تشير دراسة هيكل الواردات في سنة 2013 إلى أن واردات مواد التجهيز الصناعية التي تشغل المرتبة الأولى بحصة قدرها 27.7%، قد سجلت ارتفاع قدره 19.1%مقارنة بنسبة 2012 إضافة إلى ذلك، وبالرغم من انخفاضها خلال الثلاثي الثالث من 2013 واستقرارها في الثلاثي الرابع ساهمت هذه المجموعة بواقع 69.8%في تزايد اجمالي الواردات خلال الفترة قيد الدراسة أما مساهمة منتجات شبه تامة الصنع فقد بلغت 19.3%من اجمالي الواردات لسنة 2013 واحتلت بالتالي المرتبة الثانية بواقع 18.5 % إن الارتفاع المعتبر لواردات السلع المخصصة لاستغلال أداة الإنتاج والاستثمار (منتجات نصف مصنعة وسلع التجهيز الصناعية والزراعية) يقدر بواقع 90.2% ارتفاع إجمالي الواردات لسنة 2013، وهو اتجاه مواتي مقارنة بسنة 2012 التي تميز بارتفاع حاد في واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية.

نلاحظ من خلال الجدول(11) أن رصيد الميزان التجاري سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات (2000-2012)، ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار البترول، لكن الميزان التجاري سجل عجزا بمقدار 0.18 مليار دولار خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 متأثرا أساسا بتقلص صادرات المحروقات ليصل العجز في الثلاثي الأخير لسنة 2014 مقدار 2.3 مليار دولار، وهذا ما يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصا من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع.

سجل الميزان التجاري للجزائر مع المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر عجزا بـ 56 مليون دولار خلال السداسي الأول من 2015 مقابل فائض بـ 440 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2014 حسبما علم

لدى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس). ويشرح هذا العجز المسجل خلال فترة جانفي إلى جوان 2015 خاصة بهبوط أسعار النفط وتراجع الصادرات من السكر الأبيض، وتتكون الصادرات الجزائرية نحو منطقة التبادل الحر العربية الكبرى أساسا من المحروقات التي تعدت 1,253 مليار دولار بانخفاض نسبته 27 في المائة مقارنة بنفس الفترة من 2014 في حين بلغت الواردات 1,31 مليار دولار بارتفاع نسبته 2 في المائة. وتراجعت صادرات البلاد خارج المحروقات ب 31 في المائة لتصل 82,8 مليون دولار خلال الستة أشهر الأولى من 2015 مقابل 120,2 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2014.[1]

سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا بـ1،73 مليار دولار خلال الثلاثي الأول لـ2015 مقابل فائض بـ1،83 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2014 وأظهرت بيانات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك أن قيمة الصادرات بلغت خلال الأشهر الثلاثة الأولى للعام الجاري 11،31 مليار دولار مقابل 16،17 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2014 أي بتراجع قدره 30،1.% و في مقابل ذلك سجلت قيمة الواردات تراجعا من 14،34 مليار دولار في الثلاثي الأول للعام الماضي إلى 13،04 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض يقارب 9،06.% و حسب نفس البيانات فإن قيمة الصادرات لم تستطع تغطية سوى 87% من كلفة الواردات في هذه الفترة مقابل 113% في نظيرتها لعام 2014، وقدرت قيمة صادرات المحروقات التي تمثل 94% من إجمالي الصادرات بـ 10,62 مليار دولار مقابل 15،56 مليار دولار في نفس الفترة من 2014 أي بتراجع بـ4،94 مليار دولار -75.31% وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فإن قيمتها تظل هامشية بـ6،04% من إجمالي الصادرات أي 683 مليون دولار في الثلاثي الأول 2015 بارتفاع قدره 12،34% عن الفترة ذاتها من العام الماضي[2].

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية

تنعكس التطورات العالمية في أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية العالمية الكلية في الجزائر،والتي توضح مستوى التنمية الاقتصادية ومدى إسهام الإيرادات المالية المتوفرة في تطوير القطاعات الاقتصادية، وخصصنا هذا المطلب دراسة أسعار البترول على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

[1]http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/25556- 2016/04/24

[2]http://www.djazairess.com/aps/4150672016/04/05

أولا- المديونية الخارجية:عملت الجزائر على مدار حقبتين أساسيتين في إطار نظام مالي يتميز باقتصاد المديونية، وليس اقتصاد السوق، لأن الاستثمارات كانت ممولة بواقع 100% بواسطة القروض، كما كان الادخار محققا من طرف الدولة وليس قطاع العائلات، وهذا ما يثبت ظاهرة الاكتناز وعمليات المضاربة وغياب الشفافية في النقد الحقيقي، وبالتالي صعوبة التخمين في إقامة المنظومة الإحصائية التي تعطي تفسيرات واقعية للنمط المرجو في مجال السياسة النقدية ومنها سياسة سعر الصرف الرشيدة والمراد بلوغها في الجزائر.[1]

إن انخفاض أسعار النفط في منتصف الثمانينات فاقم حجم الدين الخارجي بسبب ارتفاع فاتورة الاستيراد الاستهلاك، إضافة إلى نموذج التنمية المتبني القائم على الصناعة، وقد اعتمدت الجزائر بصفة كلية على عائدات النفط لتمويل برامج التنمية إلا أن انهيار الأسعار المفاجئ والسريع اضطر الجزائر إلى اللجوء للهبات المالية الاقتراض وبشروط قاسية ما أدى إلى رفع حجم مديونيتها وفرض عليها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل إعادة جدولة ديونها .

ففي سنة 1986م بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22.906 مليار دولار، وعرفت اتجاها متزايدا ب:26.745 مليار دولار سنة 1988م، 28.574 مليار دولار سنة 1989م و29.794 مليار دولار سنة 1990م، وشهدت الديون استقرار خلال سنوات 1992، 1991و1993م حيث قدرت على التوالي بـ 28.636مليار دولار، 27.083مليار دولارو26.540 مليار دولار لتشهد ارتفاعا سنة 1994 إلى 29.898 مليار دولار وبدأت الديون الخارجية بانخفاض متواصل منذ سنة 1996 من 33.650 مليار دولار إلى 25.561 مليار دولار سنة 2000، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس ونادي لندن.[2]

أما خدمة الدين فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة (1987-1991)، إذ انتقلت من 5.041 مليار دولار سنة 1985إلى 9.833 مليار دولار سنة 1991 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة مع نهاية الثمانينات، وفي سنة 1995 قدرت خدمة الدين ب4.24 مليار دولار بعد أن كانت 9.460 مليار دولار

[1] -الأخضر أبو العلا العزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، مرجع سبق ذكره، ص403

[2] -بن عبد العزيز سفيان،مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية وتمويل التنمية الإقتصادية، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص-ص:13-14

سنة 1994، وكنتيجة لإعادة جدولة الديون سجلت خدمة الدين انخفاضا متتاليا منذ سنة 1995 حتى سنة 2000 ما عدى سنة 1998 بسبب آثار الأزمة النفطية والتي قلصت من الإيرادات البترولية.

استمرت في الانخفاض بسبب ارتفاع أسعار البترول العالمية، فبعد أن كانت تمثل 41.9% من الناتج الخام سنة 2001 و35.03% في سنة 2003 أصبحت تمثل 32.1% في سنة 2004 و17% سنة 2005، وانخفضت قيمتها إلى 5.60 مليار دولار في سنة 2006 و 5.57 مليار دولار في سنة 2007.[1]

ثانيا – تأثير التضخم: يتعلق تأثير التضخم على القيم الحقيقية للعوائد النفطية، بمدى الارتباط التجاري بالدول المستهلكة للنفط، حيث أن معدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها الدول المنتجة للنفط تجاريا يؤثر على القدرة الشرائية لعوائد النفط لدى هذه الدول، ويلاحظ عموما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط الإسمية كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية المستهلكة للنفط مرتفعة، مثلما حدث سنة 1990 و1991 في بريطانيا التي تراوح فيها معدل التضخم بين 7-8%، بينما في سنة 1998 انخفضت أسعار النفط الاسمية فنسجل انخفاض معدل التضخم عما كان عليه سنتي 1990 و1991، وتتأثر القيم الحقيقية للعوائد النفطية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها، فالجزائر تتأثر أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول الأوروبية ومنطقة الأوبك تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيها من خلال سعر عادل للنفط، ولذلك تولي أهمية كبيرة للقوة الشرائية لبرميل النفط الذي تصدره، وتصدر دوريا إحصائيات حول أسعار برميل سلتها معدلا بأسعار صرف الدولار الأمريكي والتضخم والسعر الحقيقي للنفط بناء على دولار 1973. [2]

عرفت معدلات التضخم تحسنا نسبيا منذ سنة 2000 مقارنة بالسنوات الماضية، فبعد أن وصل إلى 4.95% في سنة 1998 تواصلت عملية الانخفاض إلى 0.33%في سنة 2000، ومع ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإيرادات البترولية تم التحكم في معدل التضخم عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فقدرت قيمته بنسبة 4.23% في سنة 2001 وانخفض إلى 1.41% في سنة 2002، وقدرت قيمته في الفترة الأخيرة بنسبة 2.59%في سنة 2003، 3.56%ففي سنة 2004، 1.64% في سنة 2006 و3.51%في سنة 2007

[1] - زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره: ص147

[2] - حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص-ص:113-114

وبلغ متوسط التضخم السنوي 4.2% إلى غاية سبتمبر 2015 حسب البنك الذي يوصي ببحث الأسباب العميقة لاختلال السوق التي تقف وراء هذا التضخم[1].

ثالثا: تطور احتياطي الصرف الأجنبي:ساهمت العوامل الخارجية بارتفاع أسعار البترول إلى تطور احتياطي الصرف الأجنبي كما ساهمت إعادة الجدولة وبرامج التعديل الهيكلي من قبل في تحسينه، ففي سنة 1988 وبسبب انخفاض أسعار البترول تراجعت قيمة احتياطي الصرف إلى 6.8 مليار دولار، لكن ارتفعت الاحتياطات من جديد إلى 18 مليار دولار في سنة 2001ن و32.94 مليار دولار في سنة 2003، 43.1 مليار دولار في سنة 2004، 56.2 مليار دولار في سنة 2005، و77.78مليدر دولار في سنة 2006أما في سنة 2007 فبلغت 110.18 مليار دولار ، وبلغت 143.10 مليار دولار سنة 2008، في سنة 2009 بلغت148.91 مليار دولار أما سنة 2010 فوصل الاحتياطي 162.22مليار دولار، 182.22 مليار دولار في سنة 2011، و190.66مليار دولار في سنة 2012، و189.75 مليار دولار في سنة 2013 .[2]

بلغت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي 152.7 مليار دولار نهاية سبتمبر 2015 مقابل 159.03 مليار دولار في نهاية جوان من نفس السنة بانخفاض 6.33 مليار دولار، بحسب الأرقام التي كشف عنها النقاب الأربعاء 6 جانفي 2016 محافظ بنك الجزائر محمد لكصاصي.

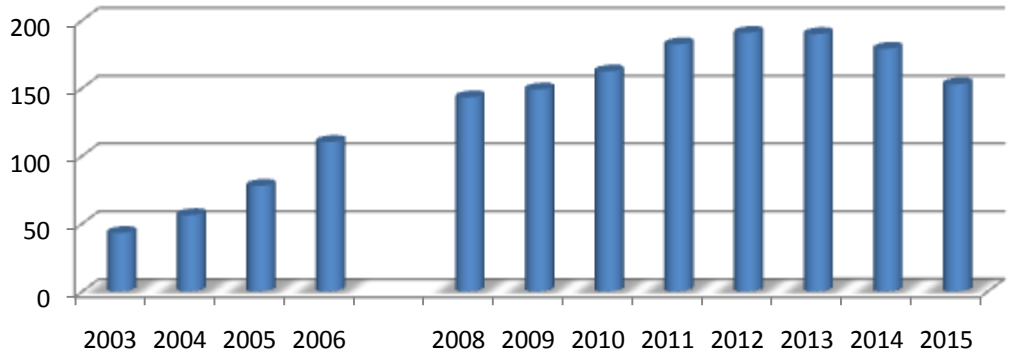
وإلى غاية ديسمبر 2014 بلغت احتياطات البلاد من النقد الأجنبي 178.94 مليار دولار قبل أن تبدأ رحلة النزول نحو المجهول، وعلى أساس سنوي فقدت احتياطات الصرف 32.57 مليار دولار بين سبتمبر 2014 وسبتمبر على 2015، يضيف لكصاصي خلال تقديم تقرير الظرف الاقتصادي والمالي بحضور مسؤولي البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الجزائر[3]، والشكل التالي يبين تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائرية خلال الفترة الممتدة 2001-2015(مليار دولار)

[1] -www.alliaceassurances.com.dz//21-03-2016

[2] – ودان بوعبد الله، تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص13

[3] -www.alliaceassurances.com.dz//21-03-20016

الشكل رقم (3-3):تطور احتياطات الصرف الأجنبي الجزائرية خلال الفترة (2003-2015 لمليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

رابعا-تدهور معدل صرف الدينار مقابل الدولار: أشار التقرير الذي قدمه محافظ بنك الجزائر إلى أن أثر الصدمة الخارجية واسعة النطاق أدى إلى تراجع متوسط سعر الدينار بـ 19.57 % مقابل الدولار الأمريكي في الفترة بين جانفي إلى سبتمبر 2015 و بـ 2.16 %مقابل اليورو[1].

وأضاف لكصاسي، أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار فبقي مرتفعا مقارنة بمستوى توازنه على المدى المتوسط في وضعية توسع الفارق التضخم والضغوطات على أسواق الصرف.

وأضاف محافظ البنك المركزي، أن تدخلات البنك المركزي تهدف في هذه الحالة إلى توقع أي ارتفاع للسعر الحقيقي الفعلي لأنه يضر باستقرار الاقتصاد الكلي على المدى المتوسط.

فيما يلي أسعار صرف الدولار الأمريكي بالدينار الجزائري بالإضافة إلى أسعار العملات الأخرى بالدينار الجزائري آخر تحديث بتاريخ الأربعاء, 4 مايو 2016 الساعة 06:0:06 م بتوقيت جرينتش (07:0:06 م بتوقيت الجزائر[2])

1دولار أمريكي = 108.9350 دينار جزائري

1 درهم إماراتي= 29.6571 دينار جزائري

1دينار جزائري= 0.0337 درهم إماراتي

1دينار جزائري = 0.0092 دولار أمريكي

[1] -مرجع نفسه

[2] http://www.dollar-prices.com/dollar-price/algeria04/05/2016-

1يورو= 125.2808 دينار جزائري

1دينار جزائري= 0.0080 يورو

1جنيه إسترليني= 157.9475 دينار جزائري

1دينار جزائري= 0.0063 جنيه إسترليني

الجدول رقم(3-4):سعر الدولار والأورو وأهم العملات الأجنبية في السوق الرسمية مقابل الدينار الجزائري:فترة سريان الأسعار:03 ماي – 05 ماي 2016

العملة	الرمز	سعر البيع	سعر الشراء
الأورو	EUR	125.7284	125.6676
الدولار الأمريكي	USD	108.5456	108.5306
الجنيه الإسترليني	GBP	160.0495	160.0038
الدولار الكندي	CAD	86.9966	86.9567
الدرهم الإماراتي	AED	29.5571	29.5450
الدينار التونسي	TND	55.2938	54.7436

المصدر:http://iqtissad.blogspot.com/p/euro-dollar.html04/05/2016

المبحث الثالث: تطورات عائدات البترول وتأثيرها على حركة النمو الاقتصادي في الجزائر

باستعادة الجزائر لاستقلالها عام 1962 حاولت بسط نفوذها على الاقتصاد الذي استرجعته من الاستعمار الفرنسي، والذي كان يتميز في تركيبته الهيكلية بسيطرة النشاط الفلاحي على القطاعات الأخرى، لجأت القيادة الوطنية إلى وضع سياسة إنمائية من خلال برامج وطنية للتنمية الاقتصادية كانت البداية بالمخطط الثلاثي، لذا سنحاول في هذا المبحث أن نبرز مكانة قطاع البترول في تطوير الإيرادات المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: تطور البترول وإيراداته المالية في الجزائر

حظي قطاع البترول في الجزائر بعناية كبيرة منذ تاريخ تأميمه 24 فيفري 1971، وهذا لوزنه الكبير في جلب الإيرادات، لأنه يعتبر المورد الأول للعملة الصعبة والمصدر الأهم لإيرادات الميزانية من خلال الجباية البترولية، ومصدر هام للطاقة في السوق الداخلية.

أولا- تطور صادرات الجزائر من البترول: انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك في جويلية 1969، ومن بين شروط الإنظمام لهذه المنظمة أن تنفذ الدولة العضو قوانين المنظمة الضامنة، ومن بين هذه القوانين التزام بحصص الإنتاج وتحديد الأسعار، فالجزائر كأي عضو كانت تحدد كميات صادراتها من البترول وفق حصتها في الأوبك.

وفي عام 1982 بدأت صادرات البترول في الارتفاع بزيادة قدرت نسبتها بين 07و10% حتى عام 1885، وبالنظر إلى الأزمة البترولية 1886 استقرت صادرات الجزائر عند مستوى 68 مليون طن لكن بحلول سنة 1987 ارتفعت قليلا بالنظر لارتفاع أسعار البترول، وبقيت ترتفع حتى سنة 1994 فانخفضت قليلا بنسبة05 % ثم أخذت في الارتفاع ولكن بحلول 1998 استقرت نوعا ما بسبب انخفاض أسعار البترول ، وكذلك لفرض الأوبك حصص إنتاج على الأعضاء ومن بينهم الجزائر.

لكن بعد تحسن الأسعار بسبب تزايد الطلب خاصة على البترول بدأت صادرات الجزائر في الارتفاع من سنة لأخرى، وقد ساعد ذلك عملية اكتشاف الآبار البترولية من قبل شركة سونطراك وشركائها والجدول التالي يبين حركة الصادرات من البترول في الجزائر.

الجدول رقم(3-5): تطور صادرات الجزائر في الفترة 2004-2014(مليون دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات من المحروقات	%الصادرات من المحروقات	باقي الصادرات	%باقي الصادرات
2004	32148	31390	97.64	7599	2.36
2005	46002	45004	97.83	997	2.17
2006	54613	53456	97.88	1158	2.12
2007	60163	58831	97.78	1332	2.21
2008	79298	77361	97.56	1937	2.44
2009	45194	44128	97.64	1066	2.36
2010	57053	55527	97.33	1526	2.67
2011	73390	71241	97.07	2149	2.93
2012	71866	69804	97.13	2062	2.87
2013	64974	62960	96.90	2014	3.10
2014	62886	60304	95.89	2582	4.11

المصدر: ودان بوعبد الله، تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015، ص12

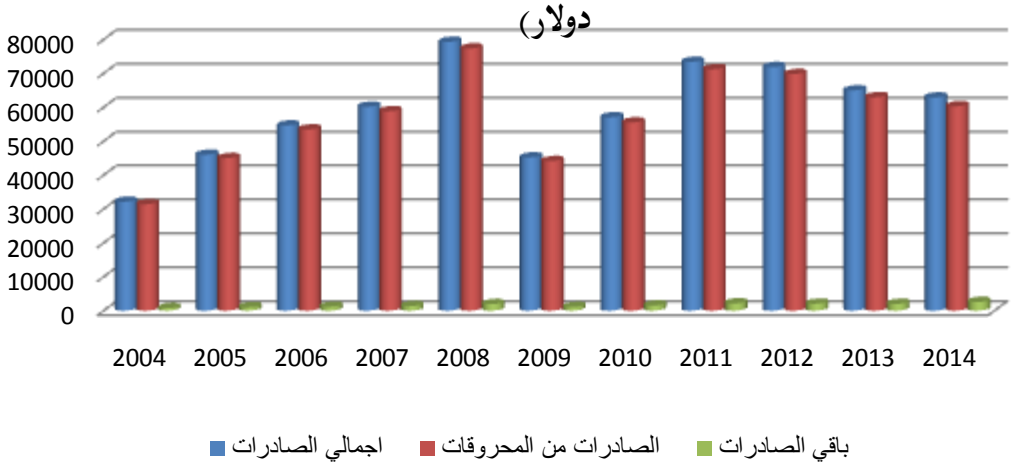
من الجدول رقم (3-5) يتضح لنا تطور الصادرات الجزائرية من المحروقات، نستنتج من خلال ما سبق ما يلي:

-يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر على العائدات وعلى الصادرات التي تمثل تقريبا 97% من إجمالي الصادرات والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي3 % فهي صادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية 2582 مليون دولار في 2014.

-الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتوج وحيد(البترول).

-تخصص الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل يتفق مع الطرح الذي تقوم عليه النظرية النسبية لعوامل الإنتاج: إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية (مادة وحيدة في حالة الجزائر هي البترول) واستيراد السلع الصناعية والمواد الأولية التي تفتقر إليها، إذ نعاين تعدد المنتجات المستوردة واختلافها مما يجعل معامل التركيز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركيز في وارداتها

الشكل رقم (3-4):تطور صادرات الجزائر الفترة (2004-2014 مليون دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 13

ثانيا- تطور إيرادات البترول الجزائري في ظل حركة أسعار النفط العالمية:في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

إيرادات المجمع بلغت 63.5 مليار دولار، مقابل 74 مليار دولار في 2012، مشيرا إلى تراجع الطلب العالمي من المحروقات وخاصة الغاز والمنافسة الكبيرة مع توفر الغاز الصخري، ووفقا لمعطيات بنك الجزائر، فإن إجمالي الإيرادات من المحروقات بلغت 63.32 مليار دولار في 2013 و70.58 مليار دولار في 2012، منها 5.91 و6.34 مليار دولار على التوالي حصة الشركاء الأجانب. وبحساب التقديرات المعلنة، فإن الانخفاض في الإيرادات يقدر بـ3 ملايير دولار وعلى خلفية هذه المعطيات، فإن تراجع الإيرادات البترولية، رغم المعدل القياسي لسعر البرميل المقدر في هذه السنة بـ102 دولار للبرميل، نتيجة انخفاض مستوى الإنتاج والنمو[1].

وكشفت أرقام المركز الوطني للإحصائيات لسنة 2015، عن تراجع رهيب لصادرات المحروقات بما بلغت نسبته 40,76 بالمائة، لتنخفض مداخيل النفط بما قيمته 24,5 مليار دولار، بعد أن تقلصت من 60,30 مليار

[1] http://www.elkhabar.com/press/article/79751/04/05/2016

دولار سنة 2014، إلى ما قيمته 35,72 مليار دولار، القيمة المرشحة للانخفاض أكثر هذه السنة، بمعدل سعر برميل لم يتجاوز منذ بداية السنة 35 دولارا[1].

وبلغت قيمة الصادرات الإجمالية للسنة الماضية 37,78 مليار دولار، مقابل واردات بـ 51,5 مليار دولار، ما انجر عنه عجز تجاري بـ13,71 مليار دولار، أصبحت الخزينة العمومية غير قادرة على تمويله، رغم الانخفاض المحتشم الذي سجلته فاتورة الواردات بما نسبته 12,08 بالمائة، والتي انتقلت قيمة فاتورتها من 58,5 مليار دولار سنة 2014، إلى 51,50 مليار دولار في 2015.

المطلب الثاني: دور عائدات البترول في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر

أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 فيتحسن المستوى مؤشرات الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق مايلي:

أولا- ارتفاع الناتج المحلي الخام: إن الناتج الإجمالي الخام في مفهومه العام يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، داخل الحدود الجغرافية لدولة ما وبما أن فرع البترول هو إحدى فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني، فمساهمته في الناتج الوطني الخام عرفت عدة مراحل وهذا لاعتبار أنه فرع مرتبط كثيرا بأسواق البترول العالمية،حيث يحتل قطاع المحروقات موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري وسنحاول في هذا الجزء دراسة انعكاسات وأثار تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي،وذلك لمعرفتنا مدى تأثر حصيلة الناتج الداخلي الإجمالي بحصيلة قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح أهم مؤشرات تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2014).[2]

[1] http://www.elkhabar.com/press/article/98840/2016/05/04

[2] - كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص12

الجدول رقم(3-6): يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000-2014)

الوحدة: مليار دينار

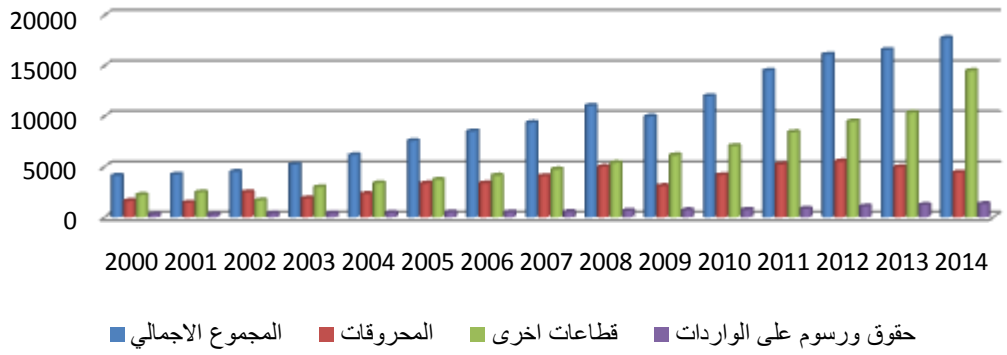
السنوات	الناتج المحلي الخام				سعر البرميل من البترول(بالدولار)
	المجموع الإجمالي	المحروقات	قطاعات أخرى	حقوق ورسوم على الواردات	
2000	4123.5	1616.3	2216.4	290.8	27.69
2001	4227.1	1443.9	2480.3	302.9	24.85
2002	4522.8	2477.1	1668.2	377.5	25.24
2003	5247.5	1868.9	2980.3	403.1	29.03
2004	6150.4	2319.8	3384.4	446.2	38.65
2005	7562.0	3352.9	3715.1	494.0	45.6
2006	8514.8	9366.6	4141.0	491.5	65.7
2007	9366.6	4089.3	4744.8	532.5	74.9
2008	11043.7	4997.6	5392.2	653.9	99.9
2009	9968.0	3109.1	6143.1	715.8	62.3
2010	11991.6	4180.4	7063.5	747.7	80.2
2011	14526.2	5242.1	8429.5	854.6	112.9
2012	16115.5	5536.4	9501.6	1077.5	111
2013	16569.2	4968.0	10365.3	1235.9	109.5
2014	17731.5	4435.71	14504.3	1327.3	100.2

المصدر: كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ يوضح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول، والواضح في الجدول هو أن أصل الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك فإن أثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات مادامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن

انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، وعلى ضوء المعطيات السابقة يمكن أن نبين تأثير إيرادات المحروقات على الناتج المحلي الخام بيانيا:

الشكل رقم (3-5):تطور الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2000-2014 لمليار دينار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 14

ثانيا-إيرادات الجباية البترولية وتأثيرها على الإيرادات الكلية لميزانية الدولة: اضطرت الحكومة الجزائرية إلى مراجعة ميزانية 1986نظرا لاستحالة تنفيذ الميزانية الابتدائية بسبب انخفاض الجباية البترولية التي وضعت على أساس 24 دولار للبرميل، وتمت مراجعتها و وضع قانون المالية الإضافي على أساس17.5 دولار للبرميل، وقد حدث خلال الفترة1984-1986 انخفاض في حصيلة عائدات البترول بلغت 50%بسبب انخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها، وقد اضطرت الدولة إلى ترشيد النفقات والعمل على زيادة الإيرادات من الجباية العادية. وتتكون الميزانية من شقين، الشق الأول المتمثل في الإيرادات أما الشق الثاني في النفقات، وسنتطرق إلى النفقات بنوع من التفصيل

1-**الإنفاق العام:** يمثل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات لفائدة إداراتها ومصالحها، ويمثل أحد عناصر الطلب الفعال الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، باعتبار أن الطلب هو المحدد للعرض حسب النظرية الكينزية.

وتنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وذلك راجع للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها، والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع معين من أنواع النفقات، فنفقات التسيير مهمتها أنها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من ناحية الإدارية وعليه فإن.

أ-نفقات التسيير:هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة وتجمع نفقات التسيير في أربع عناوين وهي محددة بالمادة 24 من قانون المالية لعام 1984 كالتالي:

-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات .

-تخصيصات السلطات العمومية.

-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

-التدخلات العمومية.

ب-نفقات التجهيز: نفقات التجهيز هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثورة البلاد، وتقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين محددة بالمادة 25 من قانون المالية لعام 1984 كالتالي:

-الاستثمار المنفذ من قبل الدولة.

-إعانة الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة.

-النفقات الأخرى برأس المال.

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وان الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في ارتفاع مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات كانت في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2012 نظرا لارتفاع أسعار البترول،وهذا ما يوضح لنا أن أسعار البترول تؤثر بصفة مباشرة في التوازن العام لميزانية الدولة، وهذا ما يظهر جليا في الجدول الموالي.

الجدول رقم(3-7): يوضح تطور أرصدة الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2013).

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الإيرادات			النفقات	رصيد الميزانية
	المجموع الإجمالي	إيرادات الجباية من المحروقات	إيرادات خارج المحروقات		
2000	1578.16	1173.24	404.92	1178.12	400.04
2001	1505.53	950.3	555.23	1321.03	184.5
2002	1603.19	1007.9	595.29	1550.03	52.54
2003	1974.4	1350	624.4	1690.20	284.2
2004	2229.7	1570.7	659	1895.8	337.9
2005	3012.6	2352.7	659.9	2052	1030.6
2006	3693.8	2799	840.5	2453	1186.8
2007	3687.8	2796.8	883.1	3108.5	579.3
2008	5190.5	4088.6	1101.6	4197	999.5
2009	3676	2412.7	1262.4	4264.3	-570.3
2010	4379.6	2905	1470.2	4512.8	-133.2
2011	5790.1	3979.9	1810.4	5853.6	-63.5
2012	6339.3	4184.3	2155	7058.1	-718.8
2013	5940.9	3678.1	2262.8	6092.1	-151

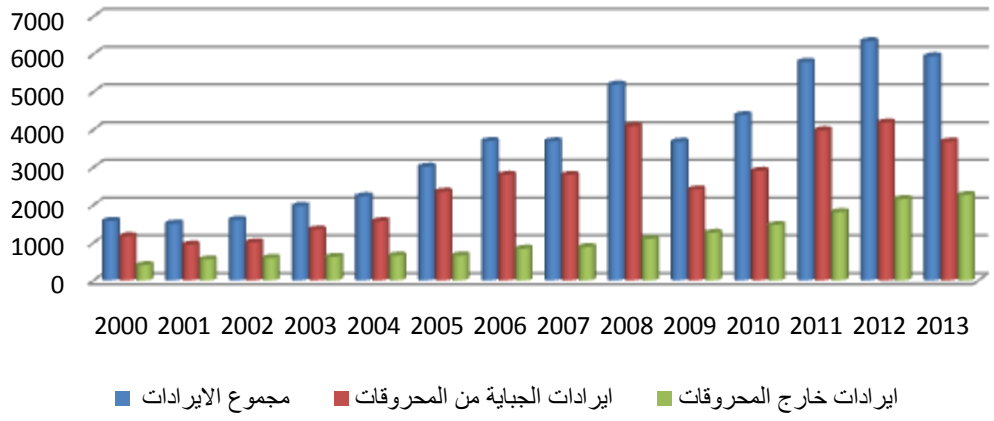
المصدر: كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص13

من خلال الجدول رقم(3-7) نلاحظ أن الإيرادات الكلية تتكون بنسبة كبيرة من الجباية البترولية، وبالتالي فهي مرتفعة في السنوات التي يكون فيها سعر البترول مرتفع والعكس صحيح، حيث أن ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 إلى أكثر من 27 دولار للبرميل، ارتفعت الجباية البترولية إلى 1173 مليار دينار مسجلة نسبة تقدر ب74% من مجموع الإيرادات، إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف في قيمة ونسبة مساهمة الجباية البترولية خلال السنتين 2001 و2002 بسبب انخفاض أسعار البترول، ومنذ سنة 2004 أخذت حصيلة الجباية البترولية منحنى تصاعدي بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات قياسية، وقيام الدولة بفرض الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات البترولية في حالة ارتفاع أسعار البترول عن 30 دولار، حيث قدرت نسبتها سنة 2006 ب75.77% من إجمالي الإيرادات لتنخفض سنة 2013 إلى 61% حيث بلغت

إيرادات الميزانية لسنة2013مقدار 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار سنة 2012أي انخفاض قدره6.3% .[1]

منذ سنة 2000 عرفت النفقات نموا متزايدا بسبب تطبيق الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والبرنامج الخماسي للفترة الممتدة من 2001-2015 وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار البترول، ونلاحظ أن قيمة النفقات العامة عرفت زيادة بنسبة 106% مابين 2000 و 2008، كما سجل رصيد الميزانية سنة 2006 أكبر فائض قدر بـ1186.6 مليار دينار ورغم ارتفاع حجم النفقات العامة إلى 2453 مليار دينار،ولكن في الفترة الممتدة من 2009-2013 أصبح رصيد الميزانية في حالة عجز مستمر حيث وصلت قيمة عجز الميزانية في سنة 2013 مقدار 151 مليار دينار نتيجة ارتفاع النفقات العامة التي وصلت إلى 6092.1 مليار دينار في ظل انخفاض حجم الإيرادات التي وصلت إلى 5940.9 مليار دينار مقارنة بنسبة 2012، والشكل التالي يبين تطورات إيرادات الجزائر للفترة الممتدة

الشكل رقم(3-6): تطور ايرادات الجزائر الفترة 2000 -2013 (لمليار دينار)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول15

من خلال الشكل رقم 9 تتبين لنا نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية من البترول في كل سنة من 2000 إلى 2013 فهي تزيد عن 60%، ومن هذه المعطيات تتبين لنا الأهمية الكبيرة التي تساهم بها الإيرادات البترولية في مجموع الإيرادات، وبالتالي في الميزانية العامة وتحديد الإنفاق الحكومي على إثرها.

[1] – كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، مرجع سبق ذكره، ص13

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات البترول المسطرة على حوالي 97 %من حجم الصادرات الإجمالية، والتي تعتبر مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة الخام.

-بما أن البترول هو السلعة الإستراتيجية والوحيدة التي تعتمد عليها الجزائر في تجارتها الخارجية، فإن أي تغير في أسعار هذه السلعة يؤثر على رصيد الميزان التجاري وبدوره يؤثر على رصيد الميزان الجاري وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات.

-التغير في أسعار النفط يؤثر على الاحتياطات النقد الأجنبي في الجزائر زيادتا ونقصانا، لأن النفط يجلب العملة الأجنبية أكثر من السلع الأخرى لاكتساحه حصة الأسد في الصادرات الجزائرية.

-تشكل العائدات البترولية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

- تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول، وهذا ما أثبتته الدراسة التي بينت الارتباط القوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية وسعر البترول.

-إتباع الجزائر في السنوات الأخيرة لسياسة مالية من خلال زيادة الإنفاق العام لتحفيز الطلب أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية بالخصوص، وهو ما يفسر ارتفاع حجم الوردات إلى مستويات قياسية حيث توجد علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر.

خاتمة:

مما سبق توصلنا إلى أن النفط يعتبر أهم سلعة في الأسواق العالمية، وهو مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة، ولهذا فإن سعر السلعة لا يخضع لعوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط، وإنما تحدده عوامل أخرى سياسية واقتصادية لها آثار ايجابية وسلبية على اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة، وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة، فإن التغيرات التي تحدث في الأسواق العالمية تؤثر فيه، كما تخلف تقلبات أسعار النفط تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية، لكن بدرجات مختلفة ومتفاوتة بين الدول المنتجة والمستهلكة.

ويعتبر الهدف الرئيسي من هذه الدراسة معرفة حقيقة العلاقة التي تربط أسعار النفط بالمتغيرات الكلية في الجزائر، وقد اخترنا دراسة ميزان المدفوعات لأن كل دولة تسعى إلى تحقيق التوازن في هذا الأخير، مع دراسة بعض المتغيرات الأخرى مثل التضخم واحتياطي الصرف الأجنبي لدى الجزائر، وسعر صرف العملة المحلية، بالإضافة إلى دراسة العائدات النفطية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث اعتمدت الجزائر على عائداته بدرجة كبيرة في تمويل اقتصادها ما يجعلها رهينة لأي تقلب في أسعاره العالمية، وهو الحال في يومنا هذا، مع الأزمة المالية التي تواجهها الجزائر، فهي من بين أول الدول التي خسرت جل احتياطاتها من الصرف الأجنبي في مدة قصيرة لا تتجاوز السنتين، مع انخفاض فادح في عملتها وهذا ما زاد من الطين بلة وتسعى الجزائر لإيجاد الحلول المناسبة في أقصر الآجال دون العودة إلى المديونية الخارجية، فطرحت سندات حكومية داخلية لامتصاص السيولة الموجودة لدى المواطنين والشركات وضخها في الاقتصاد الحقيقي.

اختبار الفرضيات:

فيما يخص نتائج اختبار الفرضيات فقد جاءت كالأتي:

– إن للبترول مميزات تجعله يتصدر وينافس مصادر الطاقة الأخرى وهذا ما تبين لنا من خلال صناعته وتجارته منذ اكتشافه، كما تحتل الدول العربية المركز الأول عالميا في الاحتياطي العالمي للبترول، بحيث تزيد نسبتها 57% من الاحتياطي العالمي، وتحتل الجزائر المركز الرابع عشر من حيث إنتاج النفط.

– تبينت صحة الفرضية الثانية حول تأثير أسعار البترول في المتغيرات الاقتصادية الكلية في العالم، وأي تقلب في سعره يؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية، وأن هذا التأثير لا ينحصر فقط على التأثير المباشر على الميزان التجاري (الصادرات إذا كانت الدولة منتجة ومصدرة والواردات إذا كانت الدولة مستهلكة) وإنما

يتعدى ذلك إلى حدوث أثار غير مباشرة على البنود الأخرى لميزان المدفوعات مثل الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة إلى دول أخرى.

– أما فيما يخص الفرضية الثالثة فتعتبر صحيحة بشكل كبير حيث تبقى الجزائر من الدول التابعة للبترول وأي انخفاض في أسعاره يؤدي بها إلى أزمة اقتصادية ومالية حقيقية بما أنه ليس للجزائر بدائل اقتصادية تلجأ إليها في الوقت الحاسم، وهذا مانراه في الأزمة الحالية فالجزائر تتخبط فيها دون حلول سريعة تلجأ إليها، وهذا في ظل هشاشة القاعدة الصناعية مع عدم تنميتها للقطاعات الأخرى (الفلاحة، السياحة...إلخ) فستبقى أسعار البترول تجر الجزائر إلى طريق مسدود.

النتائج:

ومن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

–يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في تحديد حجم الطلب والعرض العالميين، إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، وذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي، بالإضافة إلى وجود صراعات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، من خلال تبينها لمجموعة من السياسات البترولية.

– ارتفاع الدولار ينعكس إيجابا على الجزائر فيما يتعلق باحتياطات الصرف التي تخزّن معظمها بالعملة الأمريكية وكذا بالنسبة إلى الجباية البترولية، ولكن سيؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة تتقدمها السيارات والأدوية والغذاء، على اعتبار أن الجزائر تستورد 60 % باليورو و40% بالدولار.

–تشكل العائدات البترولية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

– تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول، وهذا ما أثبتته الدراسة التي بينت الارتباط القوي بين التوازنات الاقتصادية الكلية وسعر البترول.

مقترحات والتوصيات:

وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

–ضرورة تفعيل منظمة "الأوبك "وبالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة في ضمان سعر نفط متوازن ومستقر في المدى البعيد، مع تنسيق دول "الأوبك "لتسعير النفط وفق سلة عملات وليس الدولار فقط، وذلك

تفادياً لانخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى، وحرص الدول المنتجة للنفط على الاستخدام الرشيد والمنتج لعوائده كحل أمثل لتفادي عواقب تراجع أسعاره، والبحث الجدي والدؤوب عن مصادر جديدة ومتجددة للنفط والطاقة بشكل عام ضمانا لاستمرارية التنمية للأجيال القادمة .

– دعم القطاع الزراعي والصناعي، وتنظيم الاستيراد الذي نما في السنوات الأخيرة بوتيرة متصارعة وأصبح يمثل خطرا حقيقيا على الدولة الجزائرية.

– تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثله البترول في الصادرات وكنسبة من الناتج الداخلي الإجمالي.

– تحضير الجزائر لعصر ما بعد البترول من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، و القضاء على البيروقراطية والعراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

– إقامة صناعات بتروكيماوية بالشراكة مع المستثمرين الأجانب والاستفادة من معارفهم، مع تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح...الخ.

– تكثيف التعاون والشراكة فيما يخص التبادل المعرفي بالدول الرائدة في الطاقات.

– عوائد قطاع المحروقات غير مستقرة وعلى الجزائر التوجه نحو طاقة متجددة مستدامة وتنوع من العائدات الاقتصادية.

– العمل على التجسيد الواقعي لتوصيات الملتقيات الدولية من طرف الوزارة الوصية كون أن مواضيعها تدرس مواضيع الساعة وهي بمثابة مرتكز لنهضة الاقتصاد الجزائري من خلال بحثها عن بدائل للمحروقات، ومن بين هذه الملتقيات الملتقي الذي جرى في جامعة المدية في أكتوبر 2015، والملتقى الذي جرى في جامعة الجزائر في 2015.

✓ **آفاق الدراسة:**

بالتمعن جيدا في النتائج المتوصل إليها يمكن أن نستخرج منها العديد من التساؤلات التي تشكل آفاقا ومحاور جيدة يمكن من خلالها توسيع دائرة البحث في هذا المجال، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

– واقع الاقتصاد الجزائري في ظل تدهور أسعار النفط في المديين المتوسط والطويل.

– مستقبل الغاز الصخري في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1-الأخضر أبو العلا عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

2-جون هدسون، مارك هرند، ترجمة طه عبد الله منصور، محمد عبد الصبور محمد علي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض 1987.

3-حاتم الرفاعي، البترول "ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار"، شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، مصر، 2009.

4-حسن عبد العزيز حسن، الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية، القاهرة، 1980.

5-زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية،د س.

6-سامي السيد، محاضرة في اقتصاديات البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

7-سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، القاهرة،1993 .

8-شقيري نوري موسى، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة، عمان، 2012.

9-صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، مصر، 2000.

10-ضياء مجد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجزائر، 2004.

11-عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، دون طبعة، بيروت، لبنان، 2003.

12-عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري لنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

13-عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.

14-فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان 1المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2011.

15-فليح حسين خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

16-كاحل بكري، الموارد واقتصادياتها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2000.

17-محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، د س.

18-محمد سيد عابد ، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

19-منى البرادعي، مذكرات في اقتصاد البترول، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،2008.

20-هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

2-رسائل وأطروحات:

21-بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

22-حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

23-حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة،2004-2005.

24-دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، رسالة ماجستير، فرع علوم التسيير ، تخصص مالية، جامعة المدية، 2014-2015.

25-زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير، علوم تجارية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010-2011.

26-طروبا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة وهران، 2009-2010.

27-طيبوني أمينة، تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

28-موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

29-موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة(1990-2010)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013.

30-ودان بوعبد الله، تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.

3-بحوث في مؤتمرات:

31-بن عبد العزيز سفيان،مساهمة عوائد الصادرات النفطية في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية وتمويل التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.

32-خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، لملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له(مخاطر وحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي7-8 أكتوبر 2015.

33- طيبي حمزة، العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط ومستقبلها على المديين المتوسط والطويل في ظل انهيارها منذ منتصف عام 2014، الملتقى الدولى حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.

34-كمال باصور، أثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة2000-2014، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له(مخاطر وحلول)، جامعة المدية، الجزائر، يومي7-8 أكتوبر 2015.

35- نسيمة بن يحي، انهيار أسعار النفط، الملتقى الدولى حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.

36-وفاء شماني، مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الأحفورية في الجزائر، الملتقى الدولي حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.

37-يحياوي فاطمة الزهراء، الطاقة المتجددة كإستراتيجية بديلة للثورة النفطية، الملتقى الدولى حول انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، 7-8 أكتوبر 2015.

4-التقارير والمجلات:

38- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظلال سعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد2012/11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

39- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015،

40-مكتب الصرف، ميزان المدفوعات، المملكة المغربية، 2011، www.oc.gov.ma

ثانيا–المراجع باللغة الأجنبية:

41-Josette Peyrard, Gestion Financiere Internationale, 5eme edition, Vuibert, Paris, 1999, p46

42-Michel Dupuy, jean-Marie Cardebat, Finance internationale, Dunod, Paris, France, 2006

43-Rabah mahiout, le ptrole algrien, ENAP, ALGER, 1974

ثالثا–مواقع الأنترنت:

44-http://www.startimes.com/f.aspx?t=15964662/08-02-2016

45-http//www.Fb.com/Annexe17/ 13-02-2016

46-http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=224256 21/02/2016

47-www.iefpedia.com.21/02/2016

48-http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=8063204/04/2016

49-http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=4612092016/04/04

50-http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=80632-04/04/2016

51-http://www.alwasat.ly/ar/news/economy/1015032016-04-25 /

52http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/25556 2016/04/24

53-http://www.elkhabar.com/press/article/79751/04/05/2016

54-http://www.dollar-prices.com/dollar-price/algeria04/05/2016

55-www.alliaceassurances.com.dz//21-03-2016

56-http://www.elkhabar.com/press/article/98840/2016/05/04

57-http://www.djazairess.com/aps/4150672016/04/05